أفريقيا والأطماع الغربية

تأليف
أ.د/محمود السيد
أستاذ التاريخ الأسلامى
كلية المعلمين المدينة المنورة (س)



مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د/مصطفى مشرفة
تليفاكس: 4839496 الإسكندرية
Email:shabab.elgamaa@yahoo.com

أفريقيا والأطماع الغربية

تأليف الأستاذ الدكتور

محمود السيد

أستاذ التاريخ الإسلامي

كلية المعلمين - المدينة المنورة (س)

٢٠٠٩

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش د./ مصطفى مشرفة

الإسكندرية تليفاكس: ٤٨٣٩٤٩٦

Email: Shabab Elgamaa@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ .

صدق الله العظيم

[الكهف : ١١٠]

مقدمة

هجم القراصنة الأوربيون على أفريقيا فى غفلة من الزمان، وانتزعوا من أهلها، أرضهم وأموالهم وخيراتهم، وتحكموا فى مصائرهم، وأخمدوا كل صوت ينادى بالحرية، واستخدموا أقسى ما يتخيله العقل من وحشية. وظلم واستبداد، حتى لقد كانت تسمى بالقارة المظلمة، لأنها بقيت مجهولة على مصور الكرة الأرضية، يسكنها أهلها فيما عرف من أطرافها ويحيط بها سواد الظلام والخفاء.

وفى بعض الأحيان كانت تسمى بالقارة المتنحية كأنها تركت ركب الإنسانية يسير فى تاريخه الطويل، ولبثت فى مكانها كما كانت فى مجاهل ذلك التاريخ. وقد ترك الإستعمار آثاراً بالغة السوء فى ميدان الإقتصاد، ومازالت الدول الأفريقية تعانى من ذلك، فمازال إقتصاد معظم الدول الأفريقية إقتصاداً تابعاً لإقتصاد الدول الإستعمارية وهذه التبعية الإقتصادية تؤثر فى سياسة الدول الأفريقية وحريتها السياسية.

ولذلك لم يعد أمام الدول الأفريقية إلا أن تجاهد لتحرير إقتصادها أو تجاهد فى سبيل حصولها على إستقلالها السياسى، ومن الآثار الواضحة إنخفاض الدخل لأفريقيا بما يؤدى إليه من فقر سكانها وسوء التغذية وقلة المساكن وإنتشار الأمراض. ومن النتائج المباشرة لإنخفاض الدخل نقص الموظفين الوطنيين الأكفاء وقلة الإمكانيات المتاحة لتكوين رؤوس الأموال اللازمة للإستثمارات الجديدة بالإضافة إلى تأخر وسائل النقل وصناعة توليد القوى الكهربائية. أى بصفة عامة عدم إستغلال الموارد البشرية والطبيعية للقارة، وتأخر الصناعة وإنتشار العمل اليدوى غير المنتج على نطاق واسع.

وللوصول إلى التقدم يتطلب ذلك الأسباب التى أدت إلى جعل أفريقيا منطقة إقتصادية متأخرة رغم قيام الدول الأفريقية المستقلة. ولم يكن ذلك سوى الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق التقدم الإقتصادى، لأنه رغم إستقلال الدول الأفريقية إستقلالاً سياسياً، إلا أنها مازالت تحت سيطرة الإقتصاد الإستعمارى.

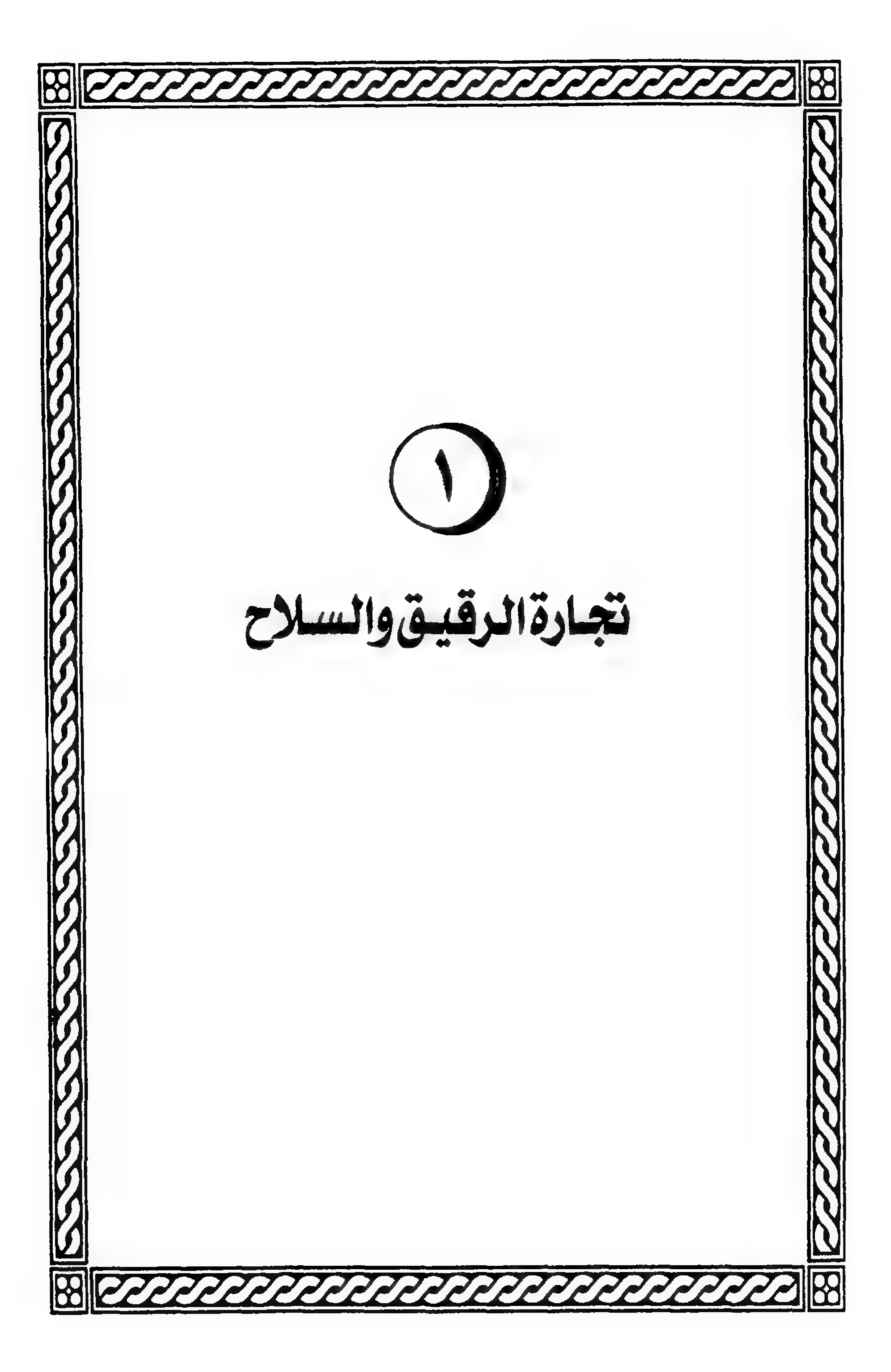
لقد عمد الإستعمار حين اضطر للجلاء عن الأرض الأفريقية أن يقيدها بعلاقات وروابط لتدور فى فلك الإستعمار الإقتصادى.

إن أطماع الغرب فى ثروات أفريقيا كانت حافزاً لدوله على تكثيف العمل الجماعى الجاد على الأصعدة الأمنية والإقتصادية والإجتماعية فى محاولة تطويق التدخل الأجنبى من خارج القارة.

إن غطرسة الغرب فى معاملاته للشعوب الأفريقية ولشعوب العالم لابد أن تتغير. على الغرب أن يتعلم كيف يتواضع وكيف يتعامل مع شعوب العالم على أساس من الأخوة والمحبة.

والله الموفق والمستعان،،،

المؤلف



١

تجارة الرقيق والسلاح

تجارة الرقيق والسلاح

إجتاحت القارة الإفريقية فى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر م/ التاسع والعاشر هـ قوى جديدة مشحونة بالطاقات المؤثرة تولدت فى أنحاء دول البحر المتوسط تحت إطار التعاون الإقتصادى والسياسى والعسكرى، لقد جاءت الدول الغربية إلى إفريقيا إبتداء بالبرتغاليين الذين قدموا إلى أفريقيا حيث وصلوا فى عام ١٤٤٤ - ١٤٤٥م/ ٨٤٨ - ٨٤٩ هـ إلى الرأس الأخضر، ومصب السنغال، ثم بعد فترة قصيرة إحتلوا جزء الرأس الأخضر لينفذوا بتجارتهم إلى مالى.

وفى عام ١٤٧١م/ ٨٧٦ هـ إحتل البرتغاليون ساحل الذهب ووجدوه غنياً بالذهب لدرجة كبيرة جداً حتى أنهم بدأوا فى وضع أول قلاعهم الساحلية عام ١٤٨٢م/ ٨٨٧ هـ لصد الأوربيين العاملين فى المحيط والمسافرين فيه وكان أول حصونهم عند (المينا)، كما إستطاعوا أن يتصلوا بساحل بنين والكونغو مما أعطاهم الفرصة لزيادة حجم التبادل التجارى وزيادة نفوذهم.

لقد كانت أوربا تحصل على العاج والذهب من غرب أفريقيا من غينيا على ساحل الذهب الذى ظل المصدر الرئيسى الأول للأوربيين حتى القرن السادس عشر/ العاشر هـ. وفى القرن السابع عشر م/ الحادى عشر هـ تزايد الطلب على الأيدى العاملة الزراعية لخدمة الأوربيين فى المناطق الإستوائية الأمريكية، فكانت المستعمرات الأسبانية تتلقى من هذه الأيدى من رقيق أفريقيا منذ عام ١٥١٠م/ ٩١٦هـ. ثم تزايد العدد عندما زاد الطلب على السكر فزراعته تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، وأصبح نشاط التجار عبر

الأطلنطي مقصوراً أو شبه مقصور على تجار الرقيق. فقد وصل منهم تسعمائة ألف إلى أمريكا فى عام ١٦٠٠م/ ١٠٠٩هـ. وارتفع هذا الرقم إلى سبعة ملايين فى القرن الثامن عشر م/ الثانى عشرهـ، ليهبط فى القرن التاسع عشر هـ إلى أربعة ملايين. هذا علاوة على ما كان يفقد منهم فى الطريق إلى أمريكا ويقدر المفقودون بنحو ١٥ إلى ٢٠٪ من مجموع شحنة كل رحلة. هذا بخلاف ما كان يسقط منهم صرعى فى أثناء المطاردة وعمليات إصطيادهم وأسرهم.

ولقد برز نشاط الهولنديين فى هذه التجارة على غيره فى المحيط الأطلنطي وأصبحت هولندا تحتكر هذه التجارة فى المنطقة الأمر الذى حرك ضغائن الإنجليز والفرنسيين، فانتقلت إليهم هذه التجارة فى القرن الثامن عشر/ اثانى عشر هـ. أما البرتغاليون فلم يتعد نشاطهم فى تجارة الرقيق المنطقة ما بين أنجولا وسان تومى، وكانت تبعث الرقيق من هنا إلى البرازيل.

وكان للإنجليز القدر الكبير فى هذه التجارة، لدرجة أن سفنهم كانت تنقل أكثر من نصف مجموع الرقيق الوافد إلى أمريكا، ولاشك أن هذا يعكس مدى التقدم الذى كانت تجنيه بحرية بريطانيا وتجارها التى عملت على تركيز نشاطها على ساحل الذهب، حتى أطلق ساحل الرقيق على المنطقة ما بين ساحل الذهب ودلتا النيجر لكثرة ما صدر منه من هؤلاء. وكان الأوربيون يجمعون الرقيق بوساطة الملوك والتجار، وبمعاونتهم إنتشر نشاط الفرنسيين على السنغال بمنطقة غينيا وتوغلوا نحو ثلاثمائة ميل على طول نهر السنغال، إلا أن لم تكن إلا خيبة أمل لفقر هذه المنطقة سواء فى السلع التجارية أو فى عدد السكان.

وباستثناء توغل الفرنسيين إلى الداخل شمال السنغال كان الأوربيون

يفدون بأعداد كبيرة على سفن قديمة ويرسون بها عند مداخل الأنهار وبالقرب منها كدلتا النيجر بجوار القرى الأفريقية. لذلك تطورت هذه الأخيرة وانتعشت نتيجة لقيام التجارة فيها، فقد اشترى الأوربيون عبيدهم من ملوك أفريقيا وتجارها، ويتضح هذا من مركز تجارتهم على الساحل حيث كانت السلع الفاخرة التى يمكن أن تصدر إلى المنطقة تقابل الرقيق إلى أوربا، كالملابس والسلع المعدنية والمشروبات الروحية، الأسلحة النارية.

وكان التجار قد مدوا الأوربيين بحاجتهم من الذهب أولاً ثم العبيد فيما بعد عندما تزايد الطلب عليهم وكان من نتيجة ذلك تقدم هذه التجارة خاصة فى شرق دلتا النيجر، وبدأ الأوربيون يصدرونهم أولاً من بين المجرمين والخارجين على القانون، ولكن بتزايد الطلب عليهم بدأ التجار يستعملون الأسلحة النارية فى إصطياد سكان المناطق الداخلية لتصديرهم.

ولقد ظهرت تأثيرات ثورية ضخمة فى خلال القرن ١٨م/ ١٢هـ بسبب تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا ويبدو أنه لم تكن ثمة تثيرات تذكر فى جهات أخرى من أفريقيا، كأنجولا أو شرق أفريقيا، فقد إرتفعت الخسارة فى القوة البشرية فى غينيا أكثر من مائة ألف شاب وشابة سنوياً خلال القرن ١٨م/ ١٢هـ. هذا إلى جانب الثراء الفاحش الذى حققته جماعات محلية فى ساحل غينيا كانت تعمل فى التجارة مع أوربا.

وفى كلتا الحالتين كان الوضع مختلفاً بالنسبة لأنجولا وشرق أفريقيا. فالسكان قليلون نسبياً وإقتصادهم المحلى لم يحرز تقدماً لهذا كانت الخسارة فى القوة البشرية قليلة.

ولقد كان التأثير العام لتجارة الرقيق المحيطة يتمثل فى إنتقال مركز الغنى والثراء والقوة فى غرب أفريقيا من السودان إلى الساحل. فى حين لم

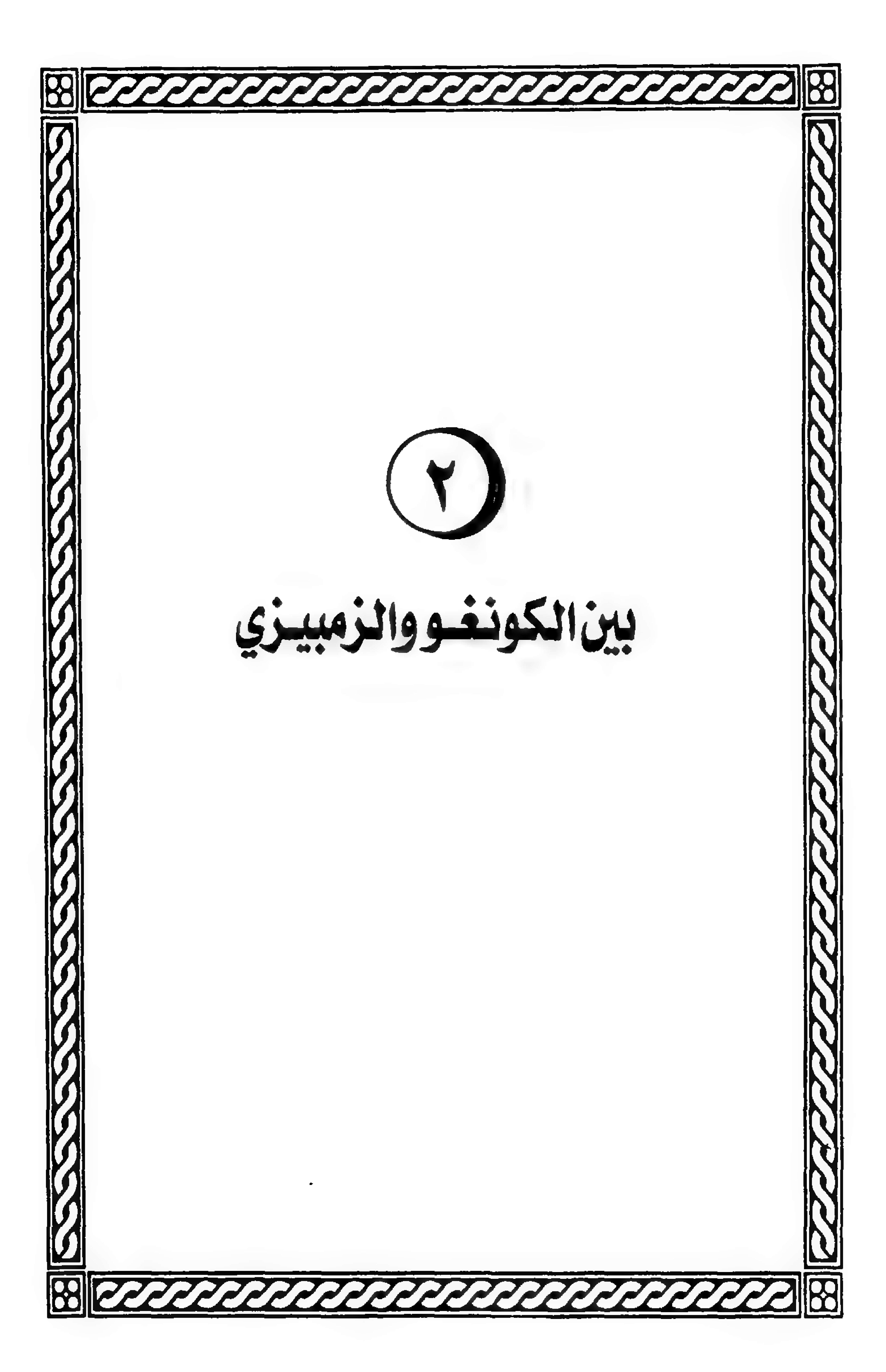
تجن أوربا نفسها فوائد تذكر من وراء هذه التجارة بصورة مباشرة فقد إنتقل الفرنسيون فى السنغال الأدنى وفى جورى. واحتل الإنجليز والهولنديون والدنماركيون حصون ساحل الذهب. وكان تأثيرهم السياسى محدوداً أما حصونهم التى أقيمت على ساحل الذهب فقد شيدت على أرض مغتصبة من دويلات أفريقية محلية ولم تستطع هذه الحصون أن تصد غارات الأفريقيين هناك. إلا أن تحالف بعض هذه الجماعات مع الأوربيين، والذى جاء نتيجة لتهديد دول ناشئة فى المناطق الوسطى لهم، قد وضع بذور الإستعمار الأولى فى القرن ١٩م/ ١٣هـ.

ولعل أهم ما يتميز به التطور الذى حدث للدول الأفريقية خلال القرنين ١٧، ١٨م/ ١١، ١٢هـ، هو نمو وإزدهار هذه الدويلات وإمتدادها نحو الداخل، هرباً من تجارة الأوربيين وطلبهم على الرقيق. بالإضافة إلى غاراتهم المستمرة على المناطق الساحلية لجنى الثراء الفاحش من وراء هذه التجارة. ولهذا فقد تقهقرت مراكز القوى نحو الداخل وفيما بين عامى ١٦٨٠، ١٧٣٠م/ ١٠٩١ - ١١٤٢هـ إستطاع الأكان فى اكوامو أن يصلوا إلى شرق ساحل الذهب وغرب ساحل العبيد فى محاولة منهم للسيطرة على تجارة الجنوب إلا أن أكوامو نفسها قد فشلت فى إيجاد نظام يكفل لها الطمأنينة ويحميها من حملات تجار الرقيق، كما فشلت فى حماية نفسها من (جا) و (إيوى) وحل محلهما الأشانتى الذين سيطروا على مقاليد الأمور، وبدأوا فى التوسع متجهين نحو الشمال فى بداية القرن ١٨م/ ١٢هـ وضمت إليها ممالك بونو ويانداو جونجا وداجومبا.

كما تمكنت من إلسيطرة على تجارة الجنوب وأرباحها، عندما إندفعت إلى الجنوب لتصل بتجارة الأوربيين إلى هناك. وفى أقصى الشرق إستطاعت دولة أويو أن تمتد جنوباً فى القرن ٧م/ ١١هـ وسيطرت على

مساحة كبيرة من مناطق اليوريا المجاورة فى القرن ١٨م/ ١٢هـ وتحولت تجارة الرقيق من بنين إلى موانى (باداجرى) ولاجوس.

وظهرت دولة داهومى بين إمبراطوريتى الأويو والأشنتى، وإستطاعت هى الأخرى أن تنجذب فى توسعها نحو الجنوب وتشارك فى تجارة الأوربيين هناك.



٢

بين الكونغو والزمبيزي

بين الكونغو والزمبيزي

حينما إكتشف البرتغاليون مصب نهر الكونغو عام ١٤٨٢م/ ٨٨٧ هـ وجدوا أنفسهم أمام إحدى الممالك الكبرى فى أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، من أكبرها على الساحل على الإطلاق. ولم تكن هذه المملكة إلا مملكة باكونغو التى كان يطلق على ملكها اسم مانيكونجو والذى إتخذ (مبانزا كونجو) عاصمة لمملكته. هذه العاصمة هى ما يطلق عليها اسم سان سلفادور فى شمال أنجولا.

وتعتبر مملكة الكونغو من الممالك السودانية النموذجية التى ربما قامت فى نهاية القرن الرابع عشر م/ ٨ هـ أو بداية القرن ١٥م/ ٩هـ. وربما كانت هذه المملكة تمثل إحدى فروع حضارة اللوبا القديمة فى كاتنجا، ووفدت إلى منطقتها هذه من إتجاه الجنوب الشرقى. ويقال أن مشيدى الباكونجو الأصليين كانوا من الحدادين المهرة. ولهذا فإن أفراد شعب هذه المملكة كانوا يمتازون بمهارة فائقة فى عمليات الصيد والقتال. كما يحظى الحدادون فى مملكة الكونجو دائماً بامتيازات لا يتمتع بها كثيرون غيرهم من ذوى الحرف الأخرى.

وكانت نواة هذه المملكة تشمل ذلك الجزء الذى يقع مباشرة تحت إدارة المانيكونجو والذى يشرف عليه رؤساء لهم مكانة مقدسة فى الجنوب من مصب الكونغو. وترتبط هذه النواة بالطبع بكل من المحيط الأطلنطى والكونغو، والكوانجو والداندى، ولقد قدرت إحدى البعثات عدد السكان فى هذه المملكة بحوالى مليونين ونصف مليون نسمة وذلك فى القرن ١٧م/ ١١هـ.

وكانت هناك عدة ممالك أخرى صغيرة تلتف نحو هذه النواة التى

كانت لها نظم معقدة تشبه مثيلتها فى النواة، وكانت فى الوقت نفسه تقع بعيداً عن حكم مملكة الكونغو المباشر، ولكن نظراً لبعدها عن المركز فقد عين لها حكام يديرون شئونها، ولكن هؤلاء الحكام إستغلوا سلطتهم، وأعلنوا إستقلالهم عن المركز. فى حين ظلت هذه الممالك تعترف بزعامة المانيكونجو الإسمية عليهم.

وتعتبر كل من نجويو وكاكونجو ولوانجو أهم ثلاث ممالك على ساحل الأطلنطى شمال مصب الكونغو. وتكون هذه على المنطقة التى يطلق عليها اسم ماتامبا على إمتداد وادى كوانجو فى الجنوب الشرقى وإقليم نودونجو معظم الأجزاء السفلى لأنجولا الحالية على كلا جانبى نهر كوانزا.

وفى الوقت الذى بدأ البرتغاليون فيه إتصالاتهم الأولى بالمنطقة كانت معظم الأجزاء الهامة الواقعة تحت أيدى الحكام المحليين فى إقليم ندونجو قد أصبحت جزءاً من المستعمرات البرتغالية. ومنذ نهاية القرن الخامس عشر م/ التاسع الهجرى حتى الربع الأخير من القرن السادس عشر م/ العاشر الهجرى، لم يركز البرتغاليون مجهوداً لهم على أنجولا وإنما على مملكة الكونغو أساساً.

فقد أرسلت البعثات على ١٤٩٠م/ ٨٩٦ هـ وكانت تتكون من البنائين والنجارين وغيرهم من مهرة الفنيين. وكان معظم أفراد أسرة المانيكونجو وبعض رؤساء العشائر قد تحول عن ولائه لزعمائهم، كما أعيد بناء العاصمة من الأحجار وأرسل الشاب الكونغولى إلى أوربا للتعليم إلا أنه كما كان متوقعاً لم يحرز الكثير منهم النجاح والتقدم المناسب بإستثناء واحد فقط. فقد إستطاع أن يثبت جدارة وتفوقاً ملموسين وهو نزنجا مبمبا الذى إتخذ الفونسو لقبالة عام ١٤٦١م/ ٨٦٦ هـ. وقد نجح فى إعتلاء عرش المنطقة عام ١٥٠٧م/ ٩١٣ هـ بفضل حماسه لبلوغ مكانة عالية لبلده الكونغو التى ظل على ولائه

لها عاملاً على نشر الفضيلة حتى توفى عام ١٥٤٣م/ ٩٥٠ هـ وكان نجاحه فى الحكم بفضل إستمراره على حماسه للمثل العليا وكان يريد أن تسير مملكته على نفس الخط الذى أراده لها.

أما البرتغاليون فقد كانت أهدافهم تجارة الرقيق وكان هو هدفهم الرئيسى فى البلاد الأفريقية. تماماً كما كان الحال فى معظم أجزاء أفريقيا.

كانت تجارة الرقيق تمارس فى الكونغو منذ فترة أبعد كثيراً من تلك التى بدأ فيها الأوربيون تجارتهم فى هذه السلعة فيما وراء البحار. وقد أعلن الفونسو بوضوح كراهيته لهذه التجارة على الرغم من أنه كان يبادلهم بالعبيد السلع الأوربية وكان الطلب على الأيدى العاملة فى المستعمرات البرتغالية عبر الأطلنطى فى البرازيل قد تزايد ولهذا بدأ نشاط حملاتهم فى مملكة الكونغو يظهر ويتفاقم شره.

وحينما جاء باولو دياز نوفايز بدأ عهداً جديداً فى علاقات البرتغاليين بوسط أفريقيا الغربى. فاتخذ هذا الرجل من حدود الكونغو الجنوبية مركزاً له. ومن هذا المركز بدأ حملات مسعورة فى شكل حروب متصلة ضد شعب أنجولا فى ندونجو فى الوقت الذى ظلت فيه العلاقات مع المانيكونجو على ما يرام.

لكن الغرض الجديد الرئيسى للبرتغاليين من إستمرار تجارة الرقيق لم يكن إلا إعادة الوطنيين أنفسهم لقتال إخوانهم شعوب المنطقة الأخرى المجاورة لحدود المستعمرة. وبالطبع كان ذلك موجهاً أساساً للمناطق الغربية من الإقليم الجنوبى لمملكة الكونغو. والذين شنت ضدهم الغارات وقامت ضدهم الحروب. وكان يقوم بمثل هذه الغارات فى الغالب قطاع الطرق والمجرمون الذين كان يطلق عليهم اسم الجاجا أو الياكا.

وفى بداية القرن ١٩م/ ١٣هـ وجه جميع المانيكونجو الذين كانوا يعتنقون المسيحية فى الظاهر - نداء مؤثراً إلى المجمع المقدس عن طريق الإرساليات التبشيرية، وحاول كثير من البابوات التدخل فى الموقف وبعثوا برسائل شديدة اللهجة من روما إلى لشبونة، إلا أن الحكومة البرتغالية أعلنت أنها لا تملك السيطرة على رعاياها فى أنجولا.

وأخيراً فى عام ١٦٦٠م/ ١٠٧١هـ اضطر الباكونجو إلى إعلان الحرب ضد البرتغاليين وأذنابهم فى المنطقة مما أنذر بنتائج وخيمة للغاية. فقد كانوا أضعف من أن يقفوا أمام هؤلاء فى أى حرب. بل فشلوا فى المحافظة على وحدتهم الداخلية فانفضت من حولهم الأقاليم الخارجية التى كانت تابعة لهم من قبل.

كما بدأت تظهر بعض الأسر المنافسة لهم فى المنطقة بل إنقطع إتصال الإرساليات التبشيرية بهم هو الآخر. وإنهارت دعائمه. ولهذا ففى نهاية القرن ١٨م/ ١٢هـ أصبحت المسيحية هناك مجرد أثر بعد عين. كما تقلص حكم المملكة السابق على القرى القليلة المتناثرة حول سان سلفادور.

كانت أنجولا تمثل المستودع الذى يمد البرازيل بحاجته من العبيد حتى أنه فى خلال القرنين ١٧، ١٨م/ ١١، ١٢ هـ تحولت إلى منطقة مقفرة من السكان وكانت مملكة الكونغو كما ظهر من قبل، قد لفتت الأنظار إليها لتعيش المأساة نفسها، وكانت هناك نتائج غير مباشرة لوجود البرتغاليين بالنسبة لشعوب المناطق الداخلية التى فشل البرتغاليون تماماً فى الوصول إليها حتى قرب القرن ١٨م/ ١٢هـ وكانت الحدود النهائية لتدخل البرتغاليين فى أنجولا قد وصلت إلى وادى الكونغو بالقرب من كوانجو الأعلى فيما بينه وبين أعالى الكاساى، وإلى الشرق من اللوالايا كانت توجد اللوندا.

ويبدو من التاريخ التقليدى للمنطقة أن اللوندا لم يكونوا يمثلون مملكة

كبيرة أو يحكمها حكام أقوياء إلا أنه مع نهاية القرن ١٦م/ ١٠هـ برزت جماعة منهم من جامعى العاج لتتقدم فى حذر ولباقة وقوة نحو بناء مملكة سودانية. إتخذت ملوكها من أسرة مواتا لوندا. وإستطاعت هذه الأسرة بنموها السريع أن تطغى على لويا لوندا التى شملت فى نصف القرن السابع عشر م/ الحادى عشر هـ معظم المنطقة الواقعة فى جنوب الكونغو الحالية وغرب أنجولا وروديسيا الشمالية.

ومنذ وجدت هذه الأسرة كانت مملكة «المواتايامفو» تقوم بإتصالات تجارية غير مباشرة مع البرتغاليين فى أنجولا. ومن هذا الطريق إستطاعت الحصول على الأسلحة النارية والبارود والأقمشة وغيرها من الكماليات فى مقابل الرقيق. ومن ثم كانت الحروب والدمار الشامل هما النتيجة الحتمية لمثل هذا التبادل. ولقد أضاف تصدير العاج إلى البضائع المصدرة قيمة جعلت العبد وتنظيم شئونه يحرز تقدماً ملموساً، نظراً لما ينتظر ثماره من الربح الوفير.

فقد كان ذلك يتطلب تنظيماً سياسياً على نطاق واسع وكان مثل هذا التنظيم السياسى والإقتصادى قد بدأ بالفعل فى إقليم اللويا شمال كاتنجا. ويبدو أن تكوين دولة فى منطقة نفوذ اللويا لوندا إنما جاء نتيجة الدوافع الإقتصادية، والتى حضرها البرتغاليون.

وكان آخر إمتداد على نطاق واسع فنظام اللويا لوندا قد وصل إلى الجنوب الشرقى من مملكة «المواكايامفو» خلال بداية القرن ١٩م/ ١٣هـ التى أسست مملكة «كازامبيزى» تلك المملكة العظيمة التى إتخذت عاصمتها فى وادى «ليابولا» إلى الجنوب بقليل من بحيرة «مويرو» ولم يلبث شعب اللوندا فى كازامبيزى والذى شاد هذه المملكة الجديدة بفضل الأسلحة النارية التى وفدت إليه أخيراً من البرتغال أن اشتغل بتجارة العاج لتصديره إلى

محطات البرتغاليين على نهر الزمبيزى، وعلى هذا يمكن القول بأن الأفريقيين قد أحسوا بالنفوذ البرتغالى بطريق غير مباشر من الساحل الأفريقى الغربى إلى الساحل الشرقى.

وإلى الجنوب من أنجولا كانت ثمة جماعات مبعثرة تمارس الصيد والرعى فى المناطق المقفرة القاحلة فى جنوب غرب أفريقيا، وكانت هذه الجماعات تسمى البشمن والهتنتوت، وهنا لم يستطع البرتغاليون البقاء كما لم يتمكنوا من البقاء فى منطقة رأس الرجاء الصالح التى كان يطلق عليها آنذاك رأس الأعاصير.

ولم يفكروا هم أو غيرهم فى إستعمار رأس الرجاء إلا فى منتصف القرن ١٧م/ ١١هـ عندما تمكن الهولنديون من الإبحار شرقاً عن طريق الرأس ليجوبوا بسفنهم جنوبى المحيطين الأطلنطى والهندى. ومنذ ذلك الحين بدأت تلوح فى الأفق أهمية الرأس فهو يقع فى منطقة متوسطة على الطريق. لهذا إتخذته هولندا كقاعدة بحرية ييسر لها عمليات الإمداد والتموين للسفن الهولندية، فى حين كان يمثل عقبة كؤوداً فى طريق البرتغاليين من موزمبيق إلى جوا. فكان بمثابة صخرة تتحطم عليها السفن التى كثيراً ما كانت تفاجئها الأعاصير.

ولقد جاءت معظم المعلومات الأولى عن جنوب أفريقيا عن طريق فئة من البرتغاليين نجوا من الموت بعد أن تحطمت سفنهم ووصلوا إلى الساحل واخترقوا ترانسكى، وبوندولاند وناتال وجنوبى موزمبيق. وتشير هذه المعلومات إلى أنه فى ذلك الوقت لم يكن جنوب أفريقيا خالياً تماماً من الشعوب البانتوية بأى حال من الأحوال. على عكس ما يقول سكان الجنوب من البيض.

فقد كان إقليم الكاب إلى الغرب من «كى» كانت هناك شعوب اكسوسا

وتمبو ويوندو ونجونى، وكلهم كانوا يمثلون أسلاف الزولو الذين تغلب عليهم البوير فى مسيرتهم الكبرى من من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٤٠م/ ١٢٤٦ - ١٢٥٦ هـ وقبل أن يطأ أى رجل أبيض بأقدامه جنوب أفريقيا، كان البانتو قد شغلوا فعلاً تلك المناطق التى تلائم ظروفها المتاخمة النشاط الزراعى.

فقد ترك هؤلاء منطقة الكارو المرتفعة الجافة فى وسط الهضبة كما هجرووا كذلك المنطقة الصحراوية الواقعة إلى الغرب من المنطقة السابقة لجماعات الهتنتوت الرعوية وصيادى البشمن، وكان هؤلاء يجاورون تماماً المستعمرة الهولندية التى أقيمت فى الكاب عام ١٦٥٢م/ ١٠٦٣هـ. كمحطة تموين للسفن المارة بالمنطقة. ولم تبدأ هذه المستعمرة فى توسيع رقعتها قبل قرن كامل من الزمان عندما هاجموا قبائل البانتو القريبة من نهر فيش الذى يبعد حوالى ٥٠٠ ميل شرق كيبتاون.

وفيما عدا الكونغو وأنجولا كانت أهم الإتصالات وأولها بين البيض والسود قد بدأت فى إقليم الزمبيزى الأدنى. ففى هذه المنطقة حاول البرتغاليون السيطرة على تجارة الذهب والعاج التى كانت فى أيدى الساحل الشرقى منذ القرن العاشر م/ الرابع هـ على الأقل، وربما قبل ذلك، وحينما سيطر البرتغاليون على صوفالا فى بداية القرن ١٦م/ ١٠هـ لم يلبثوا أن إتضح لهم أن القوة والسيطرة فى داخل القارة لجماعة تسمى «فاكارانجا» أخذ فروع شعب الشونا فى جنوب روديسيا والذين كان زعيمهم يلقب باسم موينى موتايا، أو كما كان يطلق عليهم البرتغاليون عادة إسم موناماتابا، وكانت عاصمة مملكة «كارنجا» تقع آنذاك على مسافة نحو مائة ميل تقريباً شمال سالسبورى الحالية عند أقصى الحافة الشمالية لهضبة روديسيا الجنوبية التى تنحدر إلى وادى نهر الزمبيزى بحافة شديدة الإنحدار على نحو ٣٠٠ قدم، وعلى ذلك لو كانت هذه العاصمة فى القرن ١٦م/ ١٠هـ تقع على بعد

٢٠٠ ميل شمال منطقة الذهب فى شرق ووسط الهضبة. كما تبعد حوالى ٣٠٠ ميل عن شمال منطقة الأطلال الحجرية التى كانت تتمثل فى أنقاض مبانى القلعة الجرانيتية فى السفوح الجنوبية للهضبة حيث تأخذ الأرض فى الإنحدار التدريجى نحو الليمبوبو فى الجنوب وإلى صحراء كلهارى فى الغرب.

ولقد تحركت جماعة الفاكارانجا إلى الشمال تحت قيادة أسرة مونوماتابا طمعاً فى الحصول على موارد الملح هناك فى منتصف القرن ١٥م/ ٩هـ. ولقد كانوا يذكرون أن منطقتهم كانت قد أقيمت فيها القرى الملكية أو ما كان يطلق عليها اسم زمبابوى وشيدت مبانيها من الأحجار، وتشير الإحتمالات إلى أن أسرة موتوماتابا إنما تمثل أسلاف بناة هذه القرى الملكية المبنية من الأحجار التى أشار إلى وجودها علماء الآثار فى الفترة من القرن ١١م/ ٥هـ إلى القرن ١٥م/ ٩هـ، وعن طريق أطلال جنوب روديسيا الحجرية كانت الزمبابوى الكبرى تمثل الموقع الوحيد الذى يرجع تاريخه إلى العصور الوسطى.

وحتى مبانى زمبابوى كانت تشبه إلى حد كبير تلك الحصون المخروطية والأسوار الدائرية الضخمة التى ترجع إلى تاريخ لاحق لأطلال المنطقة ربما من القرن ١٧م/ ١١هـ إلى أوائل القرن الثامن عشر م/ ١٢هـ. لهذا فإن شعب موتوماتابا بعد أن زحف إلى الشمال فى إتجاه الزمبيزى قد ضم إليه مساحة ضخمة للغاية لتقع تحت نفوذهم، ثم سادوا وادى الزمبيزى لمسافة ٧٠٠ ميل على مجرى نهر الوادى من خانق كاريبا إلى البحر، كما سيطروا على الأجزاء الشمالية والشرقية من هضبة روديسيا الجنوبية وكذلك المناطق المنخفضة جنوب موزمبيق فيما بين الزمبيزى وليمبوبو.

وكانت المنطقة التى لم يتدعم فيها حكمهم أو التى أفلتت تماماً من

قبضتهم وبسرعة هى التى تتمثل فى الإقليم الذى بدأوا تحركهم فى بادئ الأمر والذى يقع بين زيمبابوى الكبرى و «بولاوايو». ففى هذه المنطقة على الأقل فى نهاية القرن ١٦م/ ١٠هـ وبداية القرن ١٧م/ ١١هـ ظهرت مملكة جديدة منافسة تسيطر عليها أسرة «شانخامير»، ولم يتمكن البرتغاليون من الدخول إلى هذه المنطقة فى الوقت الذى كانوا فيه على إتصال بمونوماتابا فى الشمال. والتى تطورت فيها المبانى الحجرية ليس بمجرد تجديد وإمتداد الرقعة المبنية وإنما شمل هذا التطور إلى جانب ذلك السور المتقن الضخم الذى أحاط بمناطق ماتندير وناليتال ودهلو دهلو وخامى ولقد شاركت مملكة شانجامير بالتأكيد فى التجارة مع البرتغاليين، ولكن ذلك لم يكن بصورة مباشرة. فقد إشتركت فى الأسواق التى كانت تعقدها ممتلكات موتوماتابا بصفة دورية وكذلك فى ممالك لوندا حيث كان الإتصال غير المباشر بالبرتغاليين أفضل من سواه.

وكذلك إتصال البرتغاليين فى البداية بمناطق المونوماتابا فقد بدأت مع الممالك الصغيرة التابعة لها فى منطقة الظهير الأرضى لصوفالا. وليس من المؤكد تماماً أن يكون نفوذ البرتغاليين هنا قد أسهم فى قطع علاقة هذه الممالك بالدولة الأم. ولقد كان الزحف الآخر للبرتغاليين فى الأجزاء الواقعة شمال الزمبيزى حيث وجدوا أو استولوا على موانى سينا وتيتى النهرية من التجار العرب والسواحليين وكانت هذه الأجزاء تخضع لحكم المونوماتابا المباشر، وكان ميناء تيتى الذى وقع عام ١٥٦٠م/ ٩٦٨هـ. تحت سيطرتهم، لا يبعد أكثر من مسيرة أربعة أو خمسة أيام من العاصمة.

وكانت أول إرسالية تبشيرية بعثت بها البرتغال إلى هنا هى بعثة «جونزا لودى سيلفيرا» إلا أنها لم تلبث كثيراً أن اغتيلت بالتحريض من مستشارى الملك المسلمين وبعد سلسلة من الحملات العسكرية على هذه المنطقة التى

دامت خمسة عشر عاماً إستطاعت البرتغال أن تعقد عدة معاهدات وإتفاقيات مع المنطقة.

وفى بداية القرن ١٧م/ ١١هـ دعمت هذه المعاهدات حينما وجد المونوماتابا نفسه أمام قوة شانجامير الناهضة وفى عام ١٦٢٩م/ ١٠٢٩هـ أعلن مافورا زعيم المونامااتابا أنه والى برتغالى، وكان هذا الإعلان نذيراً بزوال دولته وأفولها فمن جهة كانت مستعمرته فى الزمبيزى الأدنى قد أقفرت بفضل نشاط جماعات برازوس البرتغالية صاحبة إمتياز جمع العبيد من المنطقة، ومن جهة أخرى كانت شانجاميرا بنموها المتزايد تمثل خطراً عليها.

وفى حملة استمرت من عام ١٦٩٣م/ ١١٠٥هـ حتى عام ١٦٩٥م/ ١١٠٧هـ إستطاعت مملكة شانجاميرا أن تطرد المونوماتابا وأسيادهم البرتغاليين من الهضبة ليقيموا أسرة حاكمة فى وسط المملكة القديمة وتركوا المونوماتابا فى جزء ضئيل من الوادى بين تيتى وزابو يحكمون كأتباع للبرتغاليين فى نهاية القرن ١٨م/ ١٢هـ.

أما بقية تاريخ شانجامير فلم يستخلص من الروايات الشفوية بعد، إلا أن نهاية هذه القوة الجديدة ترجع إلى فترة هجرة الزولو المحاربين من ناتال خلال الربع الثانى من القرن التاسع عشر م/ الثالث عشر الهجرى. والذين سوف يأتى الحديث عنهما فيما يلى.

ولم يكن البرتغاليون قد قاموا فى أفريقيا فى نهاية القرن ١٥م/ ٩هـ وحتى نهاية القرن ١٩م/ ١٣هـ بأعمال لها أهميتها فى ميدان الإستعمار الأوربى، فقد قامت بعض بعثاتهم فقط بدور فى الدعوة المسيحية بينما الكثير من تلك البعثات كان يمثل مجرد جماعات دينية غير مرغوب فى بقائها فى

بلادهم الأصليـة. وكـان أن جنوا ثمـاراً هائلة من وراء نشـاطهم الإرتجـالى النفعى فى المنطقة. ولم يكن هذا بطبيعة الحال يضع الأساس الذى يوطد النفوذ الأجنبى ويؤمنه ويجعله قادراً على تغيير العادات والتقاليد المحلية. ومن الصعب القول بأن المستعمرات البرتغالية قد إستفادت من شيئ فى المنطقة سوى حصول هؤلاء على الماديات بوفرة.

ففى أنجولا مثلاً عملت العناصر الإجرامية الوافدة من البرتغال على تحريض الأهالى ليحارب بعضهم بعضاً برغبة منهم فى إقتناص ما يمكن إقتناصه منهم ليرسلوه أما موزمبيق والتى كانت تعتمد البرتغال فيها على الذهب أكثر من العبيد فلم ترق فيها دماء كثيرة وإن لم تخل من المفاسد فى نفس الوقت وقد كان تأثير توغلهم فى المناطق الوطنية الأفريقية ذا ضرر بالغ على المجتمعات الأفريقية التى إستطاعوا أن يتصلوا بها مباشرة وعلى هذا فقد كان وجود البرتغاليين إمتيازاً لفئة وأتاها الحظ لتحرز تقدماً فى المنطقة فى مجال التجارة التى كان الباعث الأول لها، وكان من نتائج ذلك تغيير الأفكار تبعاً لتغير السلع. فلم يكن الإلتقاء الوحيد الذى حدث أخيراً مقصوراً على إتصال الوطنيين الأفريقيين بالعالم الخارجى، وإنما كان هناك إتصال آخر أهم تمثل فى إلتقاء الشعوب الأفريقية نفسها بعضها ببعض، وكان أهم نتائج ورود التجارة الخارجية لهذه القارة خلال ثلاثة القرون هذه أن دخلت نباتات غذائية جديدة إليها جلبها البرتغاليون من أمريكا الجنوبية.

وكان هناك ثلاثة أنواع من هذه المحاصيل شكلت إختلافاً جوهرياً فى مواد الغذاء وهى الكاسافا والذرة والبطاطا خاصة فى الأقاليم الإستوائية الرطبة ولاشك أن إفقار بعض المناطق من السكان إنما مرجعه الأول إلى تجارة الرقيق وإذا كان هناك مثل هذه المناطق التى حدث فيها مثل هذا الإفقار أو النقص السكانى، إلا أن هناك أجزاء أخرى فى المناطق الإستوائية

زاد عـدد سكانهـا بعد ورود هذه المحاصيل الغذائية الجـديدة. ومع هذا فـلا يمكن القول أن هذه الزيادة قد عوضت النقص الذى أحدثته تجارة الرقيق.

تغير الظروف في أوربا:

عندما كانت العلاقات التجارية بين أفريقيا والعالم الخـارجى مركزة حول تجارة الرقيق، لم يكن بد من أن تكون العلاقات بين القارة وبين العالم الخارجى ضئيلة وتأثرها به غير مباشر. فلم ثمة حافز لتجار الرقيق على أن يذهب بعيداً عن قلعته أو تحصيناته ويتوغل فى الداخل. كما أن تجارته الشائنة لم تسمح لغيره أن يتوغل فى الداخل أيضاً، فأضاف تاجر الرقيق إلى صعوبات البيئة المناخية وإلى ما يكتنفها من أمراض وصعوبة الأرض وقلة الإمدادات والمخاطر عاملاً آخر هو عداوة المجتمعات التجارية الأفريقية التى كانت تشترى السلع الأفريقية رخيصة من الداخل وتبيعها مرتفعة الثمن على الساحل، ومن ثم سرعان ما إرتابت فى أى منافس جديد، بل لقد كان تأثير النخاسين الأوربيين أقوى وأشد على مواطنيهم الأوربيين الآخرين الذين حاولوا دخول القارة، وإنشاء علاقات مع الأفريقيين.

ولقد كانت تجارة الرقيق وفيرة الربح وفرة قضت على أى محاولة لإنشاء علاقات تجارية من نوع آخر مع القارة وأكثر من هذا فإن تجارة الرقيق كانت من نوع من الخسة والدناءة بحيث ثبطت همة أى شخص آخر فى القيام بأى نشاط تجارى. ولقد شعر تجار الرقيق أنفسهم بهذه الخسة وذلك قبل أن يستيقظ الضمير نفسه بإدانتها.

لقد تأسست الإرسالية المسيحية فى المستعمرات البرتغالية الأولى تحت حماية المستعمرين وبذلت الحكومة البرتغالية جهدها فى منع البابا من إرسال بعثات تبشيرية، دون أن يكون تحت سيطرة وإشراف المستعمرات، ومن ثم لم

يكن من الممكن أن تنشأ علاقات جديدة بين أوربا وأفريقيا قبل أن تحرز حملات محاربة الرقيق نجاحاً حاسماً فى أوربا.

وقد إنتكست تجارة الرقيق فى بريطانيا فى بادئ الأمر، وربما كان ذلك عائداً إلى أنها كانت فى غير صالح التجارة البريطانية عامة، ولقد كانت جزر الهند الغربية المنتجة للسكر تسمى أعلى جوهرة فى التاج البريطانى فى منتصف القرن ١٨م/ ١٢هـ، ولو أن زراع قصب السكر إقتصر نشاطهم على جزر البحر الكاريبى لاستمرت تجارة الرقيق مدة أطول إلا أنهم كانوا يصطحبون معهم عند عودتهم إلى وطنهم الرقيق الذى كان يخدمهم فى المنازل مما جعلهم هدفاً سهلاً أمام المصلحين المسيحيين.

وبرغم أن هؤلاء الزراع حاولوا إثبات ملكيتهم للرقيق إلا أن القضاء الإنجليزى أصدر أحكامه ضدهم وأعلن أنه لا يوجد شيء إسمه الرق فى القانون الإنجليزى وقد أصدر لورد مانسفيلد أول حكم له عام ١٧٧٢م/ ١١٨٦هـ فى قضية كانت بمثابة تجربة وسابقة أقامتها مجموعة صغيرة تكونت أساساً من بعض المسيحيين الإنجيليين لتشن حملة لا هوادة فيها على تجارة الرقيق البريطانية.

كما حالفها التوفيق أيضاً بعد ذلك فى حملتها ضد تجارة الرقيق فى الممتلكات البريطانية وراء البحار. ثم إمتدت الحملة داخل البرلمان حتى أصدر قانوناً عام ١٨٠٧م/ ١٢٢٢هـ يحرم فيه تجارة الرقيق على الرعايا البريطانيين، وأتبعه بعد مضى أربع سنوات بقانون عقوبات يفرض عقوبات صارمة على أى شخص بريطانى يستمر فى هذه التجارة الشائنة. ومن ثم يمكن القول أن البريطانيين أبطلوا تجارة الرقيق عام ١٨١١م/ ١٢٢٦هـ، وأفضل ما يصور تشعب تجارة الرقيق هو محاربة بريطانيا لهذه التجارة بعد أن حرمتها على رعاياها فهى لم تقدم على هذا حباً فى الإنسانية أو إدعاء

الخلق الفاضل ولكنها أقدمت عليه على أسس تجارية صرفة. وإذا لم يكن من المستطاع البدء فى أى نشاط تجارى عادى بين أوربا وأفريقيا قبل القضاء نهائياً على تجارة الرقيق لأنها كانت أسهل وأوفر ربحاً من التجارة العادية وقد سبق الدنماركيون بريطانيا فى إلغاء تجارة الرقيق بثلاث سنوات، وألغتها الولايات المتحدة عام ١٨١٤م/ ١٢٣٠هـ ومعها بقية الدول البحرية - تحت تأثير بريطانيا - برغمأن البرتغال وأسبانيا (حيث لم تصبح تلك التجارة شرعية إلا عام ١٧٩٨م/ ١٢١٣هـ. قصرتها بادئ الأمر على بحار نصف الكرة الجنوبى ولم يحل عام ١٨٤٢م/ ١٢٥٨هـ حتى كانت تلك التجارة عملياً نشاطاً غير مشروع عبر المحيط الأطلنطى وذلك بالنسبة للدول الأوربية، والأمريكية. إلا أن هذا لم يعن توقف النخاسة نهائياً. ولق دوقع العبء الأكبر أولاً على الأسطول البريطانى كى يفرض قانون النخاسة ثم بدأت كل من فرنسا والولايات المتحدة منذ الأربعينات فى القرن ١٩م/ ١٣هـ فى محاربة بحارة الرقيق، ثم دخلت بريطانيا فى جهود دبلوماسية لتقنع الدول الأخرى بتخويل سفن الأسطول البريطانى حق تفتيش السفن بحثاً عن الرقيق غير أن هذه الحملة جوبهت بعداء سافر، فبرغم أن البرتغال الصغيرة خضعت لمطالب بريطانيا فى هذا الصدد إلا أن فرنسا والولايات المتحدة وهما من أعداء بريطانيا البحريين رفضتا منح بريطانيا هذا الحق.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فبينما كانت تجارة الرقيق تحتضر فى مستعمرات السكر البريطانية، وفى جزر الهند الغربية الفرنسية، فإن مصالح الزراع كانت تعتمد على يد الرقيق فى أراضى كوبا والبرازيل والولايات المتحدة التى كانت فى أمس الحاجة ليد عاملة فى حقول القطن وقصب السكر.

ولما كانت هناك أرباح تنتظر تجار الرقيق فى الأمريكتين، فلابد من

وجود من يتحدى قوانين بلادهم ودوريات الأسطول البريطانى، وما أن أحرزت بريطانيا شيئاً من النجاح فى حملتها ضد الرقيق فى أربعينات القرن التاسع عشر م/ الثالث عشر هـ، حتى كان أمامها مهمة أخرى هى إقناع أو إجبار الحكام الأفريقيين على الإقلاع عن هذه التجارة فى أراضيهم، وكانت فرنسا تحذو حذو بريطانيا من حين إلى آخر فى هذا. إلا أن محاربة الرقيق كانت عملاً بريطانياً فى أغلب الأحيان. ومن ثم نشأت علاقات جديدة بين أوربا وأفريقيا.

فلقد نشأت التجارة المشروعة فى كل الدوريات البحرية كما نشأت حماية القناصل الذين أخذوا على عاتقهم إقناع الحكام الأفريقيين بمحاربة تجار الرقيق والدخول فى عمليات تجارة شريفة (غير النخاسة)، وكانت النتيجة لهذا كله أن تجارة الرقيق لم يقض عليها عامل واحد بل قضى عليها توقف الطلب عن تجارة الرقيق من جانب الأطلنطى الآخر، وذلك عندما إنتصرت الولايات المتحدة على الولايات الجنوبية، وعندما ألغت كل من البرازيل وكوبا نظام الرق فى الثمانينات من القرن ١٩م/ ١٣هـ.

وقد ظلت تجارة الرقيق مرتبطة بالحماس الدينى الذى صبغ مؤسسى الحركة، ولقد ظل المسيحيون البروستانت بعيدين فترة طويلة عن الإعتراف بصعوبة التبشير برسالتهم لكل نفس بشرية ولقد ظلت كل فرقة مسيحية جديدة مشغولة خلال القرون الثلاثة الأولى لنشأتها بمشكلة وجودها ذاته.

وقد إجتاحت فى القرن الثامن عشر م/ ١٢هـ دوائر الكنائس اللوثرية والكلفينية الموجودة فى أوربا الشمالية موجة من الرغبة القوية لا تجاريها سوى رغبة المسيحيين الأوائل نحو نشر المسيحية فى العالم غير المسيحى وكان من العلامات المبكرة لذلك نشأت فرقة لوثرية عام ١٧٢٢م/ هـ أطلق عليها إسم الموراقيين وكان كل منهم يعتبر نفسه رسولاً لهداية الوثنيين.

وفى إنجلترا قامت طائفة المهمدين بتأسيس جمعية التبشير عام ١٧٩٢م/١٢٠٧هـ وهدفها التبشير بالمسيحية فى الهند أولاً وتلى ذلك إنشاء جمعية لندن للتبشير على يد جماعة الموحدين، وحددت لها المحيط الهادى وجنوب أفريقيا ميداناً لنشاطها، ووجدت الكنيسة الإنجيلية مجالاً لنشاطها التبشيرى فى جمعية نشر الإنجيل التى كانت تهتم بالمهاجرين عبر البحار.

كما أسست جمعيات تبشيرية فى العالم غير المسيحى وخصوصاً جنوب أفريقيا. ويضاف إلى هذا تأسيس جمعية التبشير الكنسية تحت إشراف الكنيسة الإنجيلية وهذه قامت بعد ذلك بأعمال هامة فى شرق أفريقيا وفى غربها.

وقد شهد القرن ١٩م/ ١٣هـ تأسيس جمعيات تبشيرية عديدة وأهما بالنسبة لأفريقيا جمعية المثودست التبشيرية بإرسالياتها فى غرب أفريقيا وجنوبها وجمعية بال بإرسالياتها فى غرب أفريقيا وجمعية برلين بإرسالياتها فى جنوب أفريقيا ثم فى شرق أفريقيا وإرساليات البرسبيتارية الاسكتلندية فى جنوب أفريقيا وغربها وشرقها.

ولم يكن التبشير بالمسيحية غريباً بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية، غير أن النشاط التبشيرى فى آسيا وأفريقيا والأمريكتين كان مقصوراً إلى حد كبير على جهود رجال الكنيسة البرتغالية، الأسبانية فى القرنين ١٦، ١٧م/ ١٠، ١١هـ. ثم تدهور هذا النشاط فى القرن ١٨م/ ١٢هـ مع تدهور الدولتين الامبيريتين. وقد حاول البابا أن يركز النشاط التبشيرى فى روما وحدها. وذلك بإنشاء المجمع المقدس للتبشير، ولكن نظراً لأن، مصالح كل من أسبانيا والبرتغال كانت تتعارض مع قوانين الكنيسة، ولأن هذه المصالح كانت أسبق من أى تفكير كنسى للتبشير بقرنين على الأقل، فإن هذا التركيز لم يتم.

وقد بدأت أهم حركات التبشير الكاثوليكى فى فرنسا. وأما بالنسبة

لأفريقيا فقد كان أهم عمل تبشيرى هو إعادة إنشاء مجمع روح القدس عام ١٨٤٨م/ هـ وكان أهم نشاط أعضائه فى غرب أفريقيا والجابون والكونغو الأسفل وجنوب غرب أفريقيا والمناطق الساحلية فى شرق أفريقيا، ثم أنشأ الفرنسيون أيضاً جمعية سيدة أفريقيا عام ١٨٦٨م/ هـ، وتعرف هذه بجمعية الآباء البيض وكان مركز هؤلاء الجزائر، وهنا أخذوا على عاتقهم نشر الإرساليات فى جميع أنحاء القارة، ووسطها وغربها حتى البحيرات العظمى، ومن أوغندا شمالاً حتى روديسيا الشمالية جنوباً.

وقد أخذت هذه الجمعية الإرسالية - من رجال ونساء - صبغة دولية وضمت إليها الفرق الكاثوليكية المختلفة، البندكت والفريسسكان والدومنكان والجزويت. كما ضمت جمعيات أحدث مثل جمعية القول القدس و «مل هل» والقديس يوسف وإن تأسس جمعية تبشيرية كبيرة يحتاج إلى جهد كبير، ولابد من البحث عن متطوعين وتدريبهم سنوات عديدة، ولابد من تنمية مصادر مالية تأتى أساساً من التجمعات فى أماكن العبادة، ولابد من التغلب على العقبات التى تصادف القائمين بأمر الجمعية، ولاسيما من النكسات الأولى فى أماكن مجهولة تحتاج لمغامرة.

ولقد ظلت البعثات التبشيرية فى أفريقيا تتعثر حتى وقفت على أقدامها فى منتصف القرن ١٩م/ ١٣هـ، ولم ترسخ قواعدها وتنتشر إنتشاراً جغرافياً محسوساً إلا فى السبعينات من القرن الماضى، إلا أن وجود هذه الحركات التبشيرية ونموها فى المرحلة الأولى منذ نهاية القرن الثامن عشر م/ ١٢هـ كانت عاملاً هاماً فى العلاقات بين أوربا وأفريقيا. فلم تستطع شعوب أوربا ومن بعدها شعوب أمريكا، أن تحدث أى تأثير فى شعوب أفريقيا إلا عن طريق ممثليها فى رجال الإرساليات التبشيرية التى ربما لم تكن أقل قيمة من جهود رجال الرسميين.

ولم تقتصر جهود الإرساليات على دائرة النشاط الإستعمارى الضيقة التى حصر فيها رجال الحكومات الرسميين أنفسهم. ولم تكن هذه المؤثرات سواء كانت تبشيرية أو تجارية لتثمر أو لتلعب دوراً مباشراً قوياً على المسرح الأفريقى قبل أن تنزاح غشاوة الجهل بالقارة الأفريقية عن أعين العالم الخارجى.

ولم تكن أفريقيا بالنسبة لأوربا القرن ١٨م/ ١٢هـ أكثر من خط ساحلى لا يمثل الداخل تمثيلاً صحيحاً، فشمال أفريقيا كان جزءاً من العالم الإسلامى الذى كان لا يزال موصداً تقريباً فى وجه الغرب، ولم تصل أوربا فى ذلك الحين معلومات كافية عن دول البربر التى كانت تعرف ببلاد القراصنة إلا عن طريق الأسرى المسيحيين الذين حالفهم الحظ واستطاعوا الفكاك من أسرهم والعودة إلى أوربا.

كما سافر عدد قليل من الأوربيين متنكرين فى زى العرب صاعدين فى النيل من القاهرة. وقد إستطاع واحد منهم أو إثنان مثل جيمس بروس الإسكتلندى المتوغل حتى غوندار العاصمة الأثيوبية، أو إلى سنار العاصمة لمملكة الفونج على النيل الأزرق.

أما عن الأنهار الأفريقية الكبرى الأخرى فقد كان الزمبيزى معروفاً حتى مسافة سبعمائة ميل من مصبه، ولم يعرف من الكونغو إلا مسافة تقل مائة ميل عن مصبه ولم يكن هناك أوربى قد رأى النيجر بعد، إذ أن مصبه نفسه كان مجهولاً لهم.

وقد ساير الأوربيون الخطأ الذى وقع فيه ليون الأفريقى فى القرن ١٦م/ ١٠هـ وظنوا أنه يتجه من الشرق إلى الغرب، ولم يكن معروفاً من المجتمعات الأفريقية سوى سكان أقاليم الغابات فى غرب أفريقيا ووسطها الغربى، وبرغم ما كتبه ليون الأفريقى، وبرغم محاولات الفرنسيين القليلة فى التوغل فى

السنغال حتى القرن ١٧، ١٨م/ ١١، ١٢هـ فإن الأوربيين فى ذلك الحين لم يتصوروا وجود إقليم مكشوف وراء الغابات الإستوائية شمالاً حيث يعيش مجتمعات من الفلاحين تزرع الحبوب وترعى الماشية. وحيث سكان المدن المسلمين يشتغلون بالتجارة وينقلون سلعهم المصنوعة فوق ظهور الإبل إلى مصر وبلاد المغرب. ولم يكن من المقصود مطلقاً أن توجد هضاب مرتفعة وسط أفريقية إلى الشرق من نطاق الغابات الإستوائية ترتفع - ٥٠٠٠ قدم فوق سطح البحر - على طول المسافة بين الحبشة والكاب.

وقد كانت حركة الكشف الأوربى لداخل أفريقيا مظهراً آخر من مظاهر الحركة الإنسانية التى كانت تشن هجوماً شديداً على تجارة الرقيق والتى كانت تحاول أن تضع المسيحيين والتجارة المشروعة فى مكانها الصحيح. وقد بدأت الحركة الجغرافية بعد قبل نهاية القرن ١٨م/ ١٢هـ مباشرة واحتاجت لنحو خمس وسبعين أو ثمانين سنة أن تضع أسس المعرفة الجغرافية بالقارة.

وبدأت المحاولات الأولى لذلك من الشمال والغرب تحت رعاية جمعية إكتشاف الأجزاء الداخلية الأفريقية، وهى جماعة صغيرة من أثرياء الإنجليز تدفعهم عوامل علمية أساساً وتدفع بعضهم عوامل إنسانية، فالجمعية الأفريقية هى التى مولت أول رحلات مانجوبارك ١٧٩٥ - ١٧٩٧ م/ ١٢١٠ - ١٢١٢هـ نحو أعالى النيجر، وكان تأثير بعض أعضاء هذه الجمعية قبل سير جوزيف بانكس وسيرجون بار، بصفة خاصة هو الذى نجح فى إقناع الحكومة البريطانية بضرورة تمويل الكشف الأفريقى وبأهميتها، وقد إستطاع بارك العودة إلى أفريقيا بعد أن تكفلت الحكومة البريطانية بدفع نفقات رحلاته، وبذلك إستطاع أن يبحر فى معظم أجزاء نهر النيجر عام ١٨٠٥ - ١٨٠٦م/ ١٢٢٠ - ١٢٢١هـ.

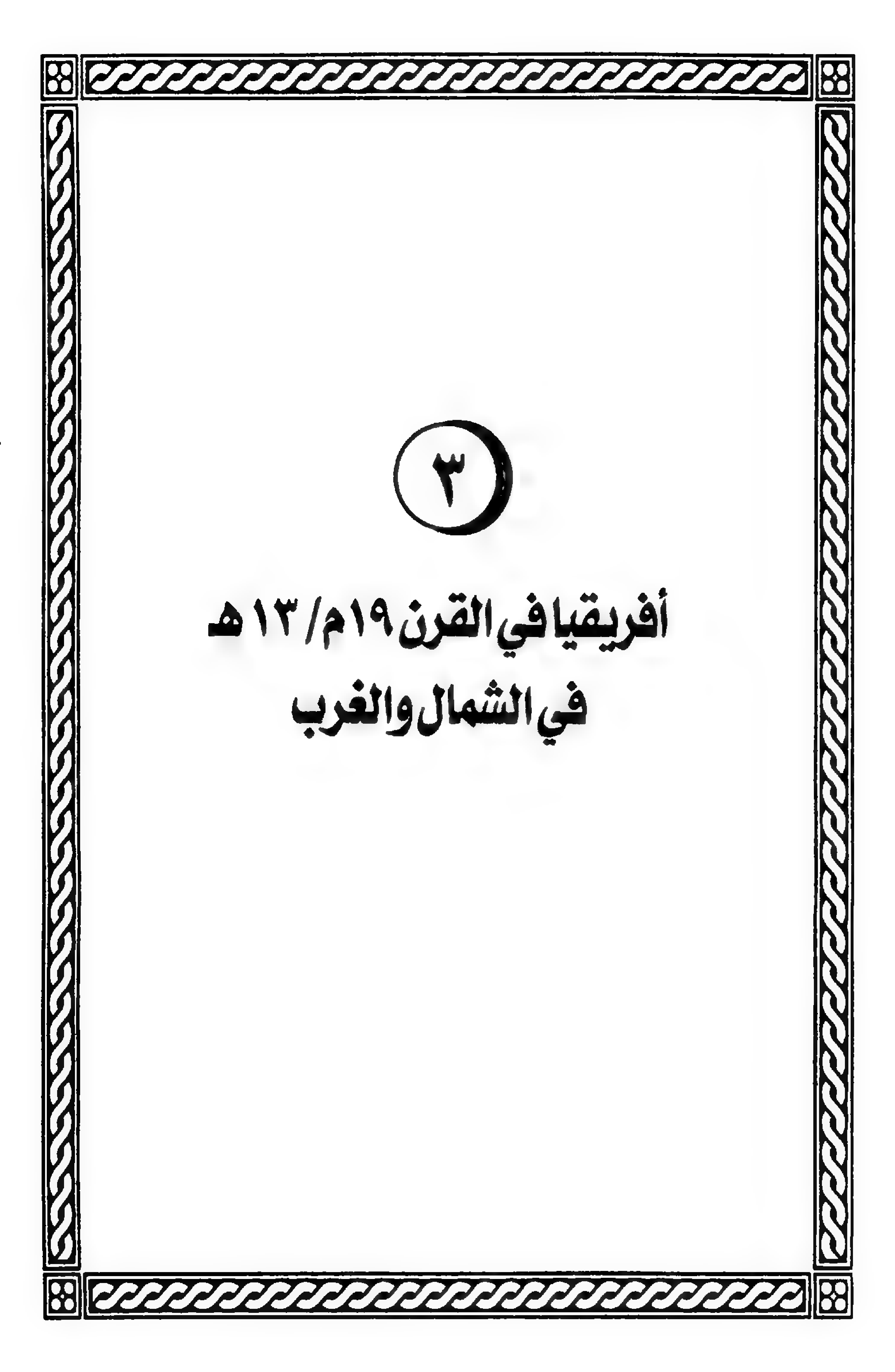
كما أن الحكومة البريطانية مولت رحلات رينهام وكلابرتون اللذين اكتشفا بورنو وبلاد الهوسا، بعد أن عبر الصحراء الكبرى من طرابلس خلال أعوام، ١٨٢٣ - ١٨٢٥م/ ١٢٣٩ - ١٢٤١هـ كما أن مقاومة هذه الحكومة المالية التى ساعدت الأخوة لاندر فى عبور النيجر الأسفل حتى البحر عام ١٨٣٠م/ ١٢٤٦هـ وهى التى عاونت المكتشف الألمانى الكبير هنريك بارت فى القيام برحلاته العديدة فى السودان الغربى والأوسط خلال ١٨٥٠ - ١٨٥٥م/ ١٢٦٧ - ١٢٧٢هـ ولم يسهم الفرنسيون إلا بقدر ضئيل يدعو إلى الدهشة، فى الكشف الجغرافى الأفريقى حتى فجر توسعهم الإستعمارى فى السبعينات من القرن ١٩م/ ١٣هـ وذلك القدر يتلخص فى إنغماسهم السابق فى مطاردة تجار الرقيق وتوغلهم فى نهر السنغال، فلم يكن لديهم سوى رحلة رينيه كاالييه الكبرى من ريونونيز حتى تمبكتو، ثم غبر الصحراء الكبرى حتى طنجة من عام ١٨٢٧ - ١٨٢٨م/ ١٢٤٣ - ١٢٤٤هـ وهى رحلة يمكن أن تقارن رحلات بارك وكلابرتون وكانت رحلة فرد واحد قام بها على نفقته ولم تسهم فيها الحكومة.

ومن الجدير بالتسجيل فى ضوء تطورات الحوادث بعد عام ١٨٨٣م/ ١٣٠١هـ رحلات الرحالة المتحدثين بالألمانية، حتى لم تكن ذات قيمة، وجهودهم فى كشف أفريقيا وارتيادها كمكتشفين ورجال إرساليات تبشيرية، برغم أن بعضها مثل رحلات بارت كانت تحت رعاية الحكومة البريطانية. ولم تقتصر رحلات الألمان الأولى على غرب أفريقيا فقط، وكان الرائدان الألمانيان فى مجال التبشير والكشف الجغرافى لداخلية أفريقيا عضوين فى جمعية إرساليات الكنيسة، كراب وريمان وكانا أول أوربيين، يشاهدان قمم كليمانيارو وكينيا المجللة بالثلوج، وقام جرهارد رولف فيما بين ١٨٦٢ - ١٨٦٩م/ ١٢٧٩ - ١٢٨٦هـ برحلات واسعة النطاق فى الصحراء الكبرى

الغربية ثم استأنف عمله بعد رحالة ألمان آخرون ولاسيما جوستاف ناختجال الذى اكتشف السودان فيما بين بحر تشاد ونهر النيل خلال أعوام (١٨٧٠ - ١٨٧٤م/ ١٢٨٧ - ١٢٩١هـ).

وكارل ماوخ كان أول أوربى فى الأزمنة الحديثة يكتشف منطقة مونوماتابا القديمة وكانت طائفة الأخوة المورافيين أول من وصل من البعثات التبشيرية البروتستانتية الرائدة إلى أفريقيا. فقد وصلت إلى رأس الكاب ١٧٩٢م/ ١٢٠٧هـ وكانت بعثة بال التبشيرية أول من وصلت إلى ساحل الذهب عام ١٨٢٨م/ ١٢٤٤هـ. ثم تبعتها بعثة برمن عام ١٨٤٧م/ ١٢٦٤هـ وهو العام الذى شهد أول بعثة تبشيرية أيضاً فى جنوب غرب أفريقيا ممثلة فى بعثة الراين.

ويمكن القول بوجه عام أن إهتمام أوربا بكشف جنوب أفريقيا وشرقها لم يبدأ إلا بعد أن إقتربت مشكلات أفريقيا الجغرافية من الحل وأن البريطانيين هم الذين بدأوا بذلك الإهتمام. ومما له دلالة خاصة أنه رغم وجود حدود المستعمرات فى جنوب أفريقيا فإن المبشرين كانوا أكثر إيغالاً إلى الشمال فى كل كشف من مراحل كشف القارة فى القرن ١٩م/ ١٣هـ. وقد كان دافيد لفنجستون المبشر هو الذى وصل عام ١٨٥٣ - ١٨٥٦م/ ١٢٧٠ - ١٢٧٣هـ من الجنوب عبر شلالات فكتوريا ثم غرباً إلى لواندا وشرقاً مرة أخرى إلى مصب الزمبيزى وقد نشر لفنجستون نتائج رحلات تحت عنوان «أسفار مبشر وبحوثه»، كما كان مبشر آخر هو الذى أثار حماس إنجلترا الفكتورية لفتح هذا الجزء من القارة الأفريقية للتجارة المسيحية.



٣

أفريقيا في القرن ١٩م/ ١٣هـ
في الشمال والغرب

أفريقيا في القرن ١٩م/ ١٣هـ
في الشمال والغرب

بدأت حالة التوازن القلقة بين شمال أفريقيا الإسلامى وأوربا المسيحية التى إستطاعت أن تعمر منذ القرون الوسطى فى الإتجاه جنوب أوربا فرجحت كفتها رجحاناً حاسماً فى نهاية القرن الثامن عشر م/ ١٢هـ. بينما كان السبب فى هذا هو إزدياد قوة أوربا الغربية المادية، بالقياس إلى ركود العالم الإسلامى نسبياً منذ القرن ١٥م/ ٩هـ فإن جزءاً من أسباب تفوق أوربا يرجع إلى إهتمامها بشق طريق مباشر بينها وبين آسيا عن طريق الساحل السورى، فلقد إتجهت طاقة أوربا الإستعمارية والتجارة المتزايدة على حذاء المثال البرتغالى والأسبانى نحو المحيط الأطلنطى. ولكن خلال الحرب الكبرى بين عام ١٧٩٣ - ١٨١٥م/ ١٢٠٨ - ١٢٣١هـ إتجهت نتيجة الصراع العالمى بين قوى إيطاليا وفرنسا على السيادة البحرية، نحو ترجيح كفة بريطانيا، مما دعا الفرنسيين إلى الإتجاه نحو الطريق القديم إلى آسيا عبر مصر ١٧٩٨م/ ١٢١٣هـ (كما جمدت الأمانى الفرنسية فيما بعد فى منطقة عمان والخليج الفارسى وشرق أفريقيا)، غير أن بريطانيا وجدت من الحنكة السياسية أن تعيد مصر إلى الحكم العثمانى الإسمى ولم يكن النظام المملوكى بقادر على أن يقف فى مواجهة الأسلحة الحديثة آنذاك[١]، ولذلك فإنه برغم التدخل البريطانى إستطاعت قوة ألبانية من الجيش العثمانى بقيادة محمد على من أن تسيطر على مصر عام ١٨١١م/ ١٢٢٦هـ.

---

(١) ظهرت البندقية فى عصر السلطان الغورى فى أوربا وعرض أحد المغاربة البندقية على السلطان الغورى لإستخدامها فى الجيش المملوكى إلا أن السلطان رفضها إذ لم يكن متعمقاً فى الدين - وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة - الآية. هذا بينما إستخدمها الأعداء، فضعف المسلمون.

لقد كان محمد على رجلاً على جانب ملحوظ من المقدرة والطموح والبصيرة، وعندما سلم مقاليد الحكم وهو فى الخامسة والسبعين من عمره إلى ولده ومساعده إبراهيم كان قد سار شوطاً بعيداً نحو تحويل مصر من ولاية عثمانية متأخرة من ولايات العصور الوسطى إلى دولة مستقلة حديثة، وكان أقل نجاحاً فى سياسته الخارجية.

وقد أحبطت الدبلوماسية الأوربية عامة والبريطانية خاصة - التى فضلت أن الطريق نحو الهند تحت النفوذ التركى الضعيف - جهود إبراهيم الناجحة فى سوريا نحو تأمين إستقلال مصر التام عن القسطنطينية وإسترجاع إمبراطوريتها السابقة التقليدية. ومن ثم ظلت مصر - سياسياً - جزءاً من الإمبراطورية التركية، ولم يستطع محمد على سوى الحصول على إعتراف بإستقلال مصر إستقلالاً داخلياً تحت حكمه المورث فى خلفائه من بعده (الذين حصلوا عام ١٨٦٧م/ ١٢٨٤هـ على لقب خديو). وبرغم هذا فقد إستطاعت مصر فتح السودان وتحولت السيادة التركية على موانى البحر الأحمر إلى يد المصريين القوية. أما داخل مصر نفسها فقد تحولت نظم الرى وملكية الأرض والضرائب والإدارة تغيراً شاملاً وأدخلت محاصيل القطن والنيلة وقصب السكر للتصدير واحتكرتها الدولة، وكانت مصالح التجار الأوربيين فى حماية محاكم جديدة غير إسلامية واستدعى الخبراء الأوربيون للقيام بالإصلاحات الضرورية فى ميادين الصحة والتربية وفوق ذلك لتدريب الجيش المصرى الجديد.

ولقد كان نظام محمد على فردياً خالصاً غير أن تخلصه من الفرق الألبانية (التى سرعان ما ظهرت غيرتها وخيانتها)، واستبداله بهم مجندين من الفلاحين المصريين. وقد وضع بذور القومية المصرية التى نمت فيما بعد، وما أن وصل الضباط المصريون إلى مناصب القيادة، حتى أصبحت

القوة الحقيقية فى مصر فى أيدى مصرية، وهو شيء لم تعرفه البلاد منذ ألفى عام.

على أن مستقبل مصر إعتمد فيما بعد ذلك مباشرة على طبائع حكامها الشخصى. ولم يكن من بين خلفاء محمد على من يضاهيه حنكة وقوة وعزماً. فسمح للتجار الأجانب المغمرين، والباحثين عن الثروة والمرابين أن ينهبوا الإقتصاد الجديد. فاستطاع البريطانيون أن يحصلوا على موطئ قدم فى الخمسينات من القرن التاسع عشر م/ ١٣هـ بإنشاء خط السكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية ثم السويس وكان إهتمامهم منصباً على تيسير البريد والمبعوثين بسرعة إلى الهند ومنح قنصل فرنسى سابق هو دى لسبس عام ١٨٥٤/ ١٢٧١هـ إمتياز شق وإدارة قناة السويس وهذه تمت عام ١٨٦٩م/ ١٢٨٦هـ برغم العوائق الدبلوماسية والمالية العديدة التى وضعتها بريطانيا فى وجه المشروع. ولم يكن لدى بريطانيا بعد نظر كاف لتحرى أن السفن التجارية الجديدة ستتفوق بعبورها القناة على الطريق الطويل القديم حول الكاب إلى الهند. وظنت خاطئة أن فرنسا وحدها هى التى ستستفيد من القناة. وكان ثمن مصر بالنسبة للقناة فادحاً. فشروط عقد الإمتياز أوقع بمصر خسارة كبرى فى الأرواح والأراضى والدخل بينما أصبح إستقلال مصر (كما رأى محمد على بثاقب فكره عندما رفض المشروع) تحت رحمة القوى الحربية الأوربية التى أصبحت أكثر الدول إفادة من إستعمال القناة وتحققت كل تلك المخاوف عام ١٨٧٩م/ ١٢٩٧هـ. عندما أفلست الحكومة المصرية نتيجة لسياسة إسماعيل الحمقاء الذى رهن من دخل الدولة ضماناً للقروض الأجنبية (التى وضعت شروطاً فى صالح الرأسماليين الأجانب وعملائهم فى مصر فقط). وقد أنفقت تلك القروض على مشروعات رائعة المظهر ولكنها غير إنتاجية ترمى إلى تمدين البلاد، ثم لجأت القوى الأوربية

إلى تركيا لعزل الخديو، وتسلمت بريطانيا وفرنسا إدارة مالية البلاد وحكومتها.

وقد أدى طموح فرنسا فى مصر عام ١٧٩٨ - ١٨٠١م/ ١٢١٣ - ١٢١٦هـ ثم إستقلال محمد على بحكم مصر إلى سلسلة من النتائج فى ساحل شمال أفريقيا. ففى عام ١٨٣٠/ ١٢٤٦هـ إستطاعت قوة فرنسية إحتلال الجزائر دون أن يوجد ثمة أسطول بريطانى يعرقل جهودها ويجهود حكومة تواقة لمشروعات توسعية تكفى معارضة داخلية ولم تجد فرنسا ذريعة تتذرع بها سوى الرغبة فى القضاء نهائياً على عمليات القرصنة التى كانت آثارها لا تزال موجودة بين أعوام ١٧٩٣ - ١٨١٥م/ ١٢٠٨ - ١٢٣١هـ عندما كانت الأساطيل الأوربية فى صراع مستمر بعضها ضد البعض الآخر.

وكانت الجزائر أضعف الدول المغربية التى كانت تشتغل بالقرصنة، وقد سارعت تركيا وقد ملأها الخوف من مشروعات إحتلال الفرنسيين للجزائر ومناورات الأسطول الفرنسى فى تونس. وفى عام ١٨٨١م/ ١٢٩٩هـ إنتهزت فرنسا الظروف المالية الصعبة لحكومة الباى إلى الإقدام على إعلان الحماية على تونس. أما مراكش فقد بقى إستقلالها سليماً حتى القرن العشرين، وذلك بسبب الموقف الدولى حيث التنافس الإستعمارى الغربى كان قد بلغ مداه، ولذلك لم تقدم أى دولة من دول الغرب الأوربى على مهاجمة دولة مراكش خوفاً من إثارة الدول الأخرى عليها، وللموقع الجغرافى الهام لمراكش.

وقد بقى التدخل الأوربى المباشر فى شئون شمال أفريقيا خلال القرن ١٩م/ ١٣هـ على نشاط فرنسا فى الجزائر، غير أنه بينما كان من السهل على الفرنسيين الإستيلاء على مدينة الجزائر وعلى شخص الباى، ثم إحتلال

عـدد من الموانـئ الهامـة فإنه لم يكن من السهل على الحكومـة الفـرنسيـة إخضاع الشعب الجزائرى الذى أظهر عداءه الشديد للعدو المحتل.

وفى عام ١٨٣٢م/ ١٢٤٨هـ أعلن الشعب الجهاد تحت قيادة الأمير عبد القادر الجزائرى، وقد إستطاع الشعب الجزائرى مقاومة العدو الفرنسى وأوقف تقدمه داخل البلاد وعند ذلك لجأ القائد الفرنسى بوجو إلى محاولة إنتزاع الشعب وإبعاده عن أرضه بالقوة وإحلال مستعمرين أوربيين محلهم، إلا أن القائد الفرنسى فشل فى الخطة هذه، وتبين له إستحالة تطبيقها. وظل الشعب يقاوم حتى وقع القائد الجزائرى فى الأسر.

وفى عـام ١٨٤٧م تقرر نفى المجـاهد الجزائرى، إلا أنه رغم ذلك فـإن المقاومة الجزائرية لم تتوقف عن القتال وظلت المقاومة ضد العدو الفرنسى مستمرة حتى عام ١٨٧١م/ ١٢٨٨هـ حين تمكن الإستعمار الفرنسى من فرض سلطانه على البلاد، والإستيلاء على السهول الشمالية (إقليم التل) فبلغت أطماع المستعمر إلى حد طرد القبائل الجزائرية من أرضهم وإحلال الفرنسيين محل أصحاب الأرض ثم جعل هذه الأرض ملكاً لحكومة فرنسا. ولم يتركوا للفرنسيين إلا أراض فقيرة، الأمر الذى ترتب عليه بغض الجزائريين للفرنسيين، وإضطراب الأمن فى البلاد.

ولم يكتفى الفرنسيون لإحتلالهم للأرض الجزائرية بل إنهم لجأوا إلى الإستعانة بالأسبان والإيطاليين، لمشاركتهم فى إستعمار الأرض الزراعية حتى بلغ عدد المستعمرين الذين يعملون فى الأرض الجزائرية فى عام ١٨٨٠م/ ١٢٩٨هـ ٣٥٠,٠٠٠ نصفهم من الفرنسيين والباقون من الأوربيين.

أما فى السنغال فقد لجأت فرنسا فى عام ١٨٥٤م/ هـ إلى تعيين لويس

فيدرهرب حاكماً عاماً على السنغال، والذى أتم فتح حوض السنغال، وتحويل سكانه إلى فلاحين ينتجون المحاصيل لاسيما الفول السودانى.

ثم توغل الفرنسيون فى السودان الغربى وفتحه بالإستعانة بالجنود السنغاليين بحيث تمكن الفرنسيون من منافسة الحاج عمر الذى كان يحكم الأجزاء الغربية لقوة إسلامية متجددة فى السودان.

كما تبين من قبل دخل الإسلام السودان الغربى والأوسط بصفة عامة كدين للملوك والتجار، ولم يحل كل العقائد القبلية الحلولية الأصلية للجماهير، وفيما عدا بورنو التى أصبح أقرب من غيرهم من السودان فى تكوين أمة إسلامية بينما كان حكام ممالك البامبارا والماندى والهوسا وهى أهم الدول السودانية فى القرن الثامن عشر م/ ١٢هـ وثنيين صراحة أو أشباه وثنيين، فى الوقت الذى ظلت فيه طبقات التجار الماندى والهاوسا على إسلامها، ثم بدأ المد الإسلامى فى الزحف من جديد عند نهاية القرن ١٨م/ ١٢هـ. وقد صاحب هذا بزوغ جماعة جديدة كتب لها أن تلعب دوراً كبيراً فى تاريخ السودان الغربى السياسى. وهذه جماعة الفولانى، الجماعة الرعوية والوحيدة فى غرب أفريقيا.

وعلى الرغم من أن الصفات الجسمية للفولانى غير زنجية بشكل ملحوظ • مما دعا بعض العلماء إلى الظن بأنهم منحدرون من العنصر غير الزنجى فى غانا القديمة) إلا أنه يجب إعتبارهم من الشعوب الزنجية، فلغتهم زنجية لاشك فيها وتنتمى إلى نفس العائلة اللغوية التى تنتمى إليها لغة، «التوكولور» فى السنغال الأسفل وهم شعب إرتبط بهم الفولانى إرتباطاً وثيقاً حتى القرن ١٤م/ ٨هـ، عندما بدأ الفولانى فى التوسع شرقاً عبر السودان رعاة للماشية. متدخلين مع ماشيتهم وسط قرى الزراعة قد ثبتوا أقدامهم فى إقليم سينا بعد ثنية النيجر من جهة المنابع.

كما توغلوا فى بلاد الهوسا شرقاً من ذلك الإقليم، وبعد ذلك بقرنين كان بعضهم قد استقر فى أداماوا فى الكاميرون الشمالى وقد ظل معظم الفولانى رعاة وثنيين (فولانين يوروجى) يديرون شئونهم مستقلين تماماً عن الشعب الذى يقطنون بين ظهرانيه غير أن بعضهم شارك فى الحياة الحضرية، ولاسيما فى بلاد الهوسا، فلم يعتنقوا الإسلام فحسب بل ورثوا التراث الثقافى للسودانيين المسلمين.

وفى التسعينات من القرن الثامن عشر م/ الثانى عشر هـ إختلف أحد أبناء هذه الطبقة وهو عثمان دان فوديو مع حكام إحدى ولايات الهوسا الشمالية، واحتكم إلى الشعب واستنصرهم ضد حكامهم، على أساس أن حكام الهوسا لا يفضلون الوطنيين كثيراً، ثم إندلعت ثورة عثمان دان فوديو بين عامى ١٨٠٤ – ١٨١٠م/ ١٢١٩ – ١٢٢٥هـ وشملت بلاد الهوسا كلها. وقد إشترك أمراء الفولانى الذين جمعوا الفولانى الوثنيين كذلك فى قوة واحدة هو الذى مكن دان فوديو من تقويض ملك أسر الهوسا، القديمة وتثبيت كفة الفولانى المسلمين.

لقد كان لنجاح الفولانى فى السودان الأوسط نتائج هامة فى السودان الغربى فعندما عاد أحد أعوان دان فوديو الأوائل، وهو أحمد لوبو إلى وطنه ماسينا إستطاع أن يسقط حكامها من البامبارا وكون دولة فولانية أخرى فيها. وإلى الغرب من ذلك حمل عمر الحاج لواء الثورة وهو من التوكولور، وقد قضى لدى عودته من الحج إلى مكة فترة من الزمن فى سوكوتو حيث تزوج إحدى بنات بولو، وقد لقى عمر فترة تدريب فى أحد الأربطة، وقد زوده بأسلحة نارية كان قد حصل عليها من إحدى موانى الساحل، وما أن حانت سنة ١٨٥٠م/ ١٢٦٧هـ حتى كانت قوته على إستعداد للحركة والجهاد.

وقد إستطاع رجال عمر أن يستولوا على مملكة البامبارا وفتح ماسينا،

وإستطاع عمر وكان من المهتمين بنشر الإسلام أن يكون دولة إمتدت حتى عام ١٨٦٤م/ ١٢٨١هـ من السنغال حتى تمبكتو. وقد استشهد عمر الحاج فى إحدى المعارك فى عام ١٨٦٤م/ ١٢٨١هـ فخلفه ولده وحفيده أحمدوسيكو.

على أن هذه الحركات الحربية التى قادها الزعماء الأفارقة من المسلمين كانت بقصد المواجهة للمد الغربى العدوانى فى غرب أفريقيا وهو يقارن بجهاد الأمير عبد القادر فى الجزائر ضد الفرنسيين ومحمد أحمد المهدى فى السودان المصرى. لقد قاوم السودانيون قوة الغرب متمثلة فى الفرنسيين الذين أمكنهم وقف تقدم المسلمين من السودانيين فى السنغال الأعلى.

أما التوسع البريطانى فى غرب أفريقيا فقد كان ضئيلاً إذا قورن بالتوسع الفرنسى فى السنغال. لقد وجدت بريطانيا أن ثمن توسع النفوذ البريطانى فى غرب أفريقيا فادحاً جداً بالقياس إلى الفوائد التجارية. ومع ذلك فقد إتسعت تجارة بريطانيا فى دلتا النيجر.

وفى عام ١٨٣٠م/ ١٢٤٦هـ، عين الإنجليز التاجر جورج ماكلين، حاكماً على ساحل الذهب. وقد تمكن البريطانيون من التوسع التجارى فى ساحل غرب أفريقيا بصفة عامة وبذلك عادت السيطرة الأوربية الرسمية على قلاع ساحل الذهب فى عام ١٨٤٣ - ١٨٤٤م/ ١٢٥٩ - ١٢٦٠هـ. وهذا النجاح الذى لقيته بريطانيا فى الغرب الأفريقى قابله الفشل عند الهولنديين والدنماركيين، فلم يكن أمامهم من سبيل إلا أن يسلموا قلاعهم التى لم تعد تدر عليهم ربحاً ولا قيمة، بعد أن تدهورت علاقتهم بالأفارقة والأشانتى.

وفى عامى ١٨٥٠، ١٨٧٢م/ ١٢٩٧، ١٢٩٠هـ سلموا قلاعهم للإنجليز وغادروا ساحل الذهب وغرب أفريقيا، واشتبك البريطانيون مع الأشانتى الأفارقة وسط سلطانهم على الساحل الغربى لأفريقيا. وفى عام ١٨٧٤م/

١٢٩١هـ أعلنت ساحل الذهب مستعمرة بريطانية. وقد أدى نمو قوة البريطانيين على ساحل الذهب إلى إشتباكها بمجريات الأمور المضطربة فى الأجزاء الواقعة إلى شرقها حيث كانت تتفاعل إتجاهات بادية التناقض.

ففى ساحل العبيد كان كل من مملكة داهومى والنخاسى الأوربى يستفيد من تجارة الرقيق المزدهرة مع البرازيل وكوبا وكان كثير من الرقيق تجلب من يوروبا حيث كانت إمبراطورية أويو تلفظ آخر أنفاسها وتمزقها الحروب الأهلية والفوضى. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد كان التجار الأوربيون ومعظمهم بريطانيون، يشتركون مع التجار وزعماء قبائلهم فى إثراء أنفسهم بتصدير زيت النخيل من جوز الهند من الغابات شمال الدلتا مباشرة، وقد استغلت دول المدن الساحلية الأفريقية فى منح الإحتكارات التجارية فى الداخل وكان كل منها تنظر إلى الأخرى كما تنظر إلى الأوربيين بحسد شديد وتتنافس تنافساً مريراً حول الحصول على أكبر قدر من أرباح هذه التجارة.

لقد إستمرت تجارة الرقيق على حالها من نشاط محموم نتيجة للأرباح التى يجنيها التجار الأوربيون من هذه التجارة. وفى عام ١٨٥١م/ ١٢٦٨هـ سقطت مدينة لاجوس فى أيدى البريطانيين وبعد عشر سنوات صارت مستعمرة بريطانية ثم ضمت بريطانيا إليها الأجزاء الساحلية الأخرى بما فيها باداجرى مع بلاد اليوروبا.

وفى عام ١٨٧٩م/ ١٢٩٧هـ وكان الفرنسيون يتوغلون فى السودان من قاعدتهم فى السنغال كما أنهم إحتلوا جزيرة الرأس الأخضر بينما كانت بريطانيا تواصل إهتمامها بمد نفوذها حتى سواحل سيراليون وساحل الذهب ونيجيريا، وحتى عام ١٨٧٤م/ ١٢٩١هـ ورغم الحلقة التجارية التى ربطت أفريقيا بأوربا لم تتمكن من ضم غرب أفريقيا إلى النطاق الأوربى.

جنوبي أفريقيا :

عندما أسست شركة الهند الشرقية الهولندية محطة تموينها فى الكاب عام ١٦٣٢م/ ١٠٤٢هـ لم تكن تتوقع إطلاقاً أنها ستصبح مشتبكة بداخلية أفريقيا. غير أن الشركة إحتاجت إلى إجتذاب المستعمرات والمستقرين فى الكاب حتى تستطيع أن تدافع عنه وأن تنتج المواد التموينية للسفن المسافرة إلى الهند.

وعندما تغيرت سياسة إجتذاب المستعمرين، كان هؤلاء قد بدأوا يشكون من معاملة الشركة لهم وتقييدها لحريتهم، ومن قلة سفنها التى يمكن أن تستوعب إنتاجهم. ومع تزايد المستعمرين تزايد طبيعياً خلال القرن ١٨م/ ١٢هـ أخذ كثير منهم فى البحث عن رزقه فى الداخل بعيداً عن سيطرة الشركة، صيادين وتجار مع الهتنتوت، الذين تبادلوا معهم ما ينتجون بالماشية وبالتالى زصبحوا هم أنفسهم زراعاً مربين للماشية.

وهكذا ظهر ما أطلق عليه إسم البوير الرحل (الفلاحون المهاجرون) وهم رواد أشداء سلخوا أنفسهم من تيار النمو الأوربى، ووطنوا أنفسهم على الملاءمة مع الحياة القاسية الجديدة وعزموا على كسب قوتهم من رعى الحيوان فى داخلية جنوب أفريقيا الجافة. ودخلوا بذلك فى منافسة مع السكان الأصليين، وهم فلاحون مربون للماشية مثلهم تماماً.

وفى النهاية أطلقوا على أنفسهم لقب الأفريقيين وهم يختلفون عن غيرهم من الأفريقيين بنزعتهم الفردية الشديدة وميلهم إلى النظر إلى الأفريقيين السود نظرة تحقير ومنعوا الأفريقيين حق إمتلاك الأرض، وجعلوها ملكاً لهم إغتصاباً.

وبهذه الروح تحرك البوير شرقاً، وبدل أن يستمروا صوب الشمال أى

نحو الأراضى التى تستقبل قدراً كبيراً من الأمطار فى أقاليم ناتال، وبدأوا فى إقتناص البوشمن البدائيين وشتتوا الهتنتوت حتى واجهوا جماعات البانتو العديدة والأكثر نظاماً الذين كانت حدود بلادهم تنتهى عند نهر فيش الكبير. وكان من نتيجة ذلك سلسلة حروب عديدة أفضت جانب البوير، مائة عام كاملة، ولم يكن إنتقال الكاب من ملكية الهولنديين إلى ملكية البريطانيين نتيجة الحروب الإنجليزية الفرنسية، ١٧٩٣ - ١٨١٥م/ ١٢٠٨ - ١٢٣١هـ يعنى شيئاً ما فى بادئ الأمر، فلم يكن للكاب فى نظر البريطانيين مثلما كان فى نظر الشركة الهولندية أى أهمية غير أهمية إستراتيجية إذ يشرف على مدخل المحيط الهندى. ولم تكن المستعمرات الشاسعة المتناثرة التى تصل نهر الأورانج شمالاً ونهر فيش شرقاً سوى ملحق رائد للكاب بسبب مضايقات للبريطانيين ودوا لو إستطاعوا القضاء عليها بأسرع ما يستطيعون. غير أن تبعة البريطانيين على حدود المستعمرة كانت أقوى من قبضة الشركة السابقة أواخر أيامها. كما أن البريطانيين أخضعوا جمهوريات البوير التى سارعوا بإعلانها فور نهاية حكومة الشركة عام ١٨٩٥م/ ١٣١٢هـ من سويلندام وجراف رينيت.

ولقد كانت نتائج الصدام بين البوير المتقدمين وقبائل البانتو، حدوث إضطراب وضغط رهيب على هذه القبائل الأفريقية، فمعظم هذه القبائل كانت تعيش منذ قرون فوق السهل الساحلى بين دراكنزبرج والبحر، وكانت هذه المنطقة تستقبل قدراً وفيراً من الأمطار الموسمية وكانت أكثرها خصباً من الهضبة الداخلية حيث كان العمران الأفريقى مثل العمران الأبيض متناثراً بالضرورة، فلما تزايد عدد البانتو كما تزايدت قطعانهم بالتدريج أخذوا فى البحث عن متسع من الأرض ولم تكن قبائل البوشمن أو الهتنتوت عقبة فى سبيل توسعهم أكثر مما كانوا أمام البوير، وكانت أكثر الأراضى

خصباً تقع بطبيعة الحال إلى الجنوب الشرقى على حذاء الساحل، فكان وصول البوير إلى هذه المناطق عقبة فى سبيل توسعهم.

وكان نتيجة لهذا أن أى قبيلة تريد أن توسع نطاق أراضيها، لا تجد أمامها إلا أراضى جاراتها من القبائل الأخرى. وفى أوائل القرن ١٩م/ ١٣هـ قام بين عشيرة الزولو من قبيلة نجونى فى ناتال عبقرية عسكرية قاسية إسمه «شاكا» إستطاع أن أن يكسر حصار البيض لقومه وإستطاع أن ينظم الفتيان الشبان فى مملكة مولاه «دنجزوايو» فى كتائب منظمة تعيش للحرب فحسب.

وكانوا يخوضون تلك الحروب فى صفوف متراصة وتشكيلات نظامية مستخدمين سيوفاً قصيرة، يطعنون بها بدلاً من قذف الحراب التقليدى. وهكذا إكتسحت قوات شاكا المدربة النظامية كل ما إعترضها فغنمت ماشية القبائل الأخرى، وسلكوا فتيانها وفتياتها فى صفوف قواتها النظامية. وبعد وفاة دنجزوايو عام ١٨١٨م/ ١٢٣٤هـ أصبح ساكا حاكماً بأمره لأمة حديثة حربية هى أمة الزولو، وقد إغتال شاكا أخوه الصغير غير الشقيق ولكنه كان لا يقل عنه قوة وعنفاً وأصبح وسط الزولو محاطاً من جميع الجهات، ولاسيما من الشمال بأرض حرام، تحولت إلى مراع لقطعان الزولو.

وقد كان لإنبعاث أمة الزولو وقع بعيد المدى شمال جنوبى أفريقيا كلها فبعض ضحايا الزولو تعلموا منهم فنون الحرب والفتح والنهب من هؤلاء قائد السوتو المسمى سيتوان الذى جند مجموعة صغيرة إسمها «ماكو لولو» واتجه بها إلى الشمال ليغزو مملكة الباروتسى على نهر الزمبيزى بينما إتجهت قوة سوتو الأصلية بقيادة منتاتيسى غرباً نحو أرض البتشوانا فى حملة إنتحارية بقصد السلب والنهب.

وقد إستطاعت أمتان جديرتان أن تنتفضا وتتحولا من مجرد لاجئين

مشتتين إلى أمتين تقفان فى وجه الزولو مثل السوازى الذين جمع «صوبهوزا» وسبطه سوازى شملهم شمالى بلاد الزولو مباشرة، ومثل مملكة الباسوتو الحديثة، إلى الجنوب الغربى من بلاد الزولو كذلك.

ويضاف إلى هذا أن بعض المتمردين على «شاكا» أخذوا بعض تشكيلات الزولو وضربوا بها شمالاً لحسابهم الخاص مثل سوشنجان، الذى قاد شعبه الشانجان شمالاً إلى بلاد جازا حيث قهروا وضمو سكانها الأصليين من القونجا، بل لقد أبعد «زوانجنباندا» ورجاله المحاربون مرماه فاقتحم الهضبتان بين نهر لمبيو والزمبيزى حتى إستقروا أخيراً حول بحيرة نياسا، وقاد مزابيكازى شعبه من المتابيل (اندبيليه) عبر جبال دراكنزبرج ليشتت سوتو الترنسفال غرباً نحو حدود صحراء كلهارى فى بتشوانا وجنوباً نحو، باسوتولاند.

وفى هذا الداخل المضطرب بدأ سيل المهجرين البوير المتزايد فى شق طريقه فى مسيرتهم المشهورة من مستعمرة الكاب. تلك المسيرة التى عرفت فيما بعد بالمسيرة الكبرى. لقد كانت تلك الهجرة والمسيرة بعيداً عن سيطرة مدينة الكاب تقليداً بويرياً قديماً. ولم يكن مطلقاً سببه فرض الحكم البريطانى، فلم يكن الحكم البريطانى أفضل أو أسوأ من الحكم الهولندى بالنسبة للبوير طالما بسط عليهم حمايته ضد البانتو، ومادام سمح لهم فى الإستيلاء على ما يشاءون من أراض وإستخدام ما يشاءون من الأيدى العاملة الأفريقية.

غير أن طبيعة الإدارة البريطانية تغيرت حوالى عام ١٨٢٣م/ ١٢٣٩هـ بشكل لم يستطع الرحالة البوير إلا أن يعتبروه ضاراً بمصالحهم، وقد رجع هذا إلى وجود تيارات جديدة فى بريطانيا نفسها إذا تخلت بريطانيا عن تقاليد الحكومة القديمة التى كانت تعتبر الإمبراطورية سلاحاً يفتتح طريق التجارة والحياة وأخذت بمبدأ حرية التجارة للجميع.

وفى عـام ١٨٣٦م/ ١٢٥٢هـ دب الخـلاف بين الحكومـة البـريطانيـة والبوير وذلك عندما قررت بريطانيا إحدى التخوم الشرقية لقبائل البانتو ومساحتها ستة آلاف فدان واعتبرتها البوير ضرورية لحياتهم الأسرية، مما جعلهم يتجمعون فى عصابات منظمة صغيرة ويعبرون نهر الأورانج.

وقد بين «بيتى ريتيفى» أعظم قادتهم الأوائل هدف الإرتحال الجديد بكل وضـوح وهو إنشاء مـجـتـمـعـات جـديدة بعيـداً عن مـدى تدخل الحكومـة البريطانية حيث يمكن أن ينمو المجتمع على مبادئ الأفريكان.

فـانتشـر بعض البـوير عـبر الفلد الأعلى واصطدمـوا مع المتـابيل وشقـوا طريقهم عبر نهر اللمبوبو وفرضوا سيطرتهم على شعب الشونا الذين تحطمت أنظمتهم السياسية تحت ضغط سوشنجان وسوانجندابا، غير أن معظم البوير الرحالة إتجهوا صوب إقليم ناتال، العشبى الغنى الذى أصبح فقيراً فى السكان نتيجة عدوان الزولو وكان البوير يأملون فيما وعدهم به دنجان وهو إستقرار هادئ، ومن ثم تباعدت عربات البوير التى تجرها الثيران فوق دراكنزبرج، وظنوا أنهم وجـدوا أرضهم الموعودة غير أن أمة الزنوج لم تحـتمل إحـتلال أراضيهم إحتلالاً دائماً، فاغتيل رتيف ودب الذعر بين صفوف المستعمرين. ثم قام قائد آخر من البوير هو بريتوس ليجمع شمل الأسر فى تكتلات ويقود الفدائيين سريعى الحركة يضرب بهم الزولو وإستطاعت قوة البوير المعتمدة على الحركة السريعة وبنادقهم أن تسقط حكم دنجان مما مكن بويتوس من إعـلان جـمـهورية ناتال البـويرية عـام ١٨٣٤م/ هـ ثم دب الخـلاف بين المستعمرين أنفسهم حينما خشيت بريطانيا من منافسة البوير لها على الأرض الأفريقية، ورفضت أن تعترف بنظام البوير الجديد خشية أن يسيطر على موانئ تهدد خطوط مواصلاتها البحرية إلى الهند، ويمكن أن يحدث ضغطاً مـتزايداً على حـدود الكاب، فـأرسلت القـوات البـريطانيـة إلى بورت نـاتال

(دربان فيما بعد) وضمت ناتال رسمياً عام ١٨٤٥م/ ١٢٦٢هـ مما اضطر البحارة البوير إلى التحرك مرة أخرى عبر دراكنزبرج.

وكان البوير يعارضون أى قيود على حقوقهم الفردية ومصالحهم. فقد كانت لكل جماعة من جماعاتهم المتناثرة فوق أرض الفلد العليا قانونها الخاص، وبرغم ذلك فحاجتها إلى التعاون معاً ضد البانتو خلق الحاجة الملحة لحكومة مركزية، ومن ثم تجمع الرحالة البوير فى جمهوريتين كبيرتين. جمهورية جنوب أفريقيا (ترانسفال) بين نهر الفال واللمبوبو ودولة أورانج الحرة بين نهرى الأورانج والفال.

وقد كانت إرادة الجماهير تظهر أحياناً فى المجالس الشعبية إلا أن الرؤساء المسيطرين على اللاجئين البيض كانوا يركنون إلى السلطات الديكتاتورية الإستثنائية فى معظم الأحيان، واعترفت بريطانيا بإستقلال هاتين الجمهوريتين عامى ١٨٥٢ - ١٨٥٤م/ ١٢٦٩ - ١٢٧١هـ. وكانت الحكومة البريطانية تعتقد أن أى إعتداء لنفوذها داخل أفريقيا تعوض فائدته العائدة منه تكاليف إدارته وأنها لا تعارض قيام الجمهوريتين طالما لا يؤدى ذلك للإنتقاص من حقوق البانتو أو التأثير فى المصالح البريطانية. كما كانت ترى أن كلاً من الجمهوريتين ينقصها، المعوقات الإقتصادية اللازمة.

وقد إزدهر إقتصاد الكاب نتيجة تربية الأغنام للسوق العالمية، كما أن ناتال حصلت على نتائج إقتصادية باهرة نتيجة إدخال زراعة قصب السكر القائمة على اليد العاملة الهندية غير أن الجمهوريتين الجديدتين كانتا فقيرتين حتى بقياس جنوب أفريقيا حيث كان ينقصها وجود إقتصاد زراعى سليم، كما كانت تنقصها وسائل النقل مع غير العربات التى تجرها الثيران، نجد أن هذا الفقر الإقتصادى الذى كانت تشكو منه الجمهوريتان

جعلتهما غير قادرتين على المواجهة للحرب التى أثارها إستمرارهم فى التوغل نحو الداخل.

ولم ينقذ أورانج الحرة وهما على الحدود الشمالية للكاب من الإنهيار إلا ضم باسوتو تحت السيطرة البريطانية. وفى نفس العام ضمت بريطانيا جريكولاند الغربية التى ظهرت أهميتها فجأة بإكتشاف مناجم الماس، وكانت هذه المنطقة تقع على حدود أورانج الحرة الغربية. وكانت محل نزاع بينها وبين سكانها من الجريكوا، وهم شعب من الهتنتوت المتأثرين بالأوربيين، وعلى علاقات وثيقة مع الكاب.

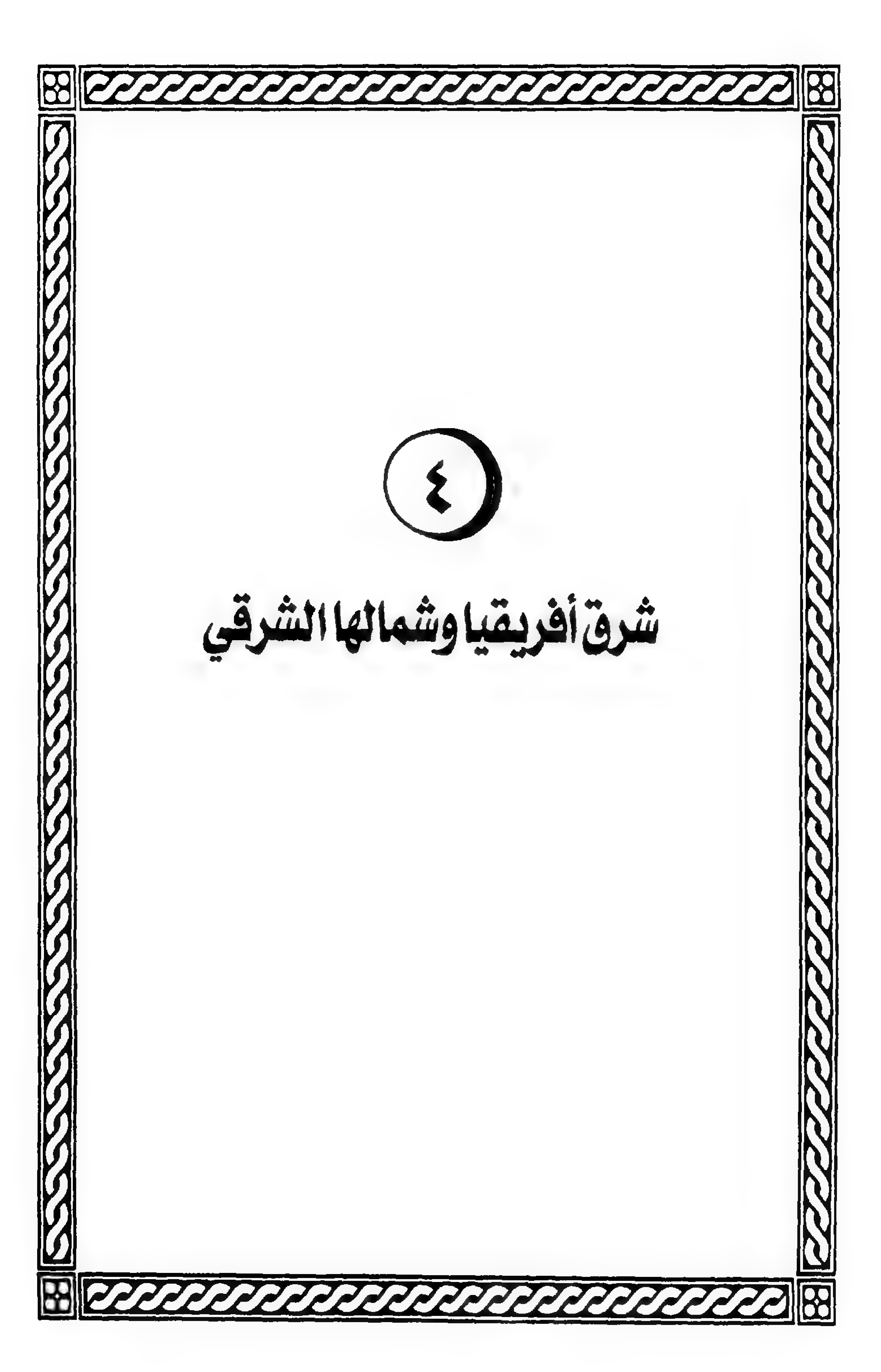
أما عن مسيرة البوير نحو الداخل الأفريقى فقد أحدثت إضطراب عميق بين قبائل البانتو فسلبت منهم أراضيهم ولم تبق لهم من سبيل سوى البقاء فى خدمة المجتمعات الأوربية عمالاً متفرقين، كما تقوضت أنظمتهم الإجتماعية وعزل قادتهم حتى لم تعد القبائل وحدات مسئولة يمكن للحكومة البريطانية أن تتعاهد معهم على إحترام المصالح المشتركة وتبادل المنافع.

حدث هذا التمزق القبلى فى الجانب الأفريقى وأضعفه أمام المستعمرين الغاضبين، بينما قام المستعمرون بالإتحاد الذى ضم المستعمرات البريطانية مع الجمهوريات البويرية فصاروا قوة متحدة فى مواجهة الأفريقيين.

أما مستعمرة الكاب التى إزدهرت ثروتها وتكاثر سكانها الأوربيون نتيجة ثرائها من مناجم الماس فقد منحت الحكم الذاتى مع نظام حكم عماده وزراء مسئولون أمام برلمان منتخب إنتخاباً حراً بغض النظر عن اللون، وكان أمل بريطانيا منعقداً فى نشر هذا النظام على جميع أنحاء جنوب أفريقيا وضم البيض والسود معاً ليحلوا مشكلاتهم وترك الحكومة البريطانية لرعاية مصالحها الأولى وهى حماية قاعدة الأسطول فى الكاب.

غير أن هذا الحل كان صعب التحقيق فلم يكن لمستعمرة الكاب رغبة في الإسهام فيه إذ لم يكن حكامها المستعمرين البيض القادمين من الغرب الأوربي يقبلوا أن يتساووا مع الأفريقيين السود.

أما أورانج الحرة التي كانت على إستعداد للتعاون مع الكاب فقد وجدت في ضم جريكولاند تعارضاً شديداً مع مصالحها، ولما كانت ناتال تحت إدارة المستعمرات فإن قنصلها البريطاني «سربارتل» وجد فرصته سانحة للضغط على جمهورية ترانسفال وفرض حل للمشاكل كلها فرضاً وكانت هذه الجمهورية مفلسة وغير قادرة على مجابهة قبائل السوازي والزولو على حدودها ومن ثم فقد ضمتها بريطانيا بالقوة إلى الكاب ضاربة بتعاون البوير عرض الحائط. غير أن هذه الخطة فشلت فشلاً ذريعاً فقد إشتبكت بريطانيا في حرب مع الزولو وقد كانوا على وفاق مع بريطانيا، كما ثارت الترنسفال ضد البريطانيين واضطرتهم إلى الإعتراف بإستقلالهم في عام ١٨٨١م/ ١٢٩٩هـ على أن تكون علاقات الترنسفال الخارجية تحت السيطرة البريطانية وقد ترتب على تلك السياسة البريطانية مع البوير ظهور المشاعر المعادية لبريطانيا، وبدء المسيرة الكبرى للبوير، ثم بدأت وجهة النظر الأوربية تتغير نحو أفريقيا، وتحول النشاط الإستعماري الأوربي إلى التحرك نحو البعثات التبشيرية، ونجح المد التبشيري في طرق الزمبيزي وشاير وفي غيرهما من الأرض الأفريقية.



٤

شرق أفريقيا وشمالها الشرقي

شرق أفريقيا وشمالها الشرقي

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر م/ الثالث عشر هـ تكتل الشعوب المتحدثة بالسواحلى المستعربة من رأس ديلا جدو إلى لامو فى شرق أفريقيا وسكان المدن الصوماليين فى جنوبى بلاد الصومال سيادة سلطان آل بوسعيد فى عُمان على الشاطئ الغربى للخليج الفارسى، وقد إستمرت هذه السيادة منذ تحرير عمان للساحل من سلطة البرتغال.

كانت السلطة قوية فى حاكم عمان الإمام السيد سعيد، ١٨٠٦ – ١٨٥٦م/ هـ فقد بنى الإمام سعيد أسطولاً صغيراً قوياً توجه به إلى الساحل يستعيد سلطته ويفرض ولاءه على مجتمعات المدن الساحلية، وجعل من زنجبار مركز عملياته فى شرق أفريقيا، وبدأ زراعة القرنفل فى الجزيرة بعد أن جاء به من سواحل ملكا، وقد بلغ إنتاج زنجبار ما يعادل ثلاثة أرباع المحصول العالمى من القرنفل، حتى صارت زنجبار مخزناً لساحل أفريقيا من هذا المحصول فضلاً عن العاج والرقيق من حاصل الداخل الأفريقى التى تصدر من زنجبار، والتى تأتيها السلع المستوردة من الهند وأوربا وأمريكا المصنوعة من الأقمشة والأسلحة النارية والذخائر وغير ذلك.

وفى عام ١٨٤٠م/ هـ إستقر السلطان سعيد فى الجزيرة وجعلها عاصمة له. وقد كثر التجار من العرب الذين كثرت مزارع القرنفل فى زنجبار بفضل نشاطهم وكثر ثراؤهم وخاصة بعد الإشتغال بالتجارة فى داخل أفريقيا، التى كثيراً ما إمتد بقاؤهم بها لعام لشراء إحتياجاتهم من البضائع الأفريقية والإشراف على حركة القوافل التجارية.

وقام بجانب عرب زنجبار وسواحليها الذين يشتغلون بالتجارة الأفريقية، وإنما إشترك معهم تجار أنياموريزى فى وسط تنجانيقا الغربى. وقد حافظ

هؤلاء التجار الأفريقيون على مكانتهم فى تنمية التجارة فى فترة القرن ١٩م/ ١٣هـ كما إمتد نشاطهم غرباً إلى مملكة لوندا كازمبير فى كاتنجا الجنوبية كما نشطت تجارتهم مع الممالك الكبيرة فى بحيرة فكتوريا من كاراجوى وبوجنده ويونيورو من أواخر القرن الثامن عشر م/ ١٢هـ حتى منتصف القرن ١٩م/ ١٣هـ.

كما أقام العرب نظاماً سياسياً فى الداخل الأفريقى فكانت بعض النقط الرئيسية فى تابورا فى إقليم نياموزى وأوجيجى على بحيرة تنجانيقا مخازن تجارية كبيرة، وكان للعرب فى غرب تنجانيقا وانياموزى نفوذ سياسى كبير.

وعن طريق التجارة مع الأفريقيين حصل العرب على العاج مقابل السلاح والملابس. وفى الربع الأول من القرن التاسع عشر م/ ١٣هـ ظهر النفوذ العثمانى، وذلك عندما دخل محمد على سلطان مصر والسودان فى عام ١٨٢٠م/ ١٢٣٦هـ وأسقط سلاطين الفرنج فى سنار وأقام حاكماً مصرياً فى الخرطوم عاصمة السودان الجديدة، وقد إستعان محمد على من تجنيد السودانيين فى الجيش المصرى، إلا أنه عدل عن ذلك ولجأ إلى تجنيد أبناء مصر من الفلاحين. وقد أدخلت حكومة مصر الإسلام إلى أعالى النيل، واعتنقت الدنكا وغالبية الأهالى من شعب الجنوب الإسلام، كما إلتحق الكثير من السودانيين من الدنكا فى الجندية وشكلوا فرق الجهادية المصرية. ووصل بعضهم إلى مناصب عالية فى الجيش المصرى.

ووصلت عساكر مصر فى عهد محمد على بلاد الدنكا والشلوك والبارى. وفى عام ١٨٤٠م/ هـ قامت أول قنصلية بريطانية فى شرق أفريقيا فى زنجبار مقر حكم السيد سعيد. وقد تطورت تجارة العاج وإتسعت

وكثر الإهتمام بتجارة العا حتى أخذ سكان السواحل فى الدخول فى القارة الأفريقية والتعمق فيها. وبالإضافة إلى النفوذ المصرى فى الشمال الشرقى والعمانى فى زنجبار، خلال النصف الثانى من القرن ١٨م/ ١٢هـ، ظهرت منطقة نفوذ ثالثة وهى منطقة الحبشة التى تساوى نفوذها بالآخرين من العرب والمصريين فى بسط نفوذها فى المحيط المجاور لها من البلاد الأفريقية، إلا أن هذا النفوذ الأثيوبى لم يلبث أن توارى وضعف بعد أن تحولت أثيوبيا إلى التفكك والضعف، إبتداء من منتصف القرن ١٩م/ ١٣هـ.

وفى عام ١٨٥٥م/ ١٢٧٢هـ تمكن الرأس كاسا وهو بارون نهاب من أن يجعل من نفسه إمبراطوراً وذلك فى اكسوم فى منطقة الحدود الشمالية الغربية ولقب باسم الإمبراطور ثيودور. وتمكن هذا الإمبراطور من بناء جيش قوى إستعاد به السيطرة على الجالا من الوثنيين الذين كثرت عداوتهم جنوبى البلاد الأثيوبية وغبرها. ثم أخذ فى ضم صفوف تيجرة وأمهرة فى الشمال، بولاية شالا الجنوبية. ثم وقع الإمبراطور ثيودور الأثيوبى فى خلاف مع البريطانيين الذين تغلبوا عليه فى عام ١٨٦٧م/ ١٢٨٤هـ فى معركة مجدلا فانصرف عنه أعوانه فقرر الإنسحاب من الحياة بعد ما هزمه اليأس ولم يتحمل الهزيمة، بعدما خذله شعبه.

ثم جاء بعده الإمبراطور يوحنا الرابع. إلا أن أحد أتباعه تغلب عليه وانتزع منه الإعتراف به خليفة له فى حكم أثيوبيا. وفى عام ١٨٧٨م/ ١٢٩٥هـ تولى الحكم خليفة الإمبراطور يوحنا واسمه «منلك ملك شوا».

وقد حارب منلك الإيطاليين فى معركة عدوة عام ١٨٩٥م/ هـ وهزمهم، وكان يستخدم العاج للحصول على الأسلحة النارية وكان يوسع مملكته شرقاً وجنوباً وغرباً على حساب آفار وصومال وهرر وأوجادين

وحساب الجالا فى الجنوب والكافا وممالك سيداما التى كان يحتلها الجالا فى الجنوب الغربى.

ثم بدأت الجماعات التبشيرية من الغرب الأوربى تنشط فى أنحاء أفريقيا المختلفة فأنشأت مراكز لها فى الساحل الأفريقى لشرق أفريقيا ثم إمتد نشاطهم إلى الداخل الأفريقى. وفى خلال ذلك النشاط التبشيرى أخذت قناصل بريطانيا وفرنسا فى العمل على بسط نفوذهم فى البلاد الأفريقية، لتنفيذ أطماعهم. واتخذوا من القاهرة وزنجبار قاعدة لهم. تمهيداً للإستعمار الأوربى للقارة الأفريقية وتقسيمها فيما بينهم. وقد إستطاع المستعمرون الأوربيون أن يحتلوا القارة الأفريقية ويستغلوا ثرواتها وشعوبها إلى حين.

التكالب الأوربي على المستعمرات الأفريقية :

بدأ الإستعمار الأوربى بجزء صغير إحتله من القارة الأفريقية ففى عام ١٨٧٩م/ ١٢٩٧هـ إحتلت فرنسا الجزائر، ثم بدأت بوادر التدخل الأوربى فى مصر وتونس، وفى غرب أفريقيا قامت المعاملات التجارية الأوربية مع شعب السواحل ولم يكن لفرنسا إلا السنغال الفرنسى وساحل الذهب البريطانى، ثم بدأ التوغل الفرنسى فى بسط نفوذه إلى الداخل الأفريقى فى السنغال والنفوذ البريطانى فى جامبيا وسيراليون ولاجوس. والنفوذ البرتغالى فى غينيا البرتغالية. ثم تكونت المستعمرة الفرنسية الجابون من محطة بحرية صغيرة فى جنوب خليج بنين وخمس مدن ساحلية.

كما بسطت البرتغال نفوذها على أنجولا وموزمبيق، أما فى زنجبار فقد بسط الإنجليز نفوذهم على زنجبار بينما إحتل الفرنسيون كومورس (جزر القمر) وبعض أجزاء من مدغشقر أما فى أقصى الشمال الشرقى، فعندما بدأت مصر فى شق قناة السويس، أسرع الفرنسيون فى إحتلال الساحل

الصومالى عند أبوك ليواجهوا البريطانيين فى عدن. أما فى جنوب أفريقيا فقد بدأ التوغل العميق لبريطانيا، فدب العداء بين الإنجليز وجماعة البوير الذين فى الداخل الأفريقى، وصار تنافس المستعمرات البريطانية على الساحل والأفريكانز البوير فى الداخل.

وفى خلال الربع الأول من القرن العشرين إزداد النفوذ الإستعمارى الأوربى وامتد فى القارة الأفريقية حتى وصل إلى نحو أربعين وحدة سياسية. وقد أخذ المبرشون دورهم فى القارة الأفريقية فى خدمة الإستعمار الأوربى بحيث قام بدور رأس الحربة لأوربا.

وقد تم تقسيم القارة وتنافست الدول الأوربية الإستعمارية وكأنها لحقتها لوثة، فاندفعت تنهب أرض القارة وتفرض سيادتها وتدخل فى مساومات ضارية بعضها مع البعض الآخر. لتعترف بهذا الجزء أو ذاك لهذه الدولة أو تلك. فملك بلجيكا ليوبولد الثانى دفعته مطامعه إلى إنشاء إمبراطورية واسعة وراء البحار فى الخمسينات والستينات من القرن ١٩م/ ١٣هـ.

ففى عام ١٨٦٥م/ ١٢٨٢هـ بدأ الملك البلجيكى ليوبولد الثانى فى تكليف العلماء على إكتشاف أفريقيا وفى عام ١٨٧٥م/ ١٢٩٢هـ إرتبطت الجمعية الأفريقية الدولية بإنشاء عدداً من المحطات العلمية والتجارية عبر وسط أفريقيا إبتداء من زنجبار حتى الأطلنطى، ولتقوم تلك المحطات بخدمة الإرساليات التبشيرية المسيحية وخصصت حراسة مسلحة لحمايتها.

وفى عام ١٨٧٨م/ ١٢٩٥هـ دخلت زنجبار أول بعثتين كشفيتين للجمعية وارتبطتا بمحطات البعثات التبشيرية فى تابورا وتنجانيقا، ومن هنا بدأ إهتمام ليوبولد بالساحل الغربى لأفريقيا، البانتو.

وفى عام ١٨٧٩م/ ١٢٩٦هـ إلتحق المستكشف ستانلى بخدمة ليوبولد

وأنشأ فى خلال خمس سنوات شبكة١ مواصلات برية ومائية من مصب نهر الكونغو إلى شلالات ستانلى التى تزيد على ألف ميل حتى استانلى الحالية.

لقد حدد ستانلى مجرى نهر الكونغو وأوضح إمتداد حوضه الواسع الذى يشغل مساحة كبيرة من وسط أفريقيا، وبعد أن عاد ستانلى إلى أوربا وأظهر نتائج كشوفه فى حوض الكونغو أدرك الملك ليوبولد الإمكانيات الضخمة الكامنة فى ذلك النطاق من أفريقيا المدارية، والتى يمكن أن تنافس غرب أفريقيا التى إزدهرت به التجارة آنذاك وكذلك رأى إمكان إستغلال نهر الكونغو وروافده، فى النقل المائى لربط المناطق الداخلية بالساحل خاصة فى المراحل المبكرة للإنتاج الإقتصادى.

وقد شجع ليوبولد الكشوف الجغرافية الأخرى فى حوض الكونغو ومنابعه، حتى يمكن الوقوف على موارده الإقتصادية. وقد أزعج هذا النشاط والإهتمام بالكونغو البرتغاليين الذين كانت لهم مراكزهم الساحلية التجارية منذ القرن ١٥م/ ٩هـ وكذلك بعض المناطق الداخلية فيما وراء الساحل إمتدت شمالاً حتى مصب نهر الكونغو. ونشأ خلاف بين بلجيكا والبرتغال. فأخذ ليوبولد يعمل جاهداً لكى تعترف الدول رسمياً بحكمه لحوض الكونغو بأكمله، وبرغم أنه كان يقصد إلى أن ينمى مستعمرته على أساس إحتكار تجارته إحتكاراً محكماً، إلا أنه نجح فى أن يقنع معظم الدول الأوربية بأنه من الأفضل أن يصبح حوض الكونغو منطقة تجارية حرة تحت نظامه الدولى من أن يقع فى يد الدول المنافسة. وقد أقر الجميع بمهارة ليوبولد الدبلوماسية، إلا أن أحداً لم يفطن إلى ما أثارته مهارته من تبادل عدم الثقة الشكوك بين الدول الأوربية فى الأمور الأفريقية كلها.

أما الدولة الأخرى التى دخلت فى الميدان فهى ألمانيا التى تمكنت بالسرعة والإنقضاض خلال ثمانية عشر شهراً من نهاية ١٨٨٣م/ ١٣٠١هـ

إلى بدء ١٨٨٥م/ ١٣٠٢هـ أن تقتطع لنفسها أربعة أجزاء متقطعة من القارة هى جنوب غرب أفريقيا وتوجولاند، والكمرون وشرق أفريقيا. وكان هذا النشاط الألمانى هو بدء نشاط الدول الأوربية التى أخذت تتسابق فى إمتلاك أجزاء الأرض الأفريقية حتى تم تقسيم القارة كلها فيما بينها.

ولم يكن دخول ألمانيا إلى أرض أفريقيا إلا الرغبة فى تكوين إمبراطورية والمشاركة فى إقتسام الغنيمة، ورغبتها فى أن تلعب دور الوسيط بين فرنسا وبريطانيا. ورأت ألمانيا أن مفتاح الموقف فى مصر. حيث تحطمت الرقابة المالية الإنجليزية الفرنسية أما الثورة التى قام بها الجيش المصرى والتى قادها عرابى باشا أعظم قادة الجيش برضاء خفى من الخديو توفيق. وقد إتفقت كل من بريطانيا وفرنسا على تنسيق العمل بينهما لتحطيم عرابى. ولكن عشية تنفيذ هذه المؤامرة منعت إحدى الأزمات الداخلية الحكومة الفرنسية من الإسهام فى هذا العمل ومن ثم غزت الجيوش البريطانية على ١٨٨٢م/ ١٣٠٠هـ مصر. وظلت بها رغم الوعود المتكررة بالإنسحاب وظل البريطانيون حكام مصر الفعليين وليس الشرعية حتى إعلان الحماية البريطانية عام ١٩١٤م/ ١٣٣٣هـ وقد أثار إستمرار الإحتلال البريطانى لمصر ثائرة فرنسا وشجعها على أن تنمى إمبراطوريتها فى غرب أفريقيا. وهذا لاءم ألمانيا تماماً، وأعطى الألمان وسائل مضايقة البريطانيين دون أن تؤيد فرنسا علانية لأن بريطانيا لم تتمكن من أن تحكم مصر إلا بتأييد أغلبية الدائنين الممثلين فى صندوق الدين، وهذه الأغلبية ألمانية. ولقد أيدت ألمانيا الحكم البريطانى لمصر فى أثناء تقسيم أفريقيا، ولكن على حساب موافقة بريطانيا على ما تقدم عليه ألمانيا فى أنحاء القارة كلها. وبهذه الوسيلة يمكن أن ينسى موضوع الإلزاس واللورين الصعب فى خضم المنافسة الإنجليزية الفرنسية على أرض أفريقيا.

تلك هى إذن دوافع التكالب، فقد أضيف إلى الدول الثلاث ذات النشاط الساحلى - بريطانيا وفرنسا والبرتغال - دولتان أخريان إحداهما ممثلة فى ملك أوربى، يريد إمبراطورية شخصية، والأخرى أقوى دولة فى القارة الأوربية تريد أن تلهى أحدث ضحاياها وتستهلك قواها فى مغامرات إستعمارية، وكان لابد للتقسيم أن يمر فى هذه الظروف. وكان الملك ليوبولد هو الوحيد بين هذه الدول الخمس المتعطشين لبناء إمبراطورية قارية كبرى. ولم يكن أحد من الباقين على إستعداد للوقوف موقف المتفرج وغيره يقطع أجزاء من القارة لنفسه.

أما بالنسبة لأسبانيا وإيطاليا فكانت المسألة مسألة وقت لكى يدخلا المعمعة ولم يكن تقسيم أفريقيا إلا إنعكاساً للسياسة الأوربية على أفريقيا، ولم تحمل الخريطة الجديدة لأفريقيا إلا القليل من نشاط الأوربيين السابق فى أفريقيا. ومن الغريب أن الملك ليوبولد هو أول من تلقى إعترافاً دولياً بإمبراطورية أفريقية وعندما عارضه التجار البريطانيون الذين اشغلوا بالتجارة الكنغولية حكومتهم للإعتراف بحق البرتغال فى الكونغو الأسفل عام ١٨٨٤م/ ١٣٠٢هـ، غيرت البرتغال وسيلتها ولجأت إلى طلب تأييد فرنسا والمانيا. وقد وافقت فرنسا على إقتراح بسمارك الخاص بتسوية مسألة الكونغو فى مؤتمر دولى ببرلين، وذلك لمضايقة بريطانيا. وقبل أن يعقد المؤتمر إنضمت فرنسا (التى عقدت إتفاقاً مع الملك ليوبولد بمقتضاه حصلت على حق إسترجاع إمبراطورية الكونغو إذا تبين أن تنميتها فوق طاقة الملك) مع ألمانيا والولايات المتحدة فى الإعتراف (بدولة الكونغو الحرة). وعندما إنعقد المؤتمر لم يكن أمام الدول الأخرى سوى الإعتراف بهذا الوضع.

وقد أقر مؤتمر برلين قرارات ذات رنين عال فيما يختص بالرقيق والإتجار فيه وبالتجارة الحرة لتثبيت الإحتلال فى المستعمرات، قبل البدء فى

ضم غيرها، إلا أن مدة إنعقاد المؤتمر وهى ستة أشهر قد شهدت أشهر عمليات الضم السريع فى تاريخ القارة، على يد ألمانيا نفسها، فبينما كان المؤتمر منعقد فعلاً أعلن بسمارك أن حكومته تبسط حمايتها على تلك الأجزاء من شرق أفريقيا التى حصل فيها كارل بيترز وجماعته على معاهدات مشكوك فيها من زعماء مزعومين خلال رحلة واحدة لم تستمر إلا أسابيع قليلة. ومن ثم بدأ واضحاً للجميع أن لابد من تقسيم القارة كلها. وعاد مندوبو الدول المختلفة من برلين فى أوائل عام ١٨٨٥م/ ١٣٠٣هـ للتباحث مع حكوماتهم عن الأقطار التى يمكن أن يستغلوها أكثر من غيرها. وكان منطق المصالح السابقة يبين أنه لا مناص للفرنسيين من أن يوسعوا إمبراطوريتهم الأفريقية من بروزها الغربى.

وقد أوصلتهم حروبهم مع أحمدو التى بدأوها عام ١٨٧٩م/ ١٢٩٧هـ إلى أعالى النيجر عام ١٨٨٣م/ ١٣٠١هـ وكان من الطبيعى أنه لابد لهم أن يفكروا فى التوسع مع خطوط المواصلات التى تقدمها لهم الأنهار الكبرى. ثم يربطوا أقاليم فتحهم هذه بنطاق نفوذهم على الساحل. غير أن تقدمهم مع نهر النيجر كان بطيئاً. فلم يصلوا إلى تمبكتو إلا عام ١٨٩٣م/ ١٣١١هـ وكان السبب فى ذلك هو أن جناح الفرنسيين الغربى كان يقع فى إقليم ماندى، حيث قامت ثورة قومية إسلامية بقيادة زعيمهم ساموري الذى كان صادق العزم فى إستعادة إستقلال قومه التقليدى التاريخى. ولم يهزم ساموري نهائياً إلا فى عام ١٨٩٨م/ ١٣١٦هـ ولم يتمكن الفرنسيون من التقدم غرباً إلا قبل ذلك بسنتين وخلال الثمانينات كان مستقبل الفرنسيين فى الجابون غير واضح. وبرغم نشاط الملك ليوبولد فى الكونغو الأسفل قد حفز الفرنسيين على الحصول على معاهدات عديدة مع زعماء المنطقة التى إكتشفها برازا، إلا أنهم لم يبدأوا فى دفع حملاتهم شمالاً ليصلوا إلى حدود

غرب أفريقيا الفرنسى عند بحيرة تشاد شمالاً بشرق حتى أويانجى ليهددوا أعالى النيل إلا فى التسعينات.

أما إستراتيجية إيطاليا فى التوسع فلم تكن بمثل وضوح إستراتيجية فرنسا، فقد كانت جنوبى أفريقيا نقطة بدء للتوسع، كما كانت منطقة اضطرت فيها بريطانيا إلى الإعتراف باستقلال جمهوريات البوير، التى أصبحت تواجه التوسع الألمانى الكبير فى الجنوب الغربى لشبه الجزيرة. وكان التوسع البريطانى شمالاً يبدأ من الكاب ومن ثم إلى عنق الزجاجة فى بتسوانا لاند التى ضمت بسرعة عام ١٨٨٥م/ ١٣٠٣هـ لمجابهة الألمان. وأكثر من هذا فإنه على الرغم من أن بريطانيا كانت مضطرة إلى معالجة تقسيم أفريقيا دبلوماسياً، وكانت تسعى للحصول على إعتراف الدول بسيادتها على الأقطار التى كانت تضمها فإنها كانت فى جنوب أفريقيا فى منطقة العبء الأول فى التوسع فيها على الأوربيين المستعمرين للكاب. وكان أكثر هؤلاء نشاطاً هو «سيسل رودس»، وهو مستعمر بريطانى كون ثروة طائلة من تكتيل مناجم الماس فى كمبرلى (بإقليم جريكو لاند الغربية) وقد إستجابت بريطانيا لإلحاحه فأعلنت عام ١٨٨٨م/ ١٣٠٦هـ وجود منطقة نفوذ بريطانية ما بين بتسوانا لاند وزمبيزى ثم أصدرت عام ١٨٨٩م/ ١٣٠٧هـ مرسوماً ملكياً بندب شركة جنوب أفريقيا البريطانية لصاحبها رودس للقيام بمهام الحكومة فى هذه الأصقاع.

ومنحت إمتيازات عديدة للشركات شمال نهر الزمبيزى وكانت أغنى الأقاليم من الناحية التجارية تقع فى غرب أفريقيا. وكان هناك الكثيرون الذين ينادون بضرورة تضحية بعض المصالح فى مقابل تقسيم هذا الجزء من القارة بين بريطانيا وفرنسا، ومر بعض الوقت فى الثمانينات كان من الممكن أن تتفق فيه فرنسا مع بريطانيا على ترك جزء كبير متصل من

غرب أفريقيا يمتد من سيراليون حتى الكاميرون للحكم البريطاني. ولو أن بريطانيا إنسحبت من شرق أفريقيا لانسحبت ألمانيا من ساحلها الغربي ومثل هذه التسوية ما كان لها أن تتم إلا بانسحاب بريطانيا من مصر. وهذا أمر لم تكن تجرؤ أي حكومة بريطانية في التفكير فيه بعد عام ١٨٨٥م/ ١٣٠٣هـ. بل أن لورد سالسبوري رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها الذي وقع على عاتقه أمر تقسيم أفريقيا خلال الأعوام الخمسة الواقعة بين أعوام ١٨٨٦ - ١٨٩٢م/ ١٣٠٤ - ١٣١٠هـ شيد سياسته الأفريقية كلها حول الإحتفاظ بمصر. وكان معنى هذا تشجيع فرنسا بالتوسع في الغرب والإغضاء عن قصد، حتى إنها لم تفعل ذلك لتمنع تطويق فرنسا للممتلكات البريطانية الأربع في غرب أفريقيا. وكان معنى هذا أيضاً إعتبار نصيب بريطانيا في الجانب الشرقي من القارة قليل القيمة تجارياً، أو أن إحتلاله باهظ الثمن. وكان الألمان ثبتوا أقدامهم فعلاً على الأرض المقابلة لزنجبار إلا أن سالسبوري إستطاع ١٨٨٦م/ ١٣٠٤هـ أن يحفظ بصفة دائمة حدود منطقة نفوذ بريطانيا فيما يعرف الآن بكينيا، بينما ترك إحتلال أوغندا أمراً محتملاً، بوصفها الباب الخلفي للسودان ولمصر.

ففي شرق أفريقيا كما في زامبيا، وفي وسط نيجيريا وشمالها كان سالسبوري يمنح الشركات عقود الإمتياز وحق الإدارة بينما يحاول هو الحصول على الإعتراف بسيادة بريطانيا على المستوى الدولي، ولم يبق بعد ذلك إلا المطالبة بما يعرف الآن بروديسيا الشمالية ونياسالاند وهذا تم في عام ١٨٨٩ - ١٨٩٠م/ ١٣٠٧ - ١٣٠٨هـ وبذلك تمت خطة سالسبوري. ثم تقدم عام ١٨٩٠ - ١٨٩١م/ ١٣٠٨ - ١٣٠٩هـ لتحديد مطالب ألمانيا وفرنسا والبرتغال وإيطاليا. وكان أهم إتفاق هو إتفاقها مع ألمانيا الذي وصف بأنه مقايضة هليجولاند بزنجبار، والواقع أن بريطانيا تنازلت عن هليجولاند

لألمانيا كجزء من إتفاق خطط معظم الحدود الإنجليزية الألمانية فى أفريقيا على هوى سالسبورى وحددت الإتفاقية الإنجليزية الإيطالية الحدود بين شرق أفريقيا البريطانية ومستعمرة الصومال الإيطالية الجديدة، أما الإتفاقيتان الإنجليزيتان البرتغاليتان، فبرغم أن بريطانيا كانت لها اليد العليا والكلمة النافذة فى إملائهما فإنهما رسمتا الحدود بين وسط أفريقيا البريطانى وبين جارتها البرتغالية وكانت الإتفاقية الإنجليزية الفرنسية أقل هذه الإتفاقيات تلبية لرغبات بريطانيا حيث أنها تركت الحدود الداخلية فى غرب أفريقيا غير محددة، وحيث أنها فشلت فى الإقتراب من مسألة السودان البالغة الأهمية.

إن أهم ظاهرة فى السنوات العشر الأولى من التكالب على أفريقيا، كان المدى العظيم الذى تم به كل ما هو هام فى أوربا، فكان الساسة والدبلوماسيون يتقابلون وفى المنازل الريفية ويرسمون خطوطاً فوق خرائط لا يعرفون مدى دقتها عادة. وقد وصل بهم الجهل بالتفاصيل الجغرافية حداً جعلهم يركنون إلى خطوط الطول والعرض فى رسم الحدود، وكانت حقائق التقسيم فى أفريقيا ذاتها ضئيلة الأثر جداً. فربما قامت حفنة من الرجال المرهقين بأعمال الشركة صاحبة الإمتياز، وربما قام قنصل هو وإثنان من مساعديه بتشكيل حكومة الحماية، ومثل هذه التشكيلات السريعة التكوين كانت منهمكة فى الإضطرابات العسكرية مع الحكومة المجاورة، وحتى فى حالة إنهماك الجماعات المتنافسة فى الحصول على توقيعات من الزعماء المحليين على معاهدات، فإنها قلما كانت تتقابل ثم تصفى الخلافات بعد ذلك بعام أو أكثر حول المفاوضات إلا أن التكالب عندما دخل عقده الثانى، بدأ نشاط رجاله فى إتخاذ دلالات جديدة. فكان الوضع بالنسبة للحدود الداخلية يتوقف على قدرة أحد الجانبين على جعل إحتلاله أكثر واقعية. فازدادت الإصطدامات

بين مواطنى الدول الإستعمارية المختلفة. وكانت هذه أكثر حدوثاً على طول الحدود الغربية لنيجيريا حيث هددت بعض الكتائب العسكرية بالإشتباك حول إقليم بورجو المتنازع عليه بعد أن أتم الفرنسيون إحتلال مملكة داهومى عام ١٨٩٣م/ ١٣١١هـ وكانت اللهفة على الوصول إلى بورجو أيضاً قبل الفرنسيين سبباً فى إشتباك شركة بولدى الملكية للنيجر بالولايات الأفريقية التى تقع داخل إقليم إمتيازها. وكان لابد للإسراع ومسابقة الفرنسيين فى إحتلال بورجو أيضاً من غزو إمارات نوبى وإلورين.

وفى أواخر التسعينات كانت الحملات الفرنسية قد إلتفت حول بحيرة تشاد من ثلاث جهات من الكونغو الفرنسي، من الجزائر ومن أهالى النيجر، وحلقت فى أذهان الفرنسيين فترة من الزمن آمال عريضة، كانت تحلم بإيصال الممتلكات الفرنسية من ساحل البحر المتوسط إلى المحيط الأطلنطى والمحيط الهندى وتكوين إمبراطورية فرنسية شاسعة. وكان إحتلال فرنسا لأعالى النيل كفيلاً بتسديد ضربة قاضية للبريطانيين فى مصر.

ومن عام ١٨٩٦م/ ١٣١٤هـ إلى عام ١٨٩٨م/ ١٣١٦هـ شق القومندان مارشان طريقاً وعراً على رأس جماعة من الجنود الوطنيين من الخرطوم. وقد أجبرت بريطانيا مصر على إخلاء ممتلكاتها السابقة فى السودان النيلى وتسليمها لقوات محمد أحمد المهدى بحجة أن مصر حينذاك كانت تعجز مالياً عن إستعادة أملاكها فيه. غير أن سالسبورى لم يغمض له جفن عن السودان. فى عام ١٨٩٦م/ ١٣١٤هـ بعد أن أنزل الإمبراطور منلك إمبراطور أثيوبيا هزيمة منكرة بالجيوش الإيطالية فى عدوة. أمر الجيش المصرى الجديد الذى دربه كتشنر بالتحرك نحو الجنوب فسقطت مديرية دنقلة فى نفس العام، وبربر عام ١٨٩٧م/ ١٣١٥هـ والخرطوم بعد معركة أم درمان.

وبعد فترة قصيرة سمع كتشنر بوجود مارشان فى فاشودة فأسرع لملاقاته بقوات متفوقة تفوقاً ظاهراً، وقد حجب هذا الحادث المعروف عن الأنظار حادثاً آخر وهو أن إعادة كتشنر فتح السودان قد بثمن باهظ، إذ سقط فى الميدان ما يقرب من عشرين ألف سودانى.

وهكذا بدأت عملية تقسيم أفريقيا تتخضب بالدماء وكانت قمة الأعمال الدموية قد وقعت على الرجال فى جنوب أفريقيا. إذ أن إكتشاف مناجم الذهب الغنية الواسعة فى وتوترز راند عام ١٨٨٦م/ ١٣٠٤هـ قد منح ترنسفال، إمكانات قوية، وكانت حتى ذلك الحين أفقر وأضعف المجتمعات الأوربية. وكان هذا واضحاً تماماً أمام عمالقة جنوب أفريقيا. أمام بول كروجر رئيس الترنسفال من على ١٨٨٣ – ١٩٠٢م/ هـ وأمام سيسل رودس الذى أبدى إهتمامه التعدينى من كمبرلى إلى وتوترزراند، والذى كان رئيس وزراء الكاب من ١٨٩٠ – ١٨٩٦م. فتعارضت أمانى كروجر فى توحيد جنوب أفريقيا البيضاء فى جمهورية بويرية واحدة مع أحلام رودس الإستغلالية فاقترح إتحاداً لجنوب أفريقيا يضم البوير والبريطانيين بل أيضاً البانتو الذين يمكن أن يتعاونوا فى إنسجام. ومثل هذا الإتحاد يتمتع بالإستقلال الداخلى ولكنه يحتفظ بوشائج قوية مع بريطانيا التى قال عنها رودس يوماً ما إنها عقيدته الوحيدة. كان كروجر يمثل عقلية بوير القرن السابع عشر الذى حاول متأخراً أن يتلاءم مع الظروف الجديدة. وكان رودس تجسيداً محلياً لإمبريالية القرن التاسع عشر م/ ١٣هـ وأوائل العشرين م/ ١٤هـ الرأسمالية والتى كان لها لون بريطانى صارخ فى جنوب أفريقيا.

وفى مطلع الصراع – كما تقدم – ركز رودس جهده على الجناح الترنسفالى وساعد الحكومة البريطانية على المناورة فى بتسوانا لاند، وحصل على مرسوم ملكى له سلطة حكومة الإقليم الذى يقع شمالها، وأرسل عام

١٨٩٠م/ ١٣٠٨هـ طابوراً إستكشافياً من رجال البوليس والمستعمرين ليحتلوا أراضى ماشونا شمال أرض ماتا بيل وشمالها الشرقى.

وفى عام ١٨٩١م/ ١٣٠٩هـ إمتد نطاق عملياته ليشمل ما يسمى الآن روديسيا الشمالية مقابل دفع مبلغ مالى يدفع سنوياً لعدة سنوات إلى حكومة نياسالاند، واعتقد رودس أنه بهذه العمليات التى كانت تعتبر الخطوة الأولى نحو التوسع البريطانى قد ساعد أيضاً على تطويق الترنسفال وإلى دفعها إلى زيادة الإرتباط بمستعمرات الكاب فكان يأمل فى أن تمكنه معادن الأقطار الشمالية من أن يوازن ثروة الترنسفال، ولكن قبل أن يتمكن المستعمرون من الإستقرار فى الشمال كان عليهم أن يشتبكوا فى حرب مع البرتغاليين فى موزمبيق. ثم كان عليهم أن يقهروا شعب المتابيل الذى قاوم إحتلالهم بضراوة ومرارة وأخيراً أن يقهروا ثورة قام بها كل من المتابيل والماشونا فى وجه إستيلاء رجال رودس على الأرض واليد العاملة.

ولم يتوقف القتال حتى عام ١٨٩٧م/ ١٣١٥هـ غير أن آمال رودس فى ذهب إمبراطورية موناماتابا السابقة قد تبددت وثبت أنها باهظة التكاليف (حتى إنْ مد السكة الحديد من الكاب ومن بيرا عام ١٨٩٩م/ ١٣١٧هـ).

أما بالنسبة للترنسفال، فلم يكن أمام رودس إلا أن يقنع كروجر أن وجوده فى هذا الإقليم كان مهدداً بالخطر، وأن بوقفه من الإنفصال عن بقية جنوب أفريقيا باستكمال خطه الحديدى الممتد من الترنسفال إلى الميناء البرتغالى الواقع على خليج ديلاجوا. وقد تمكن كروجر من أن يخرج عن الإتحاد الجمركى وعن النظام الحديدى المتكامل الممتد من الكاب وناتال الذى حاول رودس أن يكبله به وفى الوقت نفسه كان نظام كروجر الجمهورى البويرى معرضاً للإنهيار من الداخل بنمو عدد من «الوتلاندر» وهى طبقة الأثرياء الذين إجتذبتهم صناعة التعدين نحو الترنسفال فتنحت

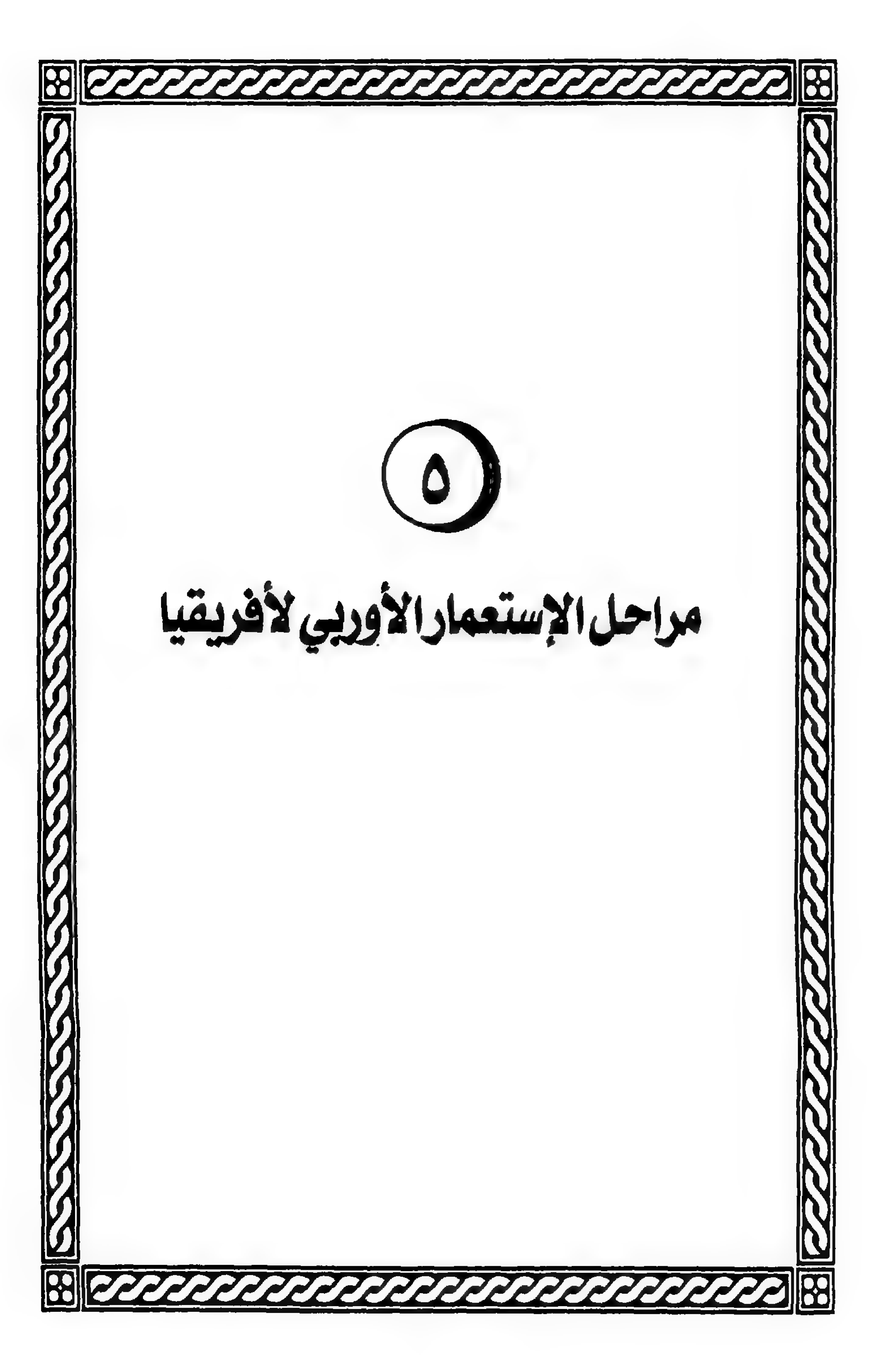
آراء البوير القديمة التقليدية عن الحكومة أمام نظام إدارى جديد، عماده الهولنديون المثقفون الذين أصروا على خضوع الوتلاندر لمثل البوير قبل أن يحصلوا على أى حقوق سياسية، فتحين رودس العجوز هذه الفرصة وأطلق غارة جيمسون عام ١٨٩٦م/ ١٣١٤هـ فى محاولة جريئة بإحلال الحكومة من الوتلاندر موالية له وتنفذ خططه الخاصة بجنوب أفريقيا محل حكومة كروجر، وقضى فشل هذه الغارة الذريع على رودس سياسياً. ففقد تأييد البوير حتى فى مستعمرة الكاب، بل إنه أقنع البوير فى كل جنوب أفريقيا أن جنوب أفريقيا بريطانية أو بتأييد بريطانيا ترمى إلى القضاء على جمهوريات البوير والمثل التى تقوم عليها.

كانت تلك هى أحوال جنوب أفريقيا والسياسة البريطانية فيها عندما ولى أمرها تشامبرلين الذى كان مستشاراً للقارة ولمرسحه كمندوب سام فى جنوب أفريقيا السير الفريد ملنر. وبينما كان رودس بجميع أخطائه ومثالبه أفريقياً جنوبياً كما كان بريطانياً فى ميوله وإتجاهاته وعواطفه، فإن كلاً من تشامبرلين وملنر لم يعبأ مطلقاً بالمشاعر المحلية، بل لقد ذهب ملنر إلى أبعد مما ذهب إليه سيده، فقد كان يعتقد أنه لابد من غزو جنوب أفريقيا كلها وقهرها وحكمها حتى يصطبغ العنصر الهولندى بالصبغة الإنجليزية.

فعمد ملنر عن قصد إلى دفع وجهة نظر الوتلاندر وتحريضهم إلى حد الصراع، وبذلك إشتعلت نار الحرب على ١٨٩٩م/ ١٣١٧هـ ولم تتحقق آمال كروجر فى مساعدة منافسى بريطانيا الأوربيين، ولم تقف بجوار الترنسفال إلا جمهورية أورانج الحرة الشقيقة. وذلك فى مواجهة بريطانيا وإمبراطوريتها. وقد إستمرت فصائل الفدائيين من البوير فى شن الغرات على البريطانيين فترة طويلة بعد إحتلال الجمهوريين إحتلالاً رسمياً، غير أن البوير أنهكت قواهم وركنوا للسلم فى عام ١٩٠٢م/ ١٣٢٠هـ.

إنتهى التكالب الأوربى على تقسيم أفريقيا بالغزو البريطانى لجمهوريات البوير. ولم يعد الخلاف على تقسيم القارة إلا مسألة عمليات تتم بالمفاوضات فى وزارات الخارجية أو مستعمرات أوربا. ولم تظهر دلالة ذلك للأفريقيين إلا متأخراً. وبرغم هذا فقد أثار الإحتلال الأوربى لاصقاع القارة المترامية الأطراف كثيراً من المقاومة العنيفة، فلم يكن هذا الإخلال يعنى سوى تحطيم أساليب الحياة التقليدية وفرض نظم جديدة لم يكن للأفريقى فيها أى مجال وذلك بالنسبة لأحمدو وساموري فى السودان الغربى، والأشانتى وداهومى وبنين والسواحليين تجار الرقيق فى شرق أفريقيا ووسطها وللمهديين فى النيل الأوسط، والمتابيل فى روديسيا. بل والبوير فى أقصى الجنوب كل من هؤلاء حارب طاقته وفشل.

أما عن الأفريقيين الذين ظلوا مستقلين، فقد إحتفظ للقبائل المغربية بإستقلالها حتى عام ١٩٠٢م/ ١٣٢٠هـ وذلك بسبب منافسات الدول الأوربية، غير أن بريطانيا وفرنسا وصلت إلى وفاق عام ١٩٠٤م/ ١٣٢٢هـ واشترت فرنسا سكوت الألمان بتنازلها عن جزء كبير من أرض الكونغو المستعمرة الكامرون الألمانية ومن ثم خلا الجو لفرنسا وأسبانيا فى إقتسام مراكش. ولم تنجح إلا الحبشة فى دفع المد الأوربى، وإجبار الإيطاليين – إلى حين – على الإقتصار على الساحل الجاف فى إريتريا والصومال، فاتجهت إيطاليا لتعويض ذلك عام ١٩١١م/ ١٣٢٩هـ بغزو ليبيا وإقتطاعها من الإمبراطورية التركية المتداعية، وإستطاعت ليبيريا أيضاً أن تحتفظ بإستقلالها من جميع الأوربيين ماعدا المرابين. وفيما عدا ذلك فقد دخلت أجزاء أفريقيا المختلفة القرن العشرين م/ ١٤هـ وهى تحت سيطرة إحدى الدول الأوربية، الإستعمارية.



٥

مراحل الإستعمار الأوربي لأفريقيا

مراحل الإستعمار الأوربي لأفريقيا

أولاً :

إنتهت مرحلة التوتر العصبى بين الدول الغربية الإستعمارية بعد أن إنتهت من تقسيم القارة الأفريقية فيما بينها. تغلبت القوة الإستعمارية على القوة المحلية الأفريقية، فكانت القوى العسكرية الأوربية تتفوق على أى قوة محلية فى التسلح، لقد كان الإحتلال الأوربى يتم بقوة وحشية ورجعية بالمدافع الرشاشة تضرب بها الأفريقيين العزل وتفرض سيطرتها. غير أن الأهالى الأفريقيين لم يقفوا ساكتين بل بدأوا فى حمل أسلحتهم وتشكيل الأحلاف ضد الحكومات الإستعمارية، وقطعوا أسلاك التلغراف وهاجموا القوافل وآووا اللاجئين السياسيين.

وقد واجهت المقاومة الأفريقية الهجوم الإستعمارى الطامع فى خيرات البلاد، لقد منحت الحكومات الإستعمارية إمتيازات للشركات الأوربية الأراضى الأفريقية، ومن هنا فقد مئات الآلاف من الأفريقيين أراضيهم وهى مصدر رزقهم، بشكل أو بآخر، وأجبر الكثير منهم على البقاء خارج أرضهم أراض أطلق عليها «المحجوزة للوطنيين» وهى أراضى أقل قيمة، من أراضيهم التى طردوا منها. كما أن الأهالى الوطنيين حرموا من الأرض غير المزروعة التى تحيط بهم، وكانت تترك بوراً. ولما حاولوا الإنتفاع بالأرض البور لممارسة الزراعة فيها، حيث كانوا يمارسون الزراعة المتنقلة، فرض الإستعماريون على الوطنيين الأفريقيين إيجاراً يدفعونه عن أرضهم التى إنتزعت منهم قهراً، لقد عانى كثير من الأفريقيين بإنتزاع الأراضى منهم وتسليمها للأوربيين المستعمرين.

لقد قاسى كثير من الأفريقيين من إزعاجهم وإخراجهم نتيجة للهجرة

الأوربية التى فرضت عليهم قهراً مظلماً. وقد اشتكت قبائل الكيكويو فى كينيا واشتكى غيرهم من القبائل الرعوية مثل الماساى والناندى والكبسيجى ولم يستجب المستعمرون البيض للشكاوى إلا لمن كانوا يمتلكون الأرض بحد رماحهم.

ولم يكتف المستعمرون الغربيون بإنتزاع الأرض من أصحابها الأفريقيين بل كانوا يقومون بأعمال السخرة وإجبار الأفريقيين على العمل فى المزارع الواسعة والمناجم وكان تسخير الرجال فى الأعمال الشاقة سواء فى القطاع الحكومى أو الخاص.

لقد أذل الإستعمار الأوربى الشعوب الأفريقية فكانت الدولة الإستعمارية المحتلة تفرق بين الأفريقيين حيث تمنح الإمتيازات للبعض وتعادى البعض الآخر. وقد نظر الأفريقيون لهؤلاء المتعاونين مع الإستعمار باعتبارهم خونة. وقد إختار هؤلاء المعارضون الأفريقيون لمبدأ التعاون مع المستعمرين موقف المقاومة رغم ضعف إمكانياتهم المادية.

ولم تكن الإرساليات التبشيرية تشجع الأفريقيين على المقاومة بل كانوا يدعوهم إلى عدم المقاومة والإستسلام، وكان المبشرون كثيرون ولهم نفوذ أكثر من ممثلى الحكومة الإستعمارية، فعظم تأثيرهم لصالح المستعمرين البيض وعملوا على التبشير للديانة المسيحية شكلاً وهم يجرون الشعوب الأفريقية للعبودية حيث يحثونهم على القبول بالأمر الواقع وعدم المقاومة للمستعمر.

ثانياً:

تغلبت القوى الإستعمارية على الشعوب الأفريقية وصار المستعمرون البيض هم أصحاب اليد العليا ولهم السيادة الفعلية على الأرض الأفريقية.

وكان لتقدم المواصلات البحرية والجوية أثره فى فرض المستعمر سيطرته على جميع مستعمراته فى أفريقيا حيث يمكن إمداد أى جزء من المستعمرات بالإمدادات العسكرية فى خلال أسابيع أو أيام. وكانت الإدارة المدنية هى القاعدة فى كل ناحية من القارة، وتشكلت الأنظمة الإدارية تحت أمرة الحكام وسكرتيريتهم المركزيين ومفتشى الأقسام والموظفين، واختير هؤلاء على أسس مهنتهم.

وكانت كل الإختصاصات الإدارية والفنية فى يد موظف الحكومة فى الأقاليم، غير أن أثره ونفوذه كان ضئيلاً. وكان للموظف الحكومى حق حفظ النظام والقانون، ويشرف على جمع الضرائب وكان يتمتع بالإشراف على الوسيلة التى تحكم بها المجتمعات المحلية نفسها.

وقد بالغ الموظفون الإستعماريون فى تعاليهم وغطرستهم على الملوك والرؤساء الأفريقيين وعزلوهم من مناصبهم وحطموا الوحدات السياسية الكبيرة التى وجدوها وفتتوها إلى وحدات أصغر عينوا عليها حكاماً من قبلهم.

وهكذا دبت الخلافات بين الأفريقيين وموظفى الحكومة المستعمرين، ولذلك اسندوا إلى المحاكم القبلية لتفصل فى معظم الجرائم الجنائية والمدنية طبقاً للشرائع والعرف الأفريقى. وأوقف الإداريون الأوربيون التدخل إلا فى حالات قليلة. واقتصر عملهم على مراجعة وتعديل الأحكام التى تصدرها المحاكم القبلية. وقد استمرت أعمال العمل الإجبارى لبعض الأفريقيين لأيام أو أسابيع يعملون فى تعبير الطرق أو حمل الأثقال أو المبانى فى مقابل بعض الضرائب التى تفرض على الأفريقيين ويرفضون سدادها.

وقد أعاد المستعمرون بعد الحرب العالمية الأولى توزيع المستعمرات الألمانية فى أفريقيا عقب هزيمة ألمانيا فى تلك الحرب. فقسمت تلك

المستعمرات فى توجو لاند والكاميرون بين الفرنسيين والبريطانيين، فكان من نصيب جنوب أفريقيا، جنوب غرب أفريقيا، وقسمت جنوب شرق أفريقيا الألمانى بين بريطانيا وبلجيكا، وبرغم أن الحلفاء لم يجرؤا على إعلان ضم أجزائها المبعثرة إلى أملاكهم فى معاهدة الصلح، إلا أنهم قبلوا من عصبة الأمم الحديثة التكوين بواجب حكم هذه المستعمرات «كوصية مقدسة للمدنية حتى ذلك الحين الذى تصبح فيه قادرة على الوقوف على قدميها ومواجهة مطالب العصر الحديث».

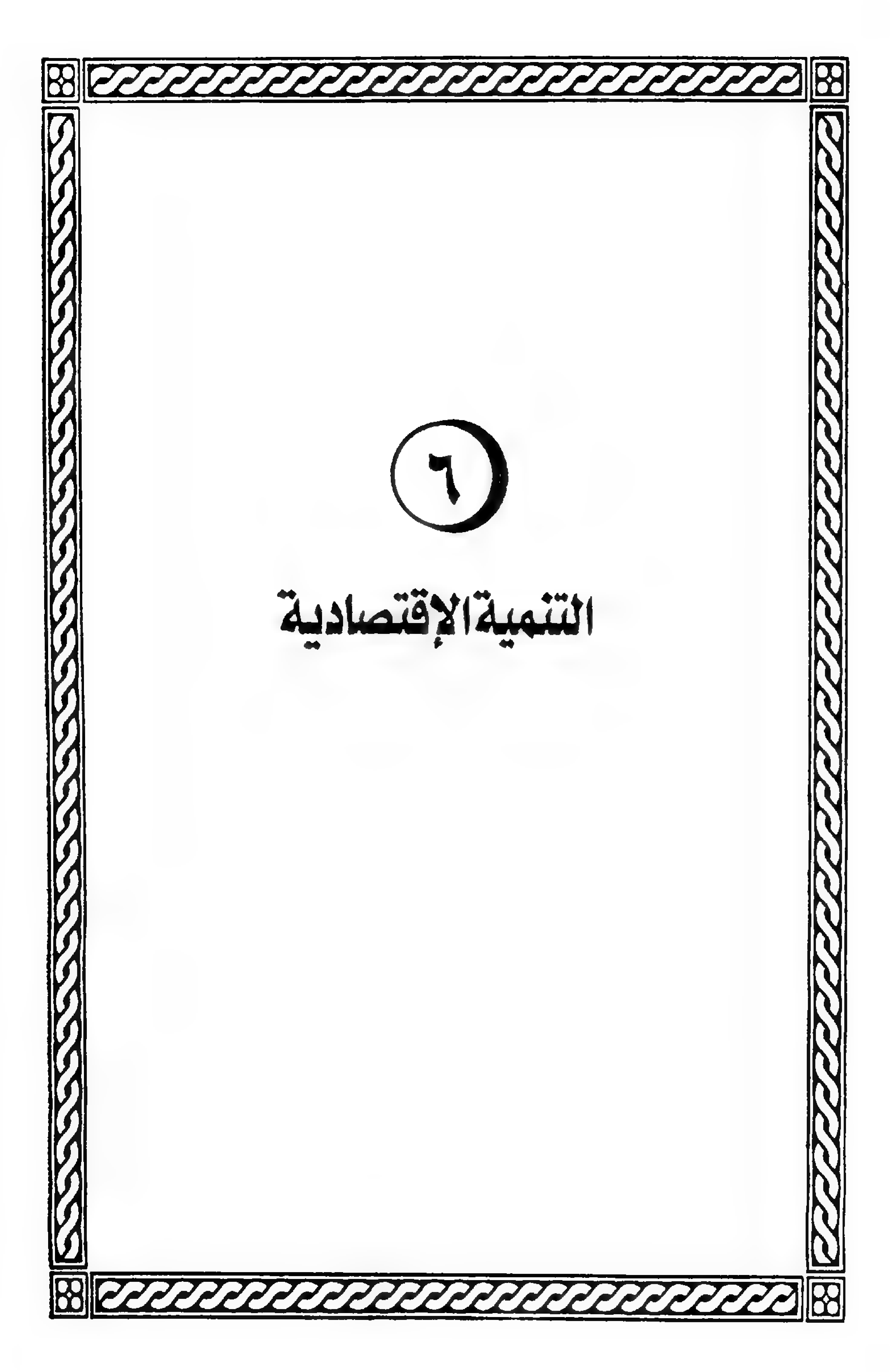
وقد تضمن إعلان الوصاية هذا الكثير من الكذب والخداع ولم يكن بين هؤلاء الذين قاموا بهذا من يمتلكون بعد النظر والحكمة ليروا ضرورة خلق نظم جديدة صالحة وعادلة للحكم.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وبعد سقوط الإمبراطوريات فى كندا والهند، فإن المستعمرين كانوا يصرون على تسمية إمبراطوريتهم الأفريقية – وخاصة فرنسا – بفرنسا وراء البحار. بل لقد حاولت بعض الدول الإستعمارية بأن يجعلوا المستعمرات الأفريقية التابعة لهم لكى تصير جزءاً لا يتجزأ من الدولة المستعمرة.

ولما اعترضت الجماعات الأوربية المهاجرة المستعمرة فى أفريقية قامت بريطانيا بالعمل على تشجيعهم ليقوموا بالسيطرة على مقاليد الحكم تدريجياً من الموظفين المغتربين وأقنعتهم بالعمل على الإمساك بزمام الأمور بأنفسهم ويسيطروا على مصائر مواطنيهم الأفريقيين ثم قامت بريطانيا بإعطاء هؤلاء المهاجرين حق التصويت على النمط الإستعمارى القديم وليس على النمط الذى كان سائداً فى الهند البريطانية. كما أعطاهم حق التمثيل فى المجالس التشريعية للحكومات الإستعمارية وشجعهم على خوض معركة للسيطرة على الحكومة.

لقد تمكنت الأقلية الأوروبية فى بعض البلاد الأفريقية من السيطرة الكاملة على السلطة كما حدث فى روديسيا الجنوبية وظل المهاجرون البيض لهم السيطرة على مقاليد الحكم حتى عام ١٩٢٣م/ ١٣٤٢هـ وعندئذ كان من الصعب الإستمرار فى الحكم، وعند ذلك لجأت بريطانيا إلى ضم المهاجرين البيض إلى إتحاد جنوب أفريقيا أو الحكم الذاتى على أساس أن يمنح حق التصويت لمن يصل إلى حد إقتصادى معين كفيل بأن يمنع هذا الحق عن الأفريقيين فيما عدا حفنة قليلة منهم، فاختاروا الحكم الذاتى وركزوا كل جهودهم فى الثلاثين عاماً التالية على جذب مزيد من المهاجرين البيض، ونجحوا فى بناء قوتهم وتوطيد سلطانهم السياسى لدرجة تحتاج إلى إنتفاضة أفريقية وطنية لزحزحتهم.

وفى وسط أفريقيا وشرقها كانت حركات المهاجرين البيض السياسية لا تخرج عن كونها واجهات مؤقتة، وكان أول مركز لهم فى كينيا حيث حصل حفنة من المهاجرين الأثرياء المترابطين بقيادة لورد ديلامير على نفوذ كبير فى حكومة الإقليم فقد ظل نفوذ المهاجرين البريطانيين قوياً فى شئون كينيا السياسية حتى أواخر الخمسينات وكانت الفترة بين أعوام ١٩١٤ – ١٩٣٩م/ ١٣٣٣ – ١٣٥٨هـ هى الفترة التى يقبض فيها الأوربيون على مصائر الأمور ظاهرياً. فلم يكن هناك أى أفريقى فى مركز ذو مسئولية حقيقية. فلقد إنهارت مملكة الحبشة عام ١٩٣٥م/ ١٣٥٤هـ تحت الغزو الإيطالى وكان الحكم الأوربى فى كل أنحاء أفريقيا فى ذروة قوته وكان أى ملك أفريقى مجرد رمز أو موظف مدنى خاضع للسلطة الأوربية، حتى قام الأفريقيون بخوض معارك للحرية والإستقلال.



٦

التنمية الإقتصادية

التنمية الإقتصادية

إذا كان الإستعمار الأوربى بمعناه السياسى سينكمش تبعاً ليقظة الشعوب الأفريقية، فقد يستمر النفوذ الإقتصادى للدول الأوربية فى أفريقيا زمناً يتراوح طوله وقصره بمدى التقدم الإقتصادى والصناعى للأفريقيين. فإن الحرص على موارد أفريقيا الهائلة التى مازالت فى باطن الأرض أصبح أساس من أسس السياسة الإقتصادية لأوربا الغربية، وهى السياسة التى تقوم على أساس السيطرة على الموارد الهائلة فى أفريقيا. لا يستثنى من ذلك حتى الصحراء، فإن الأطماع الأوربية تنحصر اليوم فى الأرض الأفريقية.

والعمل على زيادة إنتاج الموارد الخام فى أفريقيا للإحتفاظ بالحد الأدنى لحاجات الغرب الأوربى. ولذلك فإن الدول الإستعمارية وجهت معظم أوجه إنفاقها على إنشاء، السكك الحديدية الإستراتيجية، مثلاً سكك حديد أوغندا، وسكك حديد شرق أفريقيا الألمانى وجنوب غرب أفريقيا الألمانى وهى سكك حديدية نشطت فى السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى مباشرة، ولم تفعل الدول ذلك إلا بعد أن فشلت فى تحويلها بوسائل أخرى. وفيما عدا ذلك فإن الحكومات الإستعمارية كان لابد لها أن تعيش على مواردها الضئيلة وأن تحدد قروضها بحدود ضمانات دفعها من دخلها الضئيل.

وعلى الرغم من هذه القيود فقد تم الكثير بشكل ملحوظ فقد إنتهت فى العشرينات خريطة سكك حديد أفريقيا الحالية وبرغم ما نتج عن ذلك من نمو إقتصادى فإنه كان أقل مما ينتظر، فالسكك الحديدية التى خططت على أسس إستراتيجية لمواجهة حكام المستعمرات لم تكن دائماً فى خدمة التجارة بكفاءة.

كما أن قوارب الحكومة كانت تستطيع أن تبحر فى السنغال والنيجر بينما لم تستطع ذلك السفن المحملة بالبضائع. وكان نظام المواصلات فى الكونغو يحتاج بإستمرار إلى تفريغ البضائع ثم شحنها عدة مرات للإنتقال من الخطوط الحديدية إلى السفن النهرية ومن السفن النهرية مرة أخرى إلى القطارات.

كما أن نقص الأموال اللازمة حال دون توسيع الموانئ المحيطة لإستقبال السفن وتفريغ بضائعها، وجاء إنشاء الموانئ الأفريقية متأخراً جداً، بالنسبة للسكك الحديدية، بل إن مستعمرة ساحل الذهب ذات الثراء النسبى تأخر بها المرفأ العميق اللازم لخدمة سلك حديد أشانتى حتى عام ١٩٠٣م/ ١٣٢١هـ.

ولم تكن السكك الحديدية دائماً وسيلة تلقائية لتنشيط النمو الإقتصادى فمن الواضح أن مثل هذا النمو تم بسهولة وبشكل طبيعى فى الأقاليم التى أقبلت على الإنتاج والتجارة. فإنشاء السكك الحديدية أتى بنتائج أعظم فى غرب أفريقيا منه فى شرقها، وكانت النتائج أحسن فى غرب أفريقيا ذاتها فى المناطق الساحلية منها فى السودان الغربى.

وقد أدركت شعوب ساحل الذهب الجنوبى ونيجيريا الجنوبية قيمة نظم النقل الحديثة فى تصدير الكاكاو والخشب ومنتجات النخيل ولم يتخلف السنغال كثيراً عن ذلك فى إنتاج الفول السودانى. كما أن إقتصاد ساحل العاج وغينيا الفرنسية إنتعش. أما فى شرق أفريقيا فقد كان على السكك الحديدية أن تقطع مئات الأميال فى بلاد مقفرة نادرة السكان فى حوض بحيرة فيكتوريا. وقد وجد حل جزئى لإقتصاديات سكك حديد أوغندا، وذلك بتشجيع الهجرة الأوربية إلى كينيا، ولم يكن مثل هذا الحل مجدياً بالنسبة لتنجانيقا، حيث تتوسطها مناطق واسعة ذات تضاريس خشنة متقطعة قبل أن

تصل إلى جنوب بحيرة فيكتوريا ومن ثم تأخر إنشاء سككها الحديدية عشرين عاماً.

وتضرب غرب جنوب أفريقيا المثل الأكبر فى سكك حديدية متسعة النطاق باهظة التكاليف أنشئت لأهداف إستراتيجية عبر مساحات شاسعة من الأرض المقفرة من السكان ومن ثم لن تستطيع مطلقاً أن تغطى تكاليف إنشائها.

وقد عقدت آمال عريضة بعد تقسيم أفريقيا على التنشيط الإقتصادى الذى يمكن أن يدفعه المهاجرون الأوربيون، غير أن نتائج الهجرة كانت ضئيلة جداً بعد مرور ثلاثين عاماً على بدئها. ففى الفترة ما بين ١٨٨٠ – ١٩٣٠م/ ١٢٩٨ – ١٣٥٠هـ فإن قليلاً من هؤلاء إتجهوا إلى أفريقيا وغالبيتهم إتجهوا إلى الجزائر أو جنوب أفريقيا. أما من هاجر من العمال الأوربيين إلى المنطقة الواقعة بين الصحراء الكبرى ونهرى اللمبوبو خلال الثلاثينات الأول فليسوا سوى ستين ألفاً.

وكان معظم فائض سوق العمل. وعندهم قليل من المهارات ولا مال لهم. وكان هناك مجالات محدودة لمثل هؤلاء فى أفريقيا المدارية، وكان ينقصها رأس المال الخاص باليد العاملة غير الماهرة من الأفريقيين، وقد إرتكبت أخطاء عديدة كما مرت سنون عجاف قبل أن يستطيع الفلاح، الأوربى المالك لرأس المال والذى يستخدم العمال الأفريقيين أن يتعلم ماذا يجب عليه أن يزرع من نبات وماذا يجب عليه أن يربى من حيوان. ويمثل هذا مر الأوربيون الذين أنشأوا مزارع واسعة. وإذا إستثنى محصول كالطباق فى روديسيا الجنوبية والشاى فى نياسالاند والسيسال فى تنجانيقا فإن معظم المحاصيل الأفريقية يمكن أن ينتجها الفلاح الأفريقى بنفس الكفاءة التى ينتجها به المزارع الأوربى وبتكاليف أقل، لأن الفلاح الأفريقى يعمل لحسابه

وفى أرضه هو، فإذا أراد الأوربيون أن يستغلوا أموالهم فى أفريقيا – ولقد كان الإستغلال فى غير أفريقيا حتى القرن العشرين أقل تعرضاً للمخاطر وأكثر ربحاً – فقد كان عليهم أن يستغلوا تلك الأموال فى إعانة شركات تعمل أساساً فى البيع والشراء مع المنتجين الأفريقيين، أكثر مما تعمل فى الإنتاج الزراعى بنفسها.

ويستثنى التعدين من هذه الناحية بصفته أساساً للإستقرار الأوربى وجاذباً لرس المال الخاص. فلقد كان إكتشاف الذهب فى المناجم والماس فى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر م/ ١٣هـ هو السبب فى ظهور مجتمعات حضرية وصناعية فى جنوب أفريقيا،وكان الأمل فى العثور على مزيد من الذهب وغيره من المعادن، هو الذى مكن تلك المجتمعات من التوسع إلى روديسيا الجنوبية فى التسعينات من القرن ١٩م/ ١٣هـ، وفى حزام النحاس على طول الحدود بين روديسيا الشمالية والكونغو فى الثلاثة عقود الأولى من القرن العشرين م/ ١٤هـ، وقد ظهرت أهمية الثروة المعدنية فى عام ١٩٣٨م/ ١٣٥٧هـ وما تلاها من تصنيع ظهوراً قوياً فى جنوب أفريقيا فى صناعة التعدين وفى الروديسيتيين وفى الكونغو حتى أن ثلث المال الأوربى استثمر فى الأقطار التى تعتمد إقتصادياً على التعدين.

أما فى جنوب أفريقيا فقد كانت حركة الدفع الإقتصادى من القوة بحيث كان القطاع الخاص قادراً على إنشاء، السكك الحديدية وغيرها من المشروعات الرأسمالية، كما أقام القطاع الخاص المدن التى نمت حول معسكرات التعدين وأثرت أثراً بالغاً فى مجموعات كاملة من السكان فى أقاليم بأثرها.

أما فى النصف البلجيكى من كاتنجا فإن شركات التعدين، اتبعت سياسة تحديد حجم اليد العاملة فشجعت موظفيها على أن يحضروا أسرهم ويستقروا

حول المناجم بصفة دائمة ويكونوا طبقة حضرية دائمة. وكان من الصعب تكوين قوة عمل أفريقية دائمة فى جنوب أفريقيا أو الروديسيتيين، بسبب وجود المحلات الأوربية قبل إنشاء صناعة التعدين.

إن نقابة العمال البيض خشيت أن يكتسب الأفريقيون خبرة وتدريباً تمكنهم من أن ينافسوا إحتكار البيض للمهارات الآلية فكان معظم الأفريقيين عمال تراحيل فى المناجم يجلبون من مئات الأميال حول المناجم ويتركون أسرهم فى القرى ليعملوا عاماً - أى فترة مؤقتة - يسكنون خلاله فى معسكرات تقيمها لهم شركات التعدين. وبرغم هذا الأسلوب ضار إجتماعياً. كما أنه فى النهاية صار ضار إقتصادياً، وبرغم ضآلة أجر العمال لأن أجر العامل غير المدرب المؤقت غير كفء. فإنه كان يعنى أيضاً إنشاء الحياة الحضرية ولم تأت الثلاثينات من القرن العشرين م/ ١٤ هـ حتى لم يعد هناك سوى أسر قليلة لم يكن لها ابن يعمل بعيداً عن المدن.

يضاف إلى هذا أجر العامل الأفريقى رغم ضآلته وبرغم عدم عدالته بالنسبة لأجر العامل الأبيض فإنه كان فى المتوسط أعلى من دخل أى أفريقى آخر، فإذا أضيف إلى هذا أيضاً وجود عدد لا بأس به من السكان الأوربيين لتبين كيف أمكن للنشاط أن يقيم صناعات ثانوية تنتج لكفاية السوق المحلية. وكانت هذه الصناعات إحدى ظاهرات جنوب أفريقيا فى العشرينات وظاهرة من ظواهر روديسيا الجنوبية فى أواخر الأربعينات.

وقد أدى هذا التصنيع المستمر إلى تدفق اليد العاملة الأفريقية نحو الدن، كما جعل هولاء الأفريقيين يركنون إلى الحياة الحضرية دائماً. ولم يتصور السادة الأوربيون فى أفريقيا الجنوبية تكون طبقة دهماء فىَ أفريقيا السوداء بهذا الحجم فلقد تكدس مئات الألوف من الأفريقيين فى أحياء متخلفة فقيرة حول الوحدات الأوربية الكبرى.

لقد أعطت هذه الثورة الصناعية المحلية، برغم أنها خلقت ظروفاً من التوتر الإجتماعى، أفريقيا الجنوبية إقتصاداً مختلفاً تماماً عن بقية الإقتصاد الأفريقى، فقد تمثل فى إتحاد جنوب أفريقيا فى منتصف الثلاثينات من القرن ١٩م/ ١٣هـ نحو نصف التجارة الدولية التى أسهمت بها جنوب أفريقيا جنوبى الصحراء، فكان نصيب الفرد الواحد من التجارة الدولية نحو ٢٢ جنيهاً بينما لم يزد نصيب الفرد من تنجانيقا على ١,٥ جنيهاً، وقل نصيب الفرد الواحد عن ذلك فى غرب أفريقيا الفرنسى بأجمعه، ولم يبدأ أى جزء آخر من أفريقيا المدارية فى الإسهام فى التجارة الدولية سوى الوحدات الكبيرة من غرب أفريقيا التى نشط فيها إستخراج المعادن والتى تكونت فيها مجتمعات زراعية، تنتج المحاصيل النقدية لأجل التصدير ولم يزد فيها نصيب غرب أفريقيا حتى الثلاثينات عندما أدى الكساد العالمى إلى عدم الإقبال على محاصيلها على السدس، بل إن أغنى أقطار أفريقيا أى ساحل الذهب لم يزد نصيب الفرد الواحد فيها من التجارة الدولية على سبعة جنيهات.

لقد كانت الأزمة العالمية هى التى علمت الدول الأوربية أنها لا يمكن أن تنتظر من الإقتصاد الأفريقى أن ينمو نتيجة مجهود السكان الأصليين وحدهم ويحقق النجاح وحتى مع مساعدة رأس المال الأوربى الخاص وحده الذى يقدمه المهاجر والمستثمر الأوربى. فأقدمت بريطانيا عام ١٩٢٩م/ ١٣٤٨هـ لأول مرة على إقراض المستعمرات لتنمية إقتصادها وتنشيطه. ولم يكن عن إيثار ولكن عن أثرة فقد شعرت بريطانيا خلال الأزمة العالمية الملحة إلى زيادة تجارتها الخارجية فكان إقتصاديات المستعمرات الراكدة مخرجاً ملائماً فى متناول يدها إلا أن المال – فى هذه السنوات – كان عزيز المنال، ومن ثم لم تكن النتائج عظيمة، فلم يصل إلى الممتلكات البريطانية فى أفريقيا أكثر

من ٤٠٠,٠٠٠ جنيهاً حتى عام ١٩٣٨م/ ١٣٥٧هـ وذلك عن طريق ميزانية التنمية الإستعمارية وهو مبلغ يوازى ١٪ من مجموع ميزانيات تلك الممتلكات مجتمعة.

وقد بينت الحرب العالمية الثانية مدى الإمكانيات الضخمة التى تنطوى عليها أفريقيا المدارية والتى ظلت دون إستثمار. فقد قطعت هذه الحرب سبل التموين القديمة ونشأت صعوبات خاصة بالعملة واشتد الطلب على المواد الإستراتيجية الأولية التى يمكن أن تنتجها أفريقيا وظهر عجز واضح فى المواد الغذائية والمواد الخام بعد الحرب وأصبحت المستعمرات فجأة ذات قيمة إقتصادية ضخمة. فكانت المستعمرات الأفريقية بالنسبة لبلجيكا وبدرجة أقل من فرنسا المصدر الوحيد الذى يمكن أن يسهم فى المجهود الحربى خلال الأعوام من ١٩٤٠ - ١٩٤٤م/ ١٣٥٩ - ١٣٦٤هـ.

وكانت نتائج هذه الظروف الجديدة فى معظم الأحيان جيدة فارتفع إنتاج صناعات التعدين فى روديسيا الشمالية والكونغو إلى حد لم تصله من قبل وكانت قد عانت من الجمود بعد الأزمة الإقتصادية العالمية فزادت قيمة صادرات الكونغو حتى عام ١٩٣٥م/ ١٣٥٤هـ أربعة عشر ضعفاً، وزاد دخل الحكومة أربع مرات وزادت صادرات روديسيا الشمالية من المعادن تسع مرات وكان كل هذا الإنتاج تقريباً من النحاس، كما زاد دخل حكومتها عشرى ضعفاً. وبعد أن كانت مع نياسالاند سندرلا وسط أفريقيا البريطانى أصبحت أغنى هذه الأقطار جميعاً.

أما فى جنوب أفريقيا البريطانى فقد حطمت الإدارة الحكومية ووكلاؤها المشترون للحاصلات الهامة مثل محاصيل الزيت والكاكاو إحتكار شركات التجارة الأوربية وسيطرتها على إقتصاديات الفلاحين.

وقد هيأت هذه الوكالات الحكومية الطرق لإنشاء مجالس للتسويق تحت الإشراف الحكومي المحلى، وبعد إنتهاء الحرب إستطاعت أن تضمن للفلاح سعراً أعلى لمنتجاته، يقيه شر تقلبات الأسعار العالمية، كما إستطاعت أن تكدس مخزوناً إحتياطياً كبيراً يقابل إحتياجات السوق فى السنوات العجاف.

وقد وصل هذا المخزون الإحتياطى من الضخامة بحيث أصبح من الممكن التسليف عليه أو دفع مبالغ إئتمانية بضمانه للقيام بمشروعات محلية تستهدف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأكثر من هذا فإن الصناعة الأوربية خلال الحرب حتى الخمسينات كانت عاجزة عن أن تمد الممتلكات الأفريقية بالبضائع الإنتاجية أو الإستهلاكية التى تستطيع أن تستوعبها قوتها الشرائية الجديدة. وبذلك إستطاعت كثير من المستعمرات أن تكون لنفسها أرصدة دائنة فى أوربا.

فقد إستطاعت المستعمرات الغنية أن تنشغل بتنفيذ مشروعات تنمية كبيرة تعرف أنها تستطيع أن تمولها من مواردها الخاصة ليس هذا فحسب. بل لقد إرتفعت الشعارات الأوربية فى كافة أفريقيا وكانت هذه الإستثمارات قد نفذت ميادينها السابقة فى الأمريكتين وآسيا كما إزداد رأس المال المستثمر القادم من أمريكا الشمالية، وأكثر من هذا فقد أقدمت الحكومات الأوربية على إستثمار أموالها مباشرة فى المشروعات الأفريقية الكبيرة والتى كانت من نصيب رأس المال الخاص إذا فكر فى القيام بها فى الفترة السابقة برغم أن بعض هذه المشروعات مثل إنتاج الفول السودانى بالوسائل الآلية لم يكن له نصيب من النجاح.

وقد أحدث ميثاق الأطلنطى وقيام منظمة الأمم المتحدة ثغرة كبيرة فى المناخ السياسى فأقدمت الدول الإستعمارية على تنفيذ مشروعات سريعة

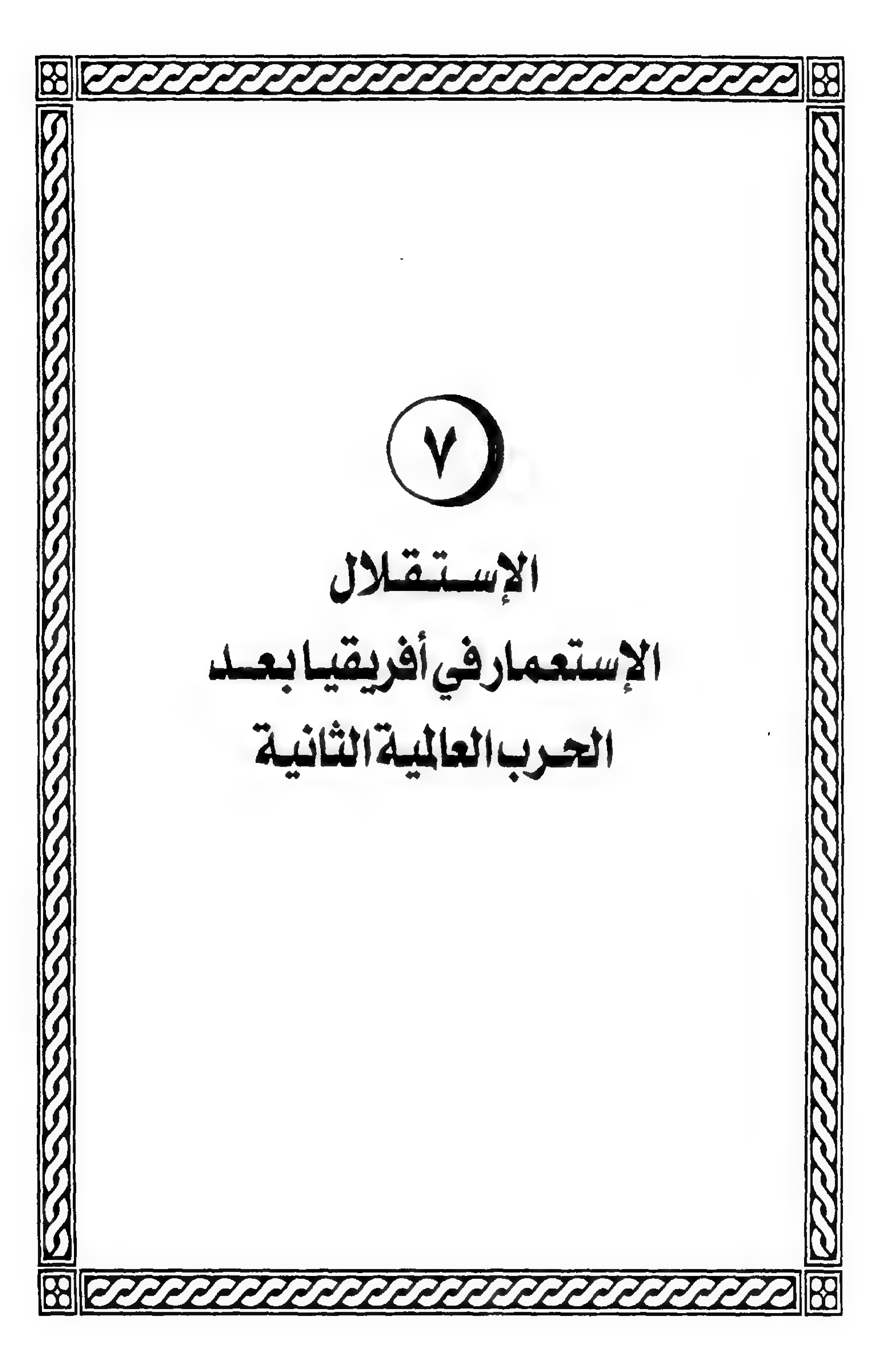
التنمية الإقتصادية والإجتماعية لا لأن المستعمرات المتخلفة لم تعد ذات قيمة لهذه الدول بل لأنها شعرت أن عليها إلتزاماً أدبياً نحو الشعوب المستعمرة، فبعد نهاية الحرب أصبحت «السياسة الجديدة» هى زيادة النشاط فى القيام بمشروعات إقتصادية وتحقيق رخاء إجتماعى.

ففى بريطانيا بدأت مشروعات التنمية الإستعمارية عام ١٩٢٩م/ ١٣٤٨هـ تمتد إلى الميدان الإقتصادى فارتفعت قيمة الإنفاق فى الميدان الإجتماعى إلى مئات المرات كما هو الحال فى الميدان الإقتصادى.

وبالنسبة لأفريقيا الفرنسية والبلجيكية فقد إرتفعت كذلك المصروفات فى تلك الدول. ثم إتجهت مشروعات التنمية نحو الميدان الإجتماعى، مثلما إتجهت إلى الميدان الإقتصادى، فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة إتجهت الحكومات الأوربية إلى إنشاء جامعات إستعمارية. وهكذا صارت التنمية الإجتماعية والتربوية فى أنحاء أفريقيا، مثلما صار الحال قبلها فى التنمية الإقتصادية.

ولم تكن الخطة فى التنمية الإجتماعية للشعوب الأفريقية تهدف إلى أى تقدم سياسى، حيث كان التعليم موجهاً نحو التعليم الأولى والمهنى، وكان المستعمرون الأوربيون يدركون أنه من الخطر أن يسمح للأفريقى أن يتقدم إلى أبعد من هذا.

كذلك لم يكن مستوى الدخل بين الأبيض والأفريقى موزعاً توزيعاً عادلاً، بل كان متوسط دخل الفرد الأفريقى منخفضاً إنخفاضاً شديداً بالقياس إلى الفرد المستعمر الأوربى. ثم بدأ التحدى الأفريقى لإستمرار السيطرة الأوربية على بلاده، ووقف الفرد الأفريقى يتصدى للأطماع الغربية ويعمل على إستعادة الأرض الأفريقية.



٧

الإستقلال

الإستعمار في أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية

الإستقلال
الإستعمار في أفريقيا بعد
الحرب العالمية الثانية

لم تتعذب قارة من القارات نتيجة عدوان الدول الإستعمارية عليها مثلما تعذبت أفريقيا. لقد خضعت أفريقيا لحملات متكررة للدول الغربية كالبرتغال وبريطانيا عندما كانت قواتها تغير على غرب أفريقيا وأواسطها لجمع الرقيق وتصديره للعالم الجديد.

وهكذا أسهمت الدول الإستعمارية الأوربية فى هدم أو على الأقل تعطيل سير الحضارة الأفريقية. لجأت بريطانيا إلى تجارة الرقيق وشجعتها حتى تنمى إقتصاد الولايات المتحدة وتحافظ على خضوعه للإقتصاد البريطانى، وقد كان الرقيق الأفريقى الدعامة الأولى لأول أنواع الزمالة أو المشاركة بين بريطانيا وأمريكا. ففى الربع الأخير من القرن ١٩م/ ١٣هـ تكالبت الدول الأوربية على أفريقيا محاولة لتقسيمها. وعلى الرغم مما حل بالإستعمار الأوربى فى أفريقيا، فإن الدول الأوربية لا تزال تنظر إلى أفريقيا كالمستودع النهائى والقاعدة الأخيرة التى يمكن الإغتراف منها لإعادة الحياة إلى النظام الإقتصادى الغربى. إن الغرب الأوربى لا يمد يده بالمساعدة إلى الدول النامية إلا لمصلحته الخاصة. لقد حاولت بريطانيا توسيع رقعة المناطق المستعمرة عندما تمسكت تمسكاً قوياً بإدارة المستعمرات الإيطالية السابقة فى شمال أفريقيا وشرقها (ليبيا والصومال).

وتظهر شراسة بريطانيا إلى الأراضى فى الإعلان الذى أصدرته بتولى الأمير إدريس حكم برقة فى عام ١٩٤٩م/ ١٣٦٩هـ بعد أن حاولت تأخير

إستقلال ليبيا وحمل الدول على عدم الإعتراف بالملك إدريس ملكاً على ليبيا حتى عام ١٩٥٢م/ ١٣٧٢هـ عندما سلمت لليبيين بالإستقلال، بعد حصولها على القواعد العسكرية وبعد أن تعهد الليبيون بإستخدام مستشارين وفنيين بريطانيين. وبعد صدور قرار الحكومة الليبية بالدخول فى الكتلة الإسترلينية.

والأهم من التوسع فى الأراضى الداخلة ضمن نطاق المستعمرات البريطانية، تلك المشروعات الجديدة الرامية إلى زيادة إستغلال الأراضى المستعمرة التى تخضع للحكم البريطانى المباشر قصد الوصول إلى حل لمشكلات بريطانيا الإقتصادية.

إن سياسة بريطانيا الإستعمارية وإستراتيجيتها تقوم منذ عام ١٩٤٥م/ ١٣٦٥هـ على التغلب على العجز القائم فى ميزان التجارة البريطانية مما أدى بالحكومة البريطانية إلى السعى لزيادة الإنتاج ومضاعفة الدخل الذى تحصل عليه من بيع المواد الخام التى تنتجها المستعمرات كالمطاط والقصدير والبترول والنحاس والكاكاو إلى دول العملة الصعبة، ومن ثم تضاعف دخل بريطانيا غير المنظور قصد موازنة العجز القائم فى ميزان التجارة الخارجية عن طريق الحصول على فائض من الدولارات نتيجة جهود شعوب المستعمرات. وتظهر هذه الحقيقة جلية فى ميزان المدفوعات خلال الفترة بين أعوام ١٩٤٥، ١٩٥٤م/ ١٣٦٥ - ١٣٧٤هـ كما تظهر فى زيادة الأرصدة الإسترلينية إلى ثلاثة أضعافها فى خلال هذه الفترة، وغنى عن القول أن الإستعمار إنما يسعى إلى حل مشكلاته الإقتصادية عن طريق زيادة الإستغلال، وقد ظهر ذلك واضحاً، عندما دخلت شركة البترول الإنجليزية إلى أواسط أفريقيا تحت اسم شركة شل الهولندية كذلك تحولت إحتكارات المطاط إلى نيجيريا. كذلك تحول رأس المال الغربى خاصة البريطانى إلى الإستثمار الأفريقى.

إلا أن إستقلال المستعمرات أدى إلى نضوب هذا المصدر من الدخل وبالتالى تقوض الصرح الإقتصادى لدول أوربا الغربية بل أدى إلى توالى العجز فى ميزان المدفوعات سنة بعد أخرى. وكان مشروع مارشال يرمى إلى إيقاف هذا الصدع فى الصرح الإقتصادى لأوربا الغربية عن طريق هدم المعونات العاجلة بالدولارات ولكن حلاً كهذا لم يكن ليستمر طويلاً أو أن يكون فيه علاج حاسم.

ولذلك تحول الإستعمار إلى ميدان الإستغلال الأفريقى وراح الإستغلاليون الإستعماريون يتحدثون عن فتح القارة الأفريقية وتطويرها لحل مشكلات أوربا الغربية بأكملها. وعملت أوربا على زيادة إستغلال أفريقيا والمستعمرات الأخرى إلى أقصى حد واعتبروا القارة الأفريقية إمتداداً من ناحية الجنوب لأوربا الغربية، وراح الناطقون بلسان الحكومات الغربية المختلفة يحلمون بحل مشكلات أوربا الغربية عن طريق تنفيذ مشروعات كبرى لإستغلال أفريقيا سواء كانوا من السياسيين أو الإقتصاديين أو الجغرافيين أو الجيولوجيين، بل كان الحديث عن إستغلال أفريقيا نقطة إلتفاف أفكار الغربيين على إختلاف مذاهبهم من عمال ومحافظين وفاشيين ونازيين سابقين، ومن ذلك أن عقد المستعمرون العزم على الإتحاد معاً لإستغلال أفريقيا ويجب إستغلال مصادر جديدة من مصادر الثروة مع فتح أسواق جديدة وتحطيم جميع القيود الخاصة بإستغلال أفريقيا.

لقد رأى المستعمرون الغربيون أن هذه فرصة نادرة لتثبيت الزعامة المسيحية والحضارة الغربية فى أفريقيا وهذه الآراء لم تكن وقفاً على المتعصبين من الإستعماريين بل كانت في متناول السنة العمال والمحافظين. كما نادى هؤلاء المستعمرون بوجوب تآزر جميع دول غرب أوربا على فتح أفريقيا إقتصادياً.

تكتل أوربا من أجل الإستغلال :

لم يكن المستعمرون البريطانيون وحدهم الذين نادوا بالإتحاد لرستغلال أفريقيا كوسيلة لإنقاذ بريطانيا، من المصائب الإقتصادية التى حلت بها بعد الحرب العالمية الثانية بل يشاركها آخرون فى نظريتهم الخاصة بتسخير عبيدهم الأفريقيين فى بذل ما يستطيعون بذله من عرق وجهد لحل المشكلات الإقتصادية التى تخيم على بلادهم ووضعت دول أوربية عديدة مشروعات مماثلة.

وفى نفس الوقت حاول الإحتكاريون والأمريكيون التقدم إلى الميدان سواء بالإسهام برؤوس الأموال من الشركات الإحتكارية الإستعمارية الجديدة أم بشراء الشركات القديمة كوسيلة لتأمين مصالحهم الإقتصادية فى أفريقيا. وبفضل الإحتكاريون من العالم الجديد التغلغل إلى أفريقيا عن طريق الشركات الإستعمارية القائمة فعلاً فى الأقطار الأفريقية بل ذهب كثير منهم إلى وضع مشروعات التنمية الجديدة التى يسندها رأس المال الأمريكى كجزء لا يتجزأ من مشروع إنهاض الدول الأوربية الغربية. وشارك المستثمر الأمريكى فى الدخول فى المستعمرات البريطانية فى أفريقيا، وبلغ رأس المال الأمريكى فى عام ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ أكثر من ١٥٠٠ مليون دولار. وفى عام ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ بلغ رأس المال المستثمر فى أفريقيا ٦,٨ بليون دولار. وقد ساهمت الولايات المتحدة بتقديم مساعدتها الفنية والمالية لإستغلال أفريقيا كجزء أساسى فى مساعداتها لإنهاض الإقتصاد بأوربا الغربية والحيلولة دون إعتماده على إقتصاد الدول الأوربية الأخرى.

ولاشك أيضاً فى أن المشروعات الإيطالية والبلجيكية والفرنسية والبرتغالية التى وضعتها الدول الست صاحبة السوق المشتركة إنما ترمى إلى تسخير الأفريقى فى تحمل عبء الإقتصاد الأوربى الغربى والسير به مهما

كان الحمل ثقيلاً عليه. لقد كان البريطانيون يتوقعون تطوير أفريقيا فى بحر السنوات المقبلة لصالح الشعوب الإستعمارية حتى يمكنها أن تستعيد مركزها الإقتصادى فى ميدان الإقتصاد العالمى، وحتى لا يفقد البريطانيون إمبراطوريتهم الثالثة فى أفريقيا، بعد أن فقدوا إمبراطوريتهم الأولى فى أمريكا وإمبراطوريتهم الثانية فى الهند.

هذه هى فكرة المشروعات الضخمة والأحلام الجشعة التى كان يتوقعها دعاة الإمبراطورية والإستعمار فى الدول الأوربية وتكررت مأساتهم فى الهند وبورما، كما سبق أن فقدت أمريكا، إمبراطوريتها الأولى، والثانية فى الهند وأخيراً فى مصر عندما نفضت عن نفسها غبار الإستعمار بصورة نائية فى عام ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ.

لقد لجأت الدول الغربية إلى نوعين من التكتل الإقتصادى لتطور إستغلال الأراضى المتخلفة فى أفريقيا بطريقة مريحة، وبدون منافسة بينها وتتألف الأولى من ست دول تكون فيما بينها السوق المشتركة وهى إيطاليا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج، على أنها ضمت إليها ست عشرة دولة أخرى من بينها مجموعة مالاجاسى التى عقدت إجتماعاتها فى ستراسبورج لتحديد صلة المستعمرات السابقة بالدول الأوربية. وتم وضع بروتوكول ضم إلى معاهدة روما يسرى حتى عام ١٩٦٢م/ ١٣٨٢هـ ثم جدد مرة أخرى، أما الكتلة الأخرى فتتكون من بريطانيا وست دول غيرها أهمها الدانمارك والنمسا والبرتغال والنرويج وتسمى الدول السبع، وقد طالبت بريطانيا وبناء على إيعاز من أمريكا بالإنضمام إلى كتلة الدول الست لتكوين إحتكار أو ما يشبه الإحتكار الإقتصادى يشمل جميع أنحاء الدول الغربية والدول الدائرة فى ركابها.

والنقطة الهامة التى تثير شك الدول الأفريقية بالنسبة للسوق المشتركة،

هى إستمرار رقابة الدول الإستعمارية السابقة على إقتصاديات الدول المتحررة بل تعنتها لما فيه مصلحتها مما يجعل الإستقلال السياسى للدول الناهضة مجرد غلالة يتخفى وراءها الإستعمار فى ثوبه الجديد.

ولما كانت الدول المشتركة فى السوق الأوربية تعمل على توحيد تعريفاتها الجمركية عن طريق وضع حد أعلى يبيح دخول مصنوعات كل دولة منضمة إلى أسواق الدول الأخرى، ولما كانت الدول الأفريقية زراعية فإن محاولتها التحول من الإنتاج الزراعى إلى الإنتاج الصناعى أو النصف الصناعى لا يمكن أن تنجح نظراً لأن هذه التعريفات الجمركية الموحدة بين الدول الأوربية المشتركة تمنع الدول ذات الصناعة الناشئة من أن تحمى صناعاتها أمام منافسة الصناعات الأوربية ذات التاريخ الطويل. ولا تمكنها معاهدة روما وهى التى تحكم السوق المشتركة من فرض تعريفة مانعة الأمر الذى يعتبر مستحيلاً بالنسبة لجميع الدول الناشئة التى ترغب فى حماية مصنوعاتها الجديدة.

وهناك نقطة أخرى تهتم بها الدول الأفريقية وهى قلة رأس المال الكافى لتطوير صناعاتها عن طريق الدول الغربية التى تهتم ببقاء المستعمرات سوقاً إنتاجية للمواد الخام ثم لا مصلحة لها فى الواقع فى الإنضمام إلى السوق المشتركة أو الدول السبع. هذه الدول التى تعتبر من أعمدة الإستعمار الرئيسية، والتى تعمل على إستمراره فى أفريقيا. ومن ذلك فرنسا التى ضربت بسلامة الأفريقيين عرض الحائط، عندما فجرت قنابلها الذرية فى صحراء أفريقيا. ثم بلجيكا التى تعتبر مثلاً سيئاً على الإستعمار الأوربى بمعنى أن رابطة المشاركة التى تجمع الدول الأوربية فى السوق المشتركة أو إتحاد التجارة الغربى هى فى حد ذاتها رمز على الرستغلال والتحايل لإستمرار نفوذ الأوربيين فى أفريقيا.

من محاولات بريطانيا التى بذلتها فى كاتنجا وما تهدف إليه من تحطيم مبادئ الأمم المتحدة عن طريق إقناع موظفى الهيئة بخدمة هذه الدولة الإستعمارية على حساب قرارات المنظمة الدولية وإلى جانب إثم الإستعمار تشعر هذه الدول بعنصرية شاذة نحو الأفريقيين حتى أن بريطانيا أصدرت قانوناً يمنع دخول الملونين إلى أراضيها حتى لا يتسربوا منها إلى أوربا، وذلك خلال المفاوضات التى جرت لدخولها السوق المشتركة، إذ تنص معاهدة السوق المشتركة بروما على إباحة إنتقال العمال من دولة إلى أخرى الأمر الذى يريد الغربيون الإستعماريون ملاقاته بالنسبة للأفريقيين بالإصرار على منع الهجرة الملونة إلى إنجلترا وغيرها من دول أوربا الغربية.

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تكوين وحدة إقتصادية قوية فى أوربا حتى تستطيع أن تقف أمام جميع ألوان الضغط الإقتصادى، وترمى التيارات السياسية إلى تحويل هذه المجموعة من الدول الغربية وبطريقة منظمة إلى وحدة سياسية تذوب فيها الشخصية المحلية بمعنى أن تصبح السيادة الوطنية شيئاً محلياً، الأمر الذى يهدد إستقلال الدول الأفريقية، ويعيدها إلى حظيرة الإستعمار مرة أخرى إذا هى إستمرت فى إرتباطاتها مع دول السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة، والتى إلى صبغ كل شعب بصبغة إقليمية داخل وحدة كبرى تخضع لنظم دستورية واحدة تنص على تنظيمات تؤدى فى النهاية إلى وحدة سياسية، وعندئذ تنضم أمريكا إلى هذا التنظيم السياسى ومن ثم تعمل على تقوية منظمة حلف الأطلنطى.

معاهدات الإستقلال:

لم يكن إنسحاب الإستعمار من الدول الأفريقية إدياً من جانب بريطانيا

أو فرنسا أو البرتغال أو بلجيكا بل جاء قهراً والإجراءات السياسية التى إتخذتها الدول بالنسبة لإقليم دولة من الدول إنما حدث كرد فعل لقوة الموقف السياسى وقوة الثورة الشعبية التى قامت بها العناصر الوطنية.

لقد حاول المستعمر تثبيت إستعماره والقضاء على الثورة الشعبية بزيادة عدد موظفيه الإداريين والعسكريين وقواته المرابطة بالمستعمرة حتى تكون فى منزلة تسمح بتأييد الإدارة ونجدتها عند معارضة الشعب لها وإتباع هذه السياسة دلت على أن المستعمر يريد البقاء فى المستعمرة مدة طويلة من إستبقاء قواته مدة إحتلاله.

وهذا يكبده نفقات كبيرة لا يتمكن من تحملها شهراً بعد شهر وسنة بعد سنة. وقد لجأ المستعمر إلى تحول نوع من التحول السياسى مثل ذلك التحول الذى حدث فى تنجانيقا ونيجيريا بحيث يستطيع أن يؤجل ولو لبعض الوقت تطور الثورة الشعبية من أن تمتد إلى مؤسساته وشركاته، فتقضى عليها. وقد لجأ المستعمر إلى تقسيم الدولة المستعمرة أو إثارة فئة من الشعب ضد فئة أخرى، حدث فى أورندا أبورندى إلى بورندى ورواندا، أو عندما حاول إثارة الأفريقيين على المنحدرين من أصل عربى فى شرق أفريقيا.

والمستعمر قصد من وراء التقسيم إلى إثارة النعرات القبلية لتأمين مركزه بعد التعديلات الدستورية التى أدخلها على نظام الحكم بالمستعمرة والمستعمر يقصد أيضاً التوفيق بين سلطة الإستعمار والرأسماليين الذين يرون مصلحتهم فى إيقاء الطبقات العاملة فقيرة مهيضة الجناح. ومن ثم يجتمع الإستعمار والإقطاع والإحتكار فى رابطة قوية تحل محل الإستعمار السافر وتعمل على تثبيت مصالح المستعمر بعد تركه البلاد.

وعندما قام المستعمر بحمل الوطنيين على قبول مبدأ التقسيم عمل على

أن تكون الحدود الفاصلة واهية لا تتمشى مع طبيعة الأرض الجغرافية، بمعنى أن تصبح هذه الحدود مثار الحرب الطائفية أو القبلية أو على الأقل تكون السبب فى خلق مشكلات اللاجئين. وقد حدث ذلك فعلاً فى فلسطين وغرب أفريقيا وقد حدث فى كينيا والصومال والكمرون.

لقد عمل المستعمر الغربى على إساءة العلاقات بين طوائف الأمة الواحدة، وإعاقة تقدم البلاد وتحول جهود الشعب إلى محاربة كل طائفة للطوائف الأخرى. من ثم تسهيل محاولات المستعمر للتدخل فى الشئون الداخلية، وفى نفس الوقت الذى سعى فيه المستعمر الغربى إلى إذكاء روح الفتنة والفرقة، عمل على ضم الإقليم الجديد أو الدولة حديثة الإستقلال إلى هيئة ونظام أو جماعة يسرف هو عليها وتخضع لسيادته، ومن ثم يستمر فى تمتعه بما كان له من نفوذ سابق، بعد إدخال مسميات جديدة كالمشاركة أو الزمالة مع وصل أواصر المنفعة بين الشركات العاملة فى المستعمرة والشركات العاملة فى الوطن الأم.

وحتى إذا ما تمكنت الأمة المجاهدة من الحصول على إستقلالها دون تقسيم لأراضيها أو الإنضمام إلى إتحاد أو هيئة تخضع لنفوذ المستعمر كمجموعة الدول الفرنسية أو رابطة الشعوب البريطانية فإنها لا تسلم من وجود إرتباطات تحميل ميزانية الدولة المستقلة حديثاً عبئاً مالياً باهظاً على هيئة ديون لا تستطيع الإفلات منها مع ترك الهيمنة الإقتصادية فى داخلها إلى مجموعة من الشركات والبنوك تعتبر فروعاً لشركات أو بنوك الدولة صاحبة النفوذ، وإلى جانب العبء المالى تنجح الدول المستعمرة عادة فى تقييد الدولة حديثة الإستقلال بقيود عسكرية كأن تنص المعاهدة التى تعقدها معها على الدولة المستعمرة فى إستخدام موانئ ومطارات وطرق ومواصلات الدولة الحديثة. أو أن تنص على وجوب إلتجاء الدولة الحديثة إلى الدولة

المستعمرة وحدها للحصول على الخبرة الفنية سواء مدنية أو عسكرية، مع وضع قواتها الحربية تحت إشراف بعثات عسكرية وتحريم حصولها على السلاح من أى سوق أجنبية.

وقد بدأت الدول الأفريقية المستقلة تلعب دوراً متزايد الأهمية فى ميدان السياسة الدولية، وبرهنت الدول الأفريقية على قدرتها وكفايتها فى التعبير بصدق عن رغبات الشعوب الأفريقية فى مقاومة الرستعمار ومشروعاته العدوانية التى تضمرها الدول الغربية.

لقد كانت نقطة التحول فى المعترك السياسى الجديد بأفريقيا ثورة ١٩٥٢م/ ١٣٧٢هـ فى مصر وما نادت به من مبادئ جديدة ثم إنكسار العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ بإنهزام بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى بورسعيد وكان إعلان الجمهورية المصرية فى عام ١٩٥٢ وطرد القوات المسلحة البريطانية والضرب على أيدى العناصر المناهضة للثورة التى كانت تعتمد فى معيشتها على إعانات الأجنبى نتائج مباشرة لثورة ١٩٥٢ التى كان لها بالمثل نتائج خارجية وأثر كبير فى تحرير الشعوب الأفريقية خاصة أن لمصر بموقعها الجغرافى عند البوابة الشمالية الشرقية لأفريقيا حيث كانت تتدفق منها جيوش المستعمرين الأوربيين فى رحلتهم إلى آسيا وشرق أفريقيا. ولقد أدت هذه الظروف بمصر إلى أن تصبح من أهم المدافعة عن الحرية. ومن أولى الأقطار التى تمثل إنتصار حركة التحرير بين الدول والأقطار المستعمرة فى أفريقيا وآسيا.

إن الشعب المصرى الذى حمل لواء الحضارة الأفريقية القديمة لم يركع أمام المستعمر أو يستسلم أو يخضع إنما كان يكبو ليقف ثم يسرع خطاه يعوض ما فاته ثم ينتصب كالمارد أمام المستعمرين الذين كانوا يضمرون الشر للدول الأفريقية. ولما كانت مصر تعتبر فى نظر الإستعماريين مفتاح

الشرق الأوسط ومفتاح أفريقيا فقد وجهوا نحوها حرابهم وجميع أنواع الضغط السياسى والإقتصادى وهم لم يتورعوا عن ممارسة أحط أنواع المؤامرات للسيطرة من جديد على مصر، حيث توجد نقطة إلتقاء جميع المواصلات العالمية لهذا فإن الإستعمار يحسب الآن حساباً كبيراً لمصر بعد ثورة ١٩٥٢ وما أظهره شعب مصر من تماسك بوحدته وإدراك مواطن القوة فيه. ولقد تبدلت مصر تبدلاً كبيراً ففى عام ١٩٤٨م/ ١٣٦٨هـ وجدت مصر أن حدودها الشرقية صارت مهددة بعد أن تنازلت بريطانيا عن فلسطين التى كانت تستعمرها لحفنة من الأجانب الصهاينة إحتلوها وطردوا أهلها منها.

ففى عام ١٩٥٤م/ ١٣٧٤هـ تجمعت الجموع العربية والآسيوية قبيل مؤتمر باندونج، وأخذت تعلن عن قلقها إزاء سياسة المعسكر الغربى العدوانى. وفى عام ١٩٥٧م/ ١٣٧٧هـ بدأت الدول الغربية الإستعمارية تستخدم أساليب الضغط الإقتصادى على مصر، ثم بدأ الحصار الإقتصادى عقب هزيمة العدوان الثلاثى (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على قناة السويس. وقد خرجت مصر من هذا الخناق رافعة الرأس منتصرة.

تقع مصر فى الشمال الشرقى من أفريقيا وقد جعلها الإستعمار جزءاً من الشرق الأوسط طبقاً للسياسة الإستعمارية والإستغلالية، ومصر منذ القرن ١٩، ٢٠م/ ١٣، ١٤هـ وهى هدف من أهداف الإستعمار الغربى للتغلغل الإقتصادى والمالى. فقد حاولت فرنسا السيطرة على قناة السويس عن طريق إمتياز حفرها وتشغيلها ثم حصولهم، على إمتيازات مالية وتشريعية كبيرة فى البلاد ثم تكتل الإستعمار الإنجليزى والفرنسى لإستهداف مصر بوضع رقابة مالية إنجليزية فرنسية عرفت بالرقابة الثنائية منذ عام ١٨٧٠م/ ١٢٨٧هـ ثم غدت فى آخر الأمر مستعمرة بريطانية إذ خضعت للإحتلال العسكرى البريطانى عندما قامت حكومة جلادستون البريطانية بضرب الإسكندرية بالمدافع عام ١٨٨٢م/ ١٣٠٠هـ.

ولقد كان الإستعمار يهدف منذ زمن بعيد إلى إحتلال مصر حتى قبل العدوان البريطانى على الإسكندرية وإحتلالها. فقد سبق هذا الإحتلال البريطانى إحتلال فرنسى دام عدداً من السنين لفت أنظار الأوربيين ولاسيما الإنجليز إلى إمكانات منطقة الشرق الأوسط.

ولقد خضعت منطقة الشرق الأوسط للصراع الألمانى الإنجليزى فمنذ الحرب العالمية الأولى وتحول الشرق الأوسط إلى أرض مباحة صال فيها المستعمرون الغربيون وجالوا ونهبوا وحرقوا، وقسموا الشعوب فى الشرق الأوسط إلى دويلات ثم بدأت عملية الأطماع واستنزاف الثروات على أوسع نطاق.

بدأت الدول الغربية الإستعمارية منذ الحرب العالمية الأولى فى إحتلال الشرق الأوسط بعد تجزئته إلى دويلات صغيرة وفرض سيادتها على شعوبه وتعزيز سياستها الإستغلالية لما تحويه أراضيه من ثروات بترولية، ولقد تميز الإستعمار البريطانى بمكائده فهو يعمل على إثارة الشعب العربى ضد العثمانيين ومد الثورة بالمال والسلاح لا أخذاً بيد الشعب وإنما لتحطيم الإمبراطورية العثمانية ثم إبتلاع أجزائها. وعندما بلغت الثورة الوطنية باشعب العربى إلى النصر وأخذت تتجه نحو تحقيق الإستقلال الكامل جاء البريطانيون بما أسموه وعد بلفور فى عام ١٩١٧م/ ١٣٣٦هـ وهو الوعد الذى بمقتضاه إحتضنوا الصهيونية بإعتبارها قوة مضادة لحركة التحرير العربية، ومن هنا زرعوا بذور الحرب فى الشرق الأوسط بزرعهم إسرائيل فى فلسطين. وكانوا فى ذلك كما حدث فى جنوب أفريقيا لتكون أداة لرستعمارهم وسيطرتهم.

وفى الوقت نفسه أسرعت الدول الإستعمارية الأخرى إلى إنتزاع ما

يمكن إنتزاعه من أراض فى الشرق الأوسط كما حدث فى القارة الأفريقية خلال القرنين ١٨، ١٩م/ ١٢، ١٣هـ واشتدت فى المراحل التمهيدية بين الإستعمار البريطانى والفرنسى، ولكن سرعان ما ظهر الضعف جلياً على الفرنسيين أولاً والإنجليز ثانياً، وأقل تجسمهم وبدزت تظهر قوة جديدة فى هذه المنطقة تتمثل فى نفوذ الشركات الأمريكية.

على أن بريطانيا تمكنت فى أواسط القرن العشرين م/ ١٤هـ على أن تكون ذات القدح المغلى بين الأول الإستعمارية فى الشرق الأوسط، وسبب ذلك يعود إلى شراء حكومة دزرائيلى فى عام ١٨٧٥م/ ١٢٩٢هـ أسهم قناة السويس بعد أن خدعت خديوى مصر وحملته فوائد مركبة، على ما كان إقترضه من أموال. كما يعود إلى شراء تشرشل فى عام ١٩١٤م/ ١٣٣٣هـ لأسهم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية.

ولقد كان شراء الحكومة البريطانية لأسهم قناة السويس وشروكة البترول الإيرانية ثم شركة بترول العراق علامة على الإتجاه الذى يتجه إليه الإستعمار البريطانى فى التوسع والإمتداد فى تلك المنطقة بعد أن سخر المال فى سبيل هذا التوسع الجديد. لقد كان المستعمرون البريطانيون يتوقعون بعد الحرب العالمية الأولى ضعف الإستعمار وإنحساره ولم يقدروا مدى تيقظ الشعوب وجهادهم من أجل الحرية وكفاحهم لتقويض دعامة الإمبراطورية الجديدة.

لقد قامت شركات البترول البريطانية بالتنقيب عن البترول فى غرب وشرق أفريقيا وإستخراجه فى الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الستينات من القرن العشرين وهى طامعة فى إستغلاله وجنى الأرباح، وإهمال الشعوب التى نكبت بالإستعمار تعانى من حدة الفقر رغم جهود تلك الشعوب الأفريقية من أجل إستخراج البترول لهذه الدول المستعمرة.

لقد دفعت أطماع المستعمرين من الإنجليز والفرنسيين إلى إستغلال الثروات الكبيرة فى الأرض الأفريقية، أنهم إتبعوا أسلوب الحكم غير المباشر، حيث إعطاء الدولة المستعمرة إستقلالاً إسمياً مع إستبقاء جميع مقاليد الحكم فى أيديهم.

لقد هبت الشعوب الأفريقية بثوراتها على الأوضاع الإجتماعية وتمكنت جميعها وفى مقدمتها مصر والجزائر من الإنتصار على الإستعمار الإنجليزى والفرنسي والحصول على الإستقلال وفى عام ١٩٥٢ كان بدء حركة إستقلال مصر حيث تبعت قيام الثورة، إرغام القوات البريطانية على الإنسحاب من قناة السويس، ثم هزيمتها فى عام ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ وقامت بطرد شركات الإحتكار البريطانية من البلاد عام ١٩٥٧م/ ١٣٧٧هـ وكانت تعد الطليعة فى حركة المقاومة الأفريقية وانضم إلى مصر عدد من الدول بعد كفاح مرير قدمت فيه مصر المعونة المالية والبشرية وحتى الذخيرة فى سبيل تحقيق إستقلال الشعوب المجاهدة.

إحتلت دائماً مصر مركز الصدارة فى الصراع القومى بالشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك لمركزها الإستراتيجى الهام بين القارات الثلاث آسيا وأوربا وأفريقيا. ومنذ الإعتداء البريطانى فى عام ١٨٢م/ ١٣٠٠هـ لم تهدأ مصر عن مقاومة الإحتلال البريطانى وحتى بعد صدور تصريح فبراير عام ١٩٢٢م/ ١٣٤١هـ البريطانى بإعلان إستقلال مصر، حيث كانت مصر تحت الإحتلال البريطانى، وتفرض عليها الأحكام العرفية.

لقد ظلت حركة التحرير المصرية فى كفاحها ضد الإنجليز ولم تعز أى إهتمام بإعلان الإستقلال الإسمى، حتى إعترفت بريطانيا بقوة المصريين ووقعت معهم معاهدة ١٩٣٦م/ ١٣٥٥هـ التى نصت على نقل القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية إلى قناة السويس إلا أن مصر ظلت

تطالب بالإستقلال التام، وبقيت المقاومة للإحتلال مستمرة حتى أعلنت الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة فى عام ١٩٥١م/ ١٣٧١هـ والحكم الثنائى على السودان. وأعلنت مصر أن القوات البريطانية المعسكرة فى قناة السويس دخيلة ومعتدية، الأمر الذى أدى إلى مصادمات عسكرية، استشهد فيها وجرح الكثير من شعب مصر، ولكن لجأت بريطانيا إلى أعوانها فى داخل البلاد وفرضت الأحكام العرفية فى البلاد. واستخدمت بريطانيا لدحر المقاومة أشد الطرق وحشية إلى أن قامت ثورة ١٩٥٢ بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر وتمكنت الثورة من بسط سلطانها على البلاد.

وفى فبراير ١٩٥٣ قامت حكومة الثورة بمطالبة بريطانيا بإنهاء الإحتلال للسودان بعد فترة إنتقالية مدتها ثلاث سنوات تتولى خلالها حكومة السودان حكم البلاد. على أن البريطانيين راحوا يلعبون مرة أخرى وأعلنوا إحتفاظهم بحقوق معينة فى جنوب السودان ولكن حكومة الثورة فوتت عليهم غرضهم فى مد الحكم السودانى إسماً والإنجليزى فعلاً فأعلنت أن على الشعب السودانى أن يختار بين الإستقلال وبين إنضمامه إلى مصر إذا شاء، وهى تعلم أن الإستقلال هو الأمر المفضل للشعب السودانى. وهكذا لم يجد البريطانيون منفذاً من هذا المأزق.

لقد إتفقت مصر والسودان على قيام المظاهرات فى السودان للمطالبة بإنسحاب جميع القوات البريطانية والموظفين البريطانيين فاضطر الحاكم البريطانى إلى الإستقالة فى يناير ١٩٥٦ وأعلن إستقلال السودان. ثم لجأت مصر إلى مطالبة بريطانيا من الإنسحاب من قناة السويس، وقد رضخت بريطانيا إلى قبول الإنسحاب من قناة السويس. وهكذا رحل ثمانون ألف جندى بريطانى من القاعدة فى قناة السويس متجهين إلى قبرص، ليتخذوها قاعدة جديدة لعدوانهم على أفريقيا والشرق الأوسط.

ثم بدزت بريطانيا تعمل على إنسحاب قواتها من الدول الأفريقية التى إستقلت تماماً كما فعلت فى مصر.

الأطماع الإستعمارية في أفريقيا :

لقد منيت أفريقيا بأطماع الدول الإستعمارية الغربية بما لم يحدث لقارة غيرها من القارات الأخرى، لقد بدأت الصلة بين قارة أفريقيا والإستعمار الغربى عن طريق تجارة الرقيق عندما كان الأوربيون يغيرون على الأراضى الأفريقية خاصة الواقعة على الساحل الغربى لصيد الملايين من الأفريقيين وترحيلهم إلى العالم الجديد مما أدى إلى شل الحضارة الأفريقية القديمة وتوقفها عن التطور والنمو، ولقد كانت صيد الأفريقيين على أيدى القراصنة البريطانيين للمحافظة على تطور النظام الإقتصادى الإستعمارى فى الولايات المتحدة بمثابة اللبنة الأولى فى صرح النظام الرأسمالى الذى تنؤ تحت كلكلة أفريقيا.

وهكذا كانت تجارة الرقيق أول سمات التعارف بين الإستعمار الغربى والعالم الجديد. ثم حدث فى الربع الأخير من القرن ١٩م/ ١٣هـ أن أسرعت الدول الغربية الأوربية إلى إستقطاع ما يمكن إستقطاعه من أشلاء القارة الأفريقية وكان هذا العهد بداية الإستعمار الحقيقى الذى إستمر بعد ذلك ولو فى صور متعددة. لقد بلغت الأطماع الغربية فى سبيل بناء رفاهيتها وسعادتها على حساب ظلم الشعوب الأفريقية وسلب خيراتها إلى أبعد الحدود.

فبعد الحرب العالمية الثانية حاولت بريطانيا زيادة رقعة أملاكها فيما وراء البحار بتشديد قبضتها على المستعمرات الإيطالية السابقة فى شمال أفريقيا وشرقها. ولولا ضغط الأمم المتحدة على بريطانيا للخروج من ليبيا لما كانت قواتها تجلو عن هذه المستعمرة الإيطالية السابقة ومع ذلك لم تترك

بريطانيا ليبيا فى عام ١٩٥٢ إلا بعد أن أجبرت الشعب الليبى على التسليم بقواعد عسكرية فى أرضه وقبول مستشارين فنيين من البريطانيين فى المراكز الحساسة من الإدارة وضم ليبيا إلى كتلة الجنيه الإسترلينى.

ويعمل الإستعمار الجديد إلى ضم أراض جديد إليه لإقامة مشاريع جديدة لزيادة حدة إستغلاله للأراضى فى المستعمرات أو للدول التى تربطها به محالفات أو معاهدات والتى يرمى من ورائها إلى حل مشاكله الإقتصادية. ومنذ عام ١٩٤٥ تعمل الدول الإستعمارية على زيادة الإنتاج العائد من المستعمرات الأفريقية، وذلك للتغلب على مشاكلها الإقتصادية ويتمثل هذا الإنتاج فى المواد الخام من المطاط والتصدير والزيت والنحاس والكاكاو، وكذا إستخراج المعادن الثمينة من الماس والذهب.

وهكذا إزدادت صادرات المستعمرات زيادة كبيرة الأمر الذى ضاعف من زيادة الأرصدة الإسترلينية التى تدين بها لبريطانيا لمستعمراتها. فقد إرتفعت الزيادة فى الإنتاج البترولى فى نيجيريا وتنجانيقا إلى أربعة أمثال. وقد تضامن الإستعمار البريطانى والفرنسى والأمريكى، وعملوا على تكديس الثروة عن طريق الإستغلال، إلا أن ظهور الحركات التحررية فى القارة الأفريقية وإنتشارها، وتطلع شعوبها إلى الإستقلال صار حاجزاً بين الإستعمار الغربى وبين أطماعه، فعمد الإستعمار إلى أسلوب النهب وقد تم ذلك عن طريق تصدير ثروات المستعمرات، وما تنتجه من مواد خام إلى الولايات المتحدة فكأن المستعمرات كانت تدفع ديون الدول الإستعمارية مرغمة فضلاً عن زيادة حركة الإستغلال لموارد الأرض الأفريقية.

ولما إزدادت حركة مناهضة الإستعمار الغربى فى أفريقيا إتجه الإستعماريون الغربيون إلى المناداة بمشروعات للفتح الجماعى وتطوير أفريقيا باعتبارها الحل الأمثل لحل مشكلات أوربا الإقتصادية.

وهكذا قام مشروع السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة كما ظهر مشروع إتحاد أوربا الغربية، وقد أيدت الولايات المتحدة قيام كتلة أوربية غربية واعتبرتها محور السياسة الأمريكية فى أوربا. وقد عمدت الولايات المتحدة إلى الجمع بين مشروع إتحاد أوربا الغربية وإستغلال أفريقيا باعتبارها قاعدة لا يمكن الإستغناء عنها لحياة أوربا الغربية إقتصادياً.

لقد تم تحويل رأس المال الغربى للعمل فى القارة الأفريقية، وقد قامت بريطانيا بتحويل مبلغ ٣٧ مليون دولار لمشروع الفول السودانى إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح وخسرت بريطانيا أمولها، حيث لم يأت مشروع الفول السودانى بنتيجة تذكر. وكان فشل المشروع الضخم فى غربى أفريقيا. ونتيجة مباشرة لظروف الإستعمار السيئة والذى راح منذ قيامه يحارب الأفريقيين صحياً وثقافياً بحيث جعل أبدانهم ضعيفة قابلة للعدوى، وجعل عقولهم متخلفة بحبس العلم عنها إلا فيما يتعلق بالمراحل الأولية لمن إستطاع.

كما أن المستعمرين قد إنتزعوا مساحات كبيرة من الأراضى من أصحابها الأصليين وضمها إلى ممتلكات الأوربيين كما أنه أجبر المزارعين الأفريقيين على إتباع سياسة زراعية معينة تتمثل فى الإعتماد على محصول واحد للتصدير مع عدم تطوير الزراعة بحيث تسد حاجات الشعب من الموارد الزراعية الغذائية الأخرى. ولذا كانت الكثير من الدول الأفريقية تستورد مأكولاتها وهى صاحبة الأرض الزراعية من أوربا. وذلك قصد إستنزاف ثرواتها مع ترك الشعب الأفريقى يعيش على الكفاف، مما تنتجه الأراضى البور التى لا تصلح للزراعة الكثيفة أو لا تصلح إلا لإنتاج القليل جداً من المواد الغذائية. كما لم يكن يسمح للمزارع الأفريقى إلا بالأدوات البدائية التى كان يستخدمها الأفريقيون القدامى فى فلاحة الأرض، وقد نتج عن هذه

السياسة إفتقار السكان ونشر المجاعة بينهم برغم أن أراضيهم منتجة للمواد الغذائية.

وهكذا نكب الأفريقيون بالإستعمار والإستغلال ووصف الأطباء حالة المجاعة التى يعيش فيها السكان بأنها مزمنة وذلك لأن هذه المجاعة تصيب الأفريقى بمجرد أن تضعه أمه على أن هذه الحالة التى خضعت لها أفريقيا أكثر من مائتى سنة أخذت فى الإنقشاع التدريجى.

إنحلال النظام الإستعماري وإنحساره:

لم يحل عام ١٩٥٧م حتى أحرزت ست دول فى أفريقيا إستقلالها، وتلا ذلك نجاح أكثر من عشرين دولة أفريقية الحصول على الحكم الذاتى أو الإستقلال.

لقد كان المستعمر يعمل للقضاء على الثورات الوطنية ويتبع فى ذلك طريقتين ليحافظ على سيطرته وسلطانه، أولهما أعمال القمع المسلحة وإستخدام القوات المسلحة تسليحاً قوياً وتركيزها ضد نقطة معينة من النقاط الثائرة حتى يقضى على هذه النقطة أو المركز ويمثل به تمثيلاً فتهدأ الثورة فى المراكز الأخرى. والطريقة الثانية هى إفساد الحركة الوطنية السياسية عن طريق تفريق رجالها وتشتيتهم وإدخال الشك بينهم وكسب فريق من الزعماء أو جماعة من الذين يتمتعون بمستوى إجتماعى معين ومنحهم مركزاً ممتازاً فى البلاد حتى يصبحوا شركاء الإستعمار أو مساعدين تابعين له، مثل تشومبى الذى نصبه البلجيكيون فى الكونغو. ونقطة الضعف فى هؤلاء المارقين أن الشعب سرعان ما يكشفهم وينصرف عنهم باعتبارهم خونة فاسدين.

إن الدول الإستعمارية عندما تجد نفسها وقد واجهت حالة من التوتر

شديدة لا تستطيع معها القضاء على هذه الثورات تضطر إلى التسليم بأن هذه الثورات أكبر من طاقتها بعد أن فشلت قواتها فى القضاء عليها على الرغم مما تستخدمه من سلاح ومعدات حربية تفوق بكثير ما يستخدمه الوطنيون.

والواقع أن العجز الذى تشعر به الدول الإستعمارية لا يتمثل فى السلاح بل فى الرجال.

إفلاس الإستعمار:

أدرك الإستعمار الغربى بالرغم من تفوقه فى السلاح على الشعوب الثائرة بعجز شديد فى الأيدى العاملة حتى اضطر إلى إعلان قصوره فى مكافحة حركات التحرير. لقد واجهت القوى الإستعمارية حركات التحرير القوية فى المستعمرات وإقترابها من النصر، ورأوا ما تحمله رياح التغيير فى أفريقيا من بذور الموت للنظام الإستعمارى والإقتصاد الطفيلى والفساد السياسى الذى يسود الدول الإستعمارية فى أوربا وغيرها ومع ذلك يقول الإستعماريون، بأن أفريقيا هى القاعدة الرئيسية لغرب أوربا وإذن فلابد من إستمرار الإستعمار فى أفريقيا، لإعادة وبناء الدول الأوربية التى خربتها الحرب، ويقولون إن مستوى الحياة الرفيعة فى أوربا يعتمد إلى حد كبير على إستمرار تدفق المواد الخام والأيدى العاملة الرخيصة من أفريقيا ولا يمكن لأوربا أن تستغنى عن مصادر الثروة فى المستعمرات الأفريقية.

ولذلك فقد تشبث الإستعماريون بالدفاع عن بقاء الإستعمار فى أفريقيا مع تعديل فى التكتيك والتبديل فى الأسماء والمسميات فاستعاضوا عن الإستعمار بكلمات جديدة فيها تشويق وجاذبية ومن ذلك محاولتهم إثارة نخوة الأمريكيين لمساعدتهم فى سبيل الدفاع عما أسموه بالخطر الذى يكتنف المدنية الغربية والديمقراطية الغربية وإحترام الفرد وطريقة الحياة

الغربية والقيم الروحية الغربية بل مزجوا الدين بهذه الألفاظ البراقة وادعوا أن الدفـاع عن الإسـتـعـمـار هـو دفـاع عن التـراث المسـيـحى وهكذا قلبـوا الأوضاع حتى إستخدموا الروحانيات لتأكيد قبضتهم على مصادر الثروة فى المستعمرات.

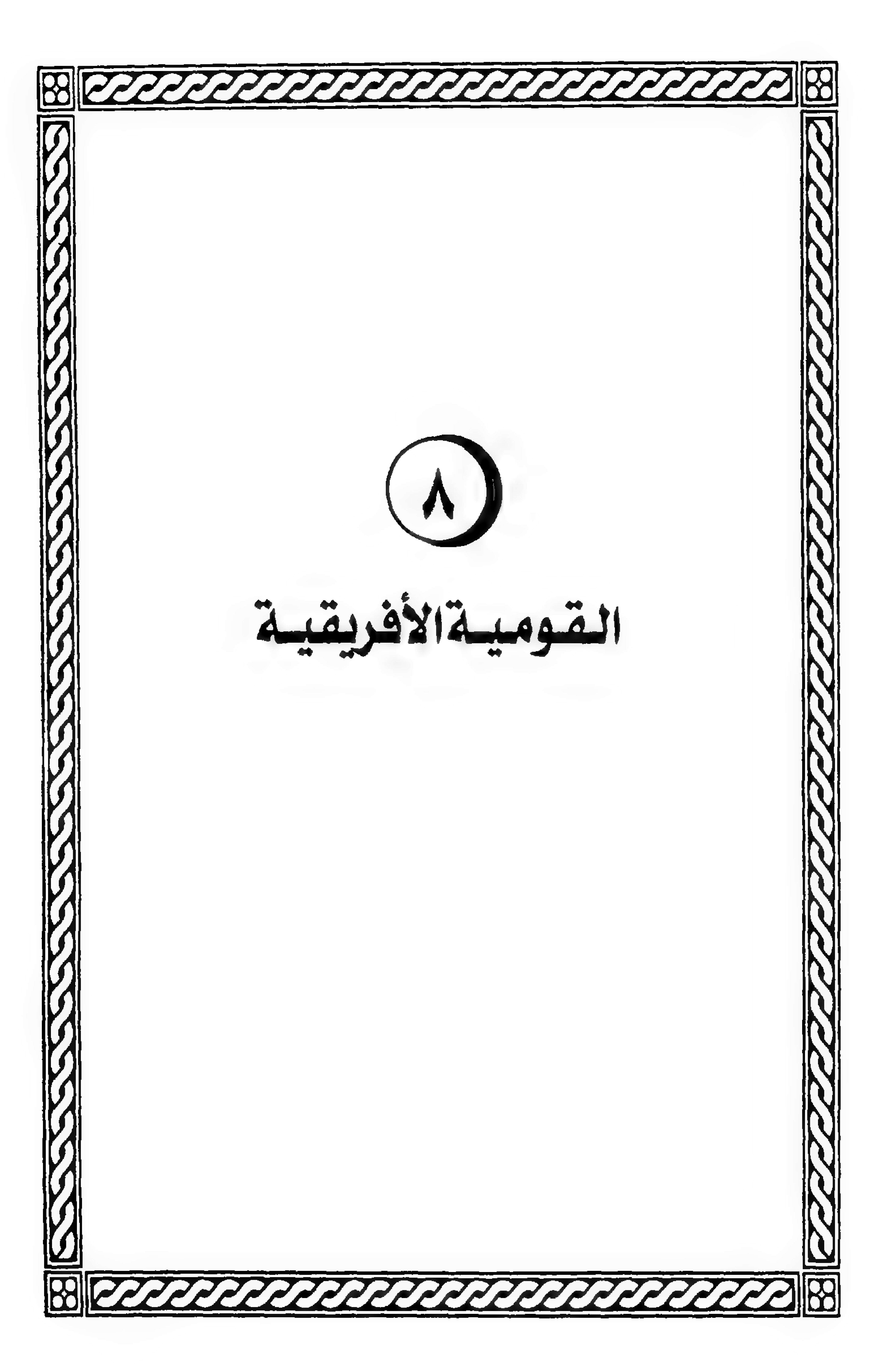
وكلما إزدادت أزمة الإستعمار عمقاً إزداد إلتجاء المدافعين عنه إلى النواحى الروحانية، ومن يفحص ما يستخدمونه من عبارات وقام بتحليلها تحليلاً جدياً وجد أنها سفسطة كلام لا يقوم على أساس من المعنى أو إشتراك فى الهدف أو تبرير نظرى أو تاريخى، وهذه الألفاظ الجديدة التى يلجأ إليها الإستعمار ليستر إستغلال الشعوب المستعبدة لم تستخدم إلا العهد الحديث، وقد قصد من ورائها أن تعيد إلى الأذهان الظروف الديمقراطية التى كانت سائدة أيام أفلاطون وغيره من فلاسفة اليونان أو ما نادى به روسو وشيكسبير من مبادئ فاضلة حتى يلبسوا إستعمارهم ثوباً جديداً بأسماء براقة.

المسميات الجديدة:

من أهم المسميات الجديدة التى يطلقها الإستعماريون على إستعمارهم، إدعائهم بأنهم يجلبون المدنية الغربية إلى الشعوب (المدنية الغربية أو طريقة الحياة الغربية). وهذا التعبير حديث فى ذاته والغرض من إستخدامه أنه يترك فى نفس المستمع أثراً طيباً عن سمو المدنية الغربية والتقدم الثقافى والإنسانى.

لقد كان طابع الإستعمار الغربى الإستبداد والتحكم والقسوة والعنصرية ومحاباة البيض على السود وإستخدامها القوة والعنف، والقتل من أجل الإبقاء على حكمها فى أفريقيا، والوقوف ضد تقدم الشعوب، ولم تعد هذه الدول الإستعمارية عنصراً من عناصر التقدم للشعوب، بل أصبحت أداة خطيرة

للقهر والتدمير للحضارة والثقافة وتأويل النظريات العلمية من أجل تبرير إستخدامها الآلات المدمرة للجماعة مثل القنابل الذرية أو شن حروب الإبادة للجنس البشرى. وهكذا تحولت الحضارة الغربية إلى رمز للتدمير والتخريب وإخضاع الشعوب للإستعمار الأجنبى. ولا يعادل هذا التدمير فى العصر الحديث إلا ما إستخدمه النازيون من نظرية تفوق العنصر الآرى وفى النظرية التى كانت تشير إلى سيادة الهون على جميع الشعوب فى العالم.



٨

القومية الأفريقية

القومية الأفريقية

القومية الأفريقية التى ظهرت، أشبه ما تكون بشجرة جذورها ضاربة بعمق فى الأرض، خاصة فى الدول التى أرضعت العالم رحيق حضارتها والتى حافظت على مشعل الحرية عبر الأجيال المتعاقبة. ولقد ساعدت الحرب العالمية الثانية على ظهور القومية الأفريقية كقوة واقعة يحسب لها حساب بعد أن إحتك الأفريقى العادى بغيره من الشعوب وعرف أن الحرب التى كانت تشنها فرنسا أو بريطانيا ضد ألمانيا، هى من أجل تثبيت دعائم الحرية فى بلادها، وتساءل الرجل الأفريقى إذا ما كان تسلط الألمان على غيرهم من الشعوب يعتبر جريمة فإن البريطانيين والفرنسيين هم أيضاً مجرمون لأنهم يتسلطون على الشعوب الأفريقية قهراً وعدواناً. ولقد ذكر أحد الأفريقيين من أبناء روديسيا أنه يكره تسلط الرجل الأبيض على الأفريقى لأن فرض السيطرة البيضاء على الأفريقى تعنى تحقير إنسانيته وإستغلاله وإذلاله. ونظرية السيادة التى يدين بها البريطانيون والفرنسيون إنما تتشابه إلى حد كبير جداً مع نظرية الصهيونيين الذين ينادون بأنهم شعب الله المختار وأنهم أفضل شعوب الأرض جميعاً ومن حقهم أن يسودوا العالم. ولقد جاء الإسلام فحطم هذه النظرية من أساسها، إذ أعلن أن جميع بنى البشر سواسية وأنه لا فضل لأحد على آخر إلا بما يفعله من خير فى سبيل الإنسانية والبشرية جميعاً.

لقد نفذ البيض الإستعماريون سياسة تسلط الرجل الأبيض على الأفريقى بخلقهم طائفتين من الناس، طائفة تحكم وطائفة محكومة، وأقاموا بذلك معسكرين متعاديين إذ يكره الحاكمون كل من يحاول مقاومة سلطتهم كما

يكره المحكومون طبقة الحكام التى تعمل على إستغلالهم إما لصالح هذه الطبقة وإما لصالح أسيادهم من البيض.

لقد كافح أبناء شمال أفريقيا ضد فرنسا وإنتهى بتحرير الجزائر بعد تونس ومراكش. كان هذا الكفاح من جانب أبناء أفريقيا الشماليين دليلاً واضحاً على أن نظام الفرنسيين قد فقد هيبته وجاذبيته أمام الشعوب الأفريقية بل إرتد إلى النقيض إذ راح الأفريقيون فى تونس والجزائر والمغرب يتمسكون بعروبتهم ويندفعون نحو الدول العربية الأخرى التى تشاركهم تقاليدهم ودينهم وعنصرهم ومشاعرهم وأهدافهم، كذلك إنتشرت روح مضادة لروح الفرنسة فى أفريقيا الغربية الفرنسية ومختلف مناطق أفريقيا الإستوائية الفرنسية.

الإستعمار والقومية الأفريقية:

الكونغو من أهم المناطق التى فرضت بلجيكا إستعمارها عليها وهو ينتج ٥٠٪ من يورانيوم العالم و٧٠٪ من الماس الذى يستغل فى الصناعات المختلفة، وكانت الكونغو قبل ثورة لومومبا تحكم حكماً مباشراً من بروكسل الأمر الذى جعل نظام الحكم فيها خاضعاً خضوعاً مباشراً للإستعمار البلجيكى.

قام نظام الإستعمار البلجيكى فى الكونغو على نفس النظام البرتغالى بمعنى تحويل الرجل الأفريقى شيئاً فشيئاً إلى رجل بلجيكى فى ثقافته وتفكيره وسلوكه الإجتماعى، وإذا ما جاز الإمتحان وبرهن على أنه أشد تحمساً لبلجيكا من البلجيكيين أعطى براءة خاصة تخوله حق التمتع ببعض الإمتيازات التى يتمتع بها البيض فى الكونغو.

وتتفق روح الإستعمار البلجيكى مع روح الإستعمار البرتغالى فشعار الإستعمار الغربى بعامة هو السيطرة الكاملة على الأرض الأفريقية، وكان

الأفريقى فى نظر المستعمر الغربى سلعة من السلع يتاجرون بها. فهو يعمل على تحطيم شخصية الأفريقى وكرامته الإنسانية ويدفع بغالبية الأفريقيين إلى الحضيض.

لقد عمل الإستعمار الغربى على أن يظل نظام التمييز العنصرى مستمراً ومتسلطاً على مقاليد الحكم تسلطاً مطلقاً. وتتمثل سياسة التفرقة العنصرية فى إخضاع الرجل الأفريقى لسيادة الرجل الأوربى.

لقد تحولت السياسة البريطانية عن السياسة الإستعمارية التقليدية بعد النكسات العديدة التى أصابتها فى أمريكا الشمالية والهند والملايو ومصر، فعدلت من سياستها لمحاولة كسب طائفة من الأفريقيين على حساب غالبية الشعب الأعظم عن طريق تخويل المستعمرة نوعاً من الحكم الذاتى مع إستبقاء السيطرة الفعلية فى أيدى الحاكم العام، وهو الرجل الأوربى أو أحد عملاء بريطانيا الأفريقيين على الحكم الذاتى داخل نظام الكومنولث البريطانى عن طريق تطبيق سياسة المشاركةفى الحكم. وتقول أن هذه ترمى إلى تمثيل جميع العناصر فى البلاد، داخل الحكومة المركزية ثم تزعم بأن هذه السياسة تعمل على إحلال الرجل الأفريقى محل الرجل الأوربى أو البعد عن السياسة الإنفرادية والإستئثار.

ولما فطن الأفريقيون إلى أن سياسة المشاركة ما هى إلا صورة من صور الإستعمار - أو على حد تعبير أحد البريطانيين - لا إن المشاركة تتمثل فى فارس يمتطى حصاناً والفارس هو الرجل الأوربى، والحصان هو الأفريقى، ولا يجمعهما غير السير فى الطريق الذى يرسمه الفارس.

إخترع البريطانيون تعبيراً جديداً هو تعدد الأجناس فى الحكم ولا تخرج النظرية الجديدة عن سياسة المشاركة إذ يستبقى الفارس فى يده زمام عدد من الأحصنة بدلاً من حصان واحد بمعنى أن الأجناس الأخرى التى تتكون

منها البلد سواء أكانت أصلية أو نازحة يتعين عليها أن تلقى بمقاليد الحكم فى يد الرجل الأوربى الذى يقودها كما يشاء.

إن بريطانيا عندما كانت تلجأ إلى التسليم بالحكم الذاتى فى بلد ما إنما تضمن فكرة تصفية الوطنية فى داخل البلد، إذ ترى فى وجود هذه العناصر خطراً يهددها ويهدد مصالحها الإقتصادية، وقد تكون التصفية عن طريق الإبعاد والتشريد والنفى، وقد تكون عن طريق إكتساب العناصر الوطنية وإغرائها بالمال والثراء لتنضم إلى ركب الإستعمار البريطانى فتصبح كالسائس الذى يرعى الخيل لسيده اللورد، ويهيئها له لمتطيها وقتما يشاء.

وجميع الدول التى خضعت للإستعمار البريطانى مرت فى هذه الظروف والتجارب القاسية. ففى مصر نفى عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول وغيرهم. وفى غرب أفريقيا سجن نكروما وأصحابه الوطنيون، وفى شرق أفريقيا عذب جومو كينياتا وغيره من الزعماء الوطنيين. وإذا ما اضطرت السياسة البريطانية إلى التسليم بنوع من الحكم النيابى فإنها تضع العراقيل حتى تضمن وجود غالبية من النواب خلصاء لها فى المجالس التشريعية.

وقد برعت بريطانيا فى إبتكار أنظمة الإنتخابات التى تعمل على تمثيل الوطنيين وإختيار العناصر المتلائمة مع السياسة البريطانية والمستعمرون البيض. والأوربيون فى أى مكان فى أفريقيا لا يختلفون عن بعضهم فجميعهم متفقون على التحكم فى الفرد الأفريقى. وهى سياسة كانت تعتبر تحدياً خطيراً للأفريقيين وكثيراً ما قوبلت بالتحدى خاصة وأن الرجل الأوربى على الرغم من إنحدار الإستعمار وأفول نجمه لا يزال يدين بنفس العقيدة، وينظر إلى الشعوب التى تحررت نظرته السابقة، الطامعة المستغلة والطمع والإستغلال الغربى لا يجب أن يعود لأفريقيا.

وإن كثيراً من المستعمرين الغربيين قد رحلوا عن أفريقيا عند إستغلال دولها، بعد أن وجدوا أن المساواة بين الأجناس والعناصر قد أصبحت حقيقة على الرغم منهم، ولم يستطيعوا تقبل هذه الحقيقة لأنها ضد طبيعتهم الممزوجة بالطمع والإستغلال.

وهكذا كان على الأفريقى الذى يستطيع أن يساعده لا لمصلحة إنما خدمة يقدمها الأخ لأخيه. وكان من نتيجة إمعان الإستعمار فى الإستئثار بالسلطة فى أفريقيا أن تحرك الأفريقى مطالباً بحقوقه خاصة بعد إحتكاكه بشعوب العالم الأخرى خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت الدوافع التى تحثه على المطالبة بحكم بلاده محاولة الإستعمار الغربى بإستمرار إذلاله وإلغاء ماضيه مما جعله يفكر فى حضارته السابقة وكيف كانت بلاده تحكم حكماً مستقلاً دون تسلط من الإستعمار البغيض.

إن من الدوافع التى حدت بالأفريقى أن يهب مطالباً بحقوقه ما لمسه فى المشروعات الإستعمارية الإقتصادية من غبن فقد كانت تطمع فى إستغلال الأفريقى وسرقة عرقه وتعبه بأقل الأثمان، وقد شعر الأفريقى بحقد مرير وهو يرى المستعمر الدخيل يقوم بنفس العمل الذى يقوم به ويتقاضى من الأجر أضعافاً مضاعفة بينما هو لا يجد كفاف العيش. وقد ترتب على ذلك قيام إضطرابات فى غينيا وغانا وكينيا وفى روديسيا وغيرها. وإلى تجمع العمال فى البلاد الأفريقية المختلفة، وهى الطبقات التى ذاقت أكثر من غيرها ظلم المستعمر. وكانت تجمعها وترابطها طبيعياً لدرء مصاعب الإستعمار وأضراره.

لقد وجد الأفريقى أن المستعمر الغربى ينشئ فى بلاده مجالس نيابية وبرلمانات وحكومات وفقاً لأمثاله من المستعمرين ولا يكون له فيها أى حق

إلا الإشتراك أو الإدلاء بصوته بينما تتناول هذه المجالس أخص خصائصه اليومية. ومن ثم وجد هؤلاء المستعمرين الذين يجلسون فى الهيئات التشريعية وغيرها إنما يكونون رابطة إستغلالية ويعملون على تأكيد حكمهم السياسى دون أن يكون له رأى فى القوانين التى فرضوها عليه، وقد أدى ذلك إلى كراهية شديدة للمستعمرين الذين يستأثرون بكل النفوذ والذين عملوا على نبذ الأفريقى إجتماعياً وثقافياً وعاملوه معاملة أحط من الحيوانات.



٩

الإستعمار وأسلوب الحكم

الإستعمار وأسلوب الحكم

كانت الممتلكات الفرنسية عند نشوب الحرب العالمية الثانية ضعف الأراضى البريطانية الخاضعة للحكم المباشر. ويعود الإستعمار الفرنسى إلى القرن السابع عشر م/ ١١هـ وإن تكن سنوات الجمهورية الثالثة قد تميزت بازدياد عدد المستعمرات ومساحتها إذ أضافت إليها قبل الحرب الثانية أفريقيا الغربية وأفريقيا الإستوائية ومدغشقر. كما عاصرت الجمهورية الثالثة أيضاً تأسيس المحميات الفرنسية فى الهند الصينية والمغرب وتونس.. وفى الشرق الأوسط كانت عصبة الأمم قد عهدت إلى فرنسا بالإنتداب على سوريا ولبنان، وفى أفريقيا على توجو لاند والكاميرون.

والعلاقة بين فرنسا والأراضى الواقعة فيما وراء البحار، إختلفت من عهد إلى عهد خلال المائة سنة الماضية، ولكنها تميزت دائماً بإدارة مركزية صارمة، ومقرها باريس ويشهد على ذلك الوضع قبل إستقلال الجزائر وغيرها، وما أن إنتهت الحرب العالمية الثانية حتى حاولت فرنسا كما حاولت بريطانيا اللعب بالألفاظ وراحت ترى فى كلمة إمبراطورية تجريحاً وإثارة للشعور الذى بدأت يقظته الحقيقية خلال السنوات السابقة للحرب. ثم تجسدت هذه اليقظة على هيئة ثورات صارمة بعد الحرب مباشرة واخترعت فرنسا تمويهاً لحقيقة إستعمارها كلمة زمالة تطلقها على علاقاتها مع مستعمراتها وذلك منذ منتصف القرن العشرين م/ ١٤هـ. وكانت فى ذلك الحين تقتضى أثر بريطانيا التى إبتكرت كلمة رابطة بدلاً من إمبراطورية، وهكذا تحولت بالنسبة لفرنسا محمياتها فى شمال أفريقيا إلى نوع جديد من الإستعمار - من ناحية الشكل فقط - وكانت فرنسا تتبع أيضاً نفس النظام الإستعمارى الرأسى إلى جانب الشكل الجديد الذى إحتفظ للمحمية بعلمها الوطنى وتشريعها

واحتفظ لفرنسا بالكلمة النهائية فى جميع الأمور عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين يرأسهم المندوب السامى أو الحاكم العام أو المقيم العام الذى كان يمثل حكومة باريس المستعمِرة.

واستمر الحال على هذا الوضع بين أخذ وشد طيلة أيام الجمهورية الفرنسية الرابعة التى حاولت إلباس الإستعمار الفرنسى عباءة جديدة إسمها الجماعة وظهر الإتحاد الفرنسى الإستعمارى نتيجة لظهور دستور فرنسا عام ١٩٤٦ وهو يختلف قليلاً عن الشكل الإمبراطورى قبل الحرب، وأول أشكال هذا الإختلاف أن الدستور وعد بمنح الرعوية الفرنسية للمنضمين إلى الإتحاد وبحقهم فى الجلوس إلى جانب الفرنسيين فى البرلمان الفرنسى، على أن تطبيق هذا النظام الذى لم تحاوله الإمبراطورية البريطانية قد إعتمد على التفرقة العنصرية والتمييز بين الأوربيين والأفريقيين ثم التمييز بين الأفريقيين الذين باعوا أنفسهم للإستعمار الفرنسى وهؤلاء الذين استمسكوا بحبل الوطنية.

ولم تنجح النظم الإنتخابية المزدوجة التى طبقتها فرنسا فى أى من المستعمرات وهى تشبه إلى حد كبير النظم التى حاولت بريطانيا تطبيقها فى مستعمراتها التى شاء سوء طالعها أن منيت بنكبة المستوطنين الأوربيين مثل روديسيا ونياسا لاند وكينيا وجنوب أفريقيا التى إنفصلت عن الإمبراطورية البريطانية.

ولم تنجح محاولة خلق الإتحاد الذى كانت تبغيه فرنسا نتيجة رفض المغرب وتونس الإعتراف به حيث أعلن إستقلالهما، كما قامت الثورة الجزائرية بعد إنتشار القومية الأفريقية، وإنهار الشكل الجديد من الإستعمار الفرنسى الذى فشل فى التعرف على حقيقة التيارات الوطنية الأفريقية.

وهكذا فشلت وتحطمت الإمبراطورية الفرنسية، كما تحطمت الإمبراطورية البريطانية.

لقد عمت الدول الأفريقية الحركة الوطنية، خلال السنوات الأربع التى عاشتها فرنسا تحت أقدام الألمان محتلة مهزومة، ثم جاءت تطورات الحرب العالمية الثانية ودخلت أمريكا الحرب، وإنصار الحلفاء.. على أن فرنسا بعد الحرب كانت تشعر بنقص شديد فى مصادر الثروة الطبيعية والبشرية نتيجة إحتلال الألمان لها وإيقافهم عجلة التطور، وبالتالى تعطل التطور فى المستعمرات ومن ثم لم تستطع فرنسا إستغلال المصادر الإنتاجية فى المستعمرات وحتى تدفع الديون التى عليها لرأس المال الأمريكى سمحت بالإشتراك الأمريكى فى إستغلال المستعمرات الفرنسية.

ومن الناحية السياسية كانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تعانى من ضعفها أمام أمريكا وعجزها عن معالجة شئون الشعوب المستعمرة، وكان نظام الحكم فى المستعمرات مركزية مطلقة تجعل من فرنسا الرأس المفكر دون إعطاء أى حق لأبناء الشعوب المستعمرة فى تولى أية مناصب ذات مسئولية. وقد بدت تلك الظاهرة واضحة فى تونس والجزائر والمغرب قبل الإستقلال، وترتب على تلك السياسة الفرنسية أن تحول الإقتصاد فيها للشركات الفرنسية الإستغلالية ثم تحولت الشركات الفرنسية إلى جماعات سياسية قوية. وهذا ما نكبت به الجزائر بنوع خاص.. على أن هذه العوامل مختلفة لم تكن لتقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق مطامح الأفريقيين القومية والتى عصفت أخيراً بالقيود الإقتصادية والإدارية والسياسية التى فرضتها فرنسا على مستعمراتها رغم أن هذه القيود كانت تعتبر فرعاً من أصول قوية فى فرنسا حتى أن بعض المؤسسات الموجودة فى المستعمرات كانت تعتمد

فى حياتها على التجارة مع فرنسا دون أن تبحث لها عن أسواق خارجية، تأتى بعائد أكبر من السوق الفرنسية.

لقد كانت جميع المؤسسات الإقتصادية فى المستعمرات تعتمد على الفنيين ورأس المال الفرنسى وذلك إلى جانب قصر المهن الحرة كالطب والتعليم والمحاماة وغيرها على الفرنسيين وحدهم.

إتحاد شرق أفريقيا :

كان للحرب العالمية الثانية أثرها فى إهتمام بريطانيا بفرض وحدة ما على دول شرق أفريقيا. خاصة وأنها قد وجدت متاعب جمة نتيجة دخول إيطاليا الحرب فى عام ١٩٤٠م مما أثر على ممتلكات شرق أفريقيا، وهدد بالخطر، وقد إنعكس ذلك على الإنتاج الحربى فى هذه المنطقة وعلى قدرتها على تموين بريطانيا بالرجال للخدمة الحربية. وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى كانت بريطانيا قد أدركت وجوب تنسيق الإدارات المختلفة بين كينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا تنسيقاً يمكن الإعتماد عليه فى الأزمات ولكنها فى نفس الوقت كانت مقيدة بالقواعد الدستورية التى تعمل بمقتضاها كل بلد من هذه البلاد.

لقد تسببت اللامركزية التى كان يتسم بها نظام الحكم فى شرق أفريقيا فى فشل مؤتمر الحكام ومجلس الإنتاج والتموين فى تحقيق الوسائل السريعة لتحويل أفريقيا إلى وحدة مجتمعة تساهم مساهمة فعالة فى الأزمات مما أدى إلى إرتباط شديد وتعطيل للجهود الحربية. ومما ساعد الحكومة البريطانية على إعادة بحث الوضع فى هذه المنطقة أن الزعماء الأوربيين وخاصة فى كينيا كانوا يرون أن الوقت قد حان لتوحيد المناطق المختلفة وأن الإدماج الإقتصادى يمكن تحويله إلى إدماج سياسى وتكوين دولة موحدة وبالفعل

أصدرت حكومة العمال فى ديسمبر ١٩٤٦م/ ١٣٦٦هـ كتاباً أبيض كشفت فيه عن رغبتها فى تكوين إدارة مشتركة فى شرق أفريقيا وتخطيط سياسة متناسقة للتنمية الإقتصادية والمواصلات والبحث العلمى.

واقترحت لذلك تكوين جمعية تشريعية من ١٢ عضواً رسمياً، ٢٤ عضواً غير رسمى: ستة من الأوربيين وأربعة يختارهم الحاكم العام، وستة من الهنود وستة من الأفريقيين وعضوين عن العرب.

على أن هذا المبدأ فى المساواة بين الطوائف الثلاث الأولى لم يكن عادلاً بالنسبة للأفريقيين أصحاب الأغلبية ولقد عارضت المشروع أوغندا وتنجانيقا وفى نفس الوقت عارض المشروع الأوربيون بشدة نظراً لأنه وضع بدون إستشارتهم، وكانوا يخافون أن يتمسك الأفريقيون بمبدأ المساواة ويتمسكون به فى كل مناسبة وخاصة المجالس التشريعية والسياسية، وتقدموا بإقتراحات مضادة تتلخص فى إنشاء مجلس دائم فى شرق أفريقيا بدلاً من اللجنة العليا والجمعية التشريعية مدته أربع سنوات وأن يتكون هذا المجلس من رئيس مستقل والحكام الثلاثة وثلاثة أعضاء رسميين من كل مجلس تشريعى يعينهم الحاكم وأربعة أعضاء غير رسميين من كل مجلس تشريعى يعينهم الحاكم أيضاً، ونادوا بأن تنحصر سلطة المجلس فى الإشراف على الإدارات المشتركة، ولا يقر المجلس قراراً إلا بعد موافقة ٨٠٪ من أعضائه.

ولكن الطوائف الأخرى عارضت المشروع وتقدمت وزارة المستعمرات البريطانية فى عام ١٩٤٧م باقتراحات معدلة بالنسبة للجمعية التشريعية بحيث أصبحت نسبة الأعضاء الرسميين إلى غير الرسميين ١٠ : ١٣ بدلاً من ١٢ : ٢٤ وقد قابل الأفريقيون والهنود بفتور كبير حيث أنهم يعلمون أن الأوربيين كانوا يستأثرون بأغلبية المقاعد، وبذلك إنقلب مناصروا المشروع الأول إلى معارضين والمعارضون إلى مناصرين.

وقد وجد الأوربيون فى كينيا وتنجانيق فى تعديلات على ١٩٤٧ مكسب كبيراً لهم حيث ضمنت لهم أغلبية فى المجالس التشريعية، بينما عارضه الأفريقيون والهنود معارضة كبيرة. وذلك أصدر وزير المستعمرات البريطانى فى أول يناير ١٩٤٨ أمر بتنفيذ المشروع المعدل ونص على أن مهمة اللجنة تنحصر فى إدارة البريد والتلغراف فى شرق أفريقيا. واستئصال ذبابة التسى تسى والإشراف على المجلس الصناعى. ويتبين من مهام اللجنة العليا أنها أخذت تحتل مركز السيادة بالنسبة للجمعيات التشريعية. بمعنى أن هذا النظام الجديد كان يخفى فى طياته نظاماً إتحادياً مستتراً.

ولم ينجح هذا النظام لأن التحفظات التى إقترنت به قد أخرجت البغضاء الإقليمية إلى حيز الوجود وأن الشك والعداوة ظهرتا بين جميع الطوائف ومع ذلك إستمرت بريطانيا فى المشروع حتى عام ١٩٥٦م عندما قررت زيادة عضوية الجمعية التشريعية من ٢٣ إلى ٣٣ عضواً. ومع ذلك فإن الريبة فى مطامع الأوربيين فى الإتحاد قد غلبت على كل ما عداها خاصة وأنهم كانوا يسيطرون سيطرة إقتصادية على كينيا وأنهم كانوا يتعصبون لطائفتهم. ولعل وجود هذه اللجنة من الأسباب التى أدت إلى الثورة الكينية عام ١٩٥٢م.

وقد إزدادت البغضاء بين الطوائف المختلفة ولكن ذلك لم يمنع وزير المستعمرات البريطانية فى يوليو ١٩٥٣م من أن يعلن أن بريطانيا تتجه بهذا الإتحاد إلى إتحاد سياسى إلا أوغندا عارضت الإنضمام إلى هذا الإتحاد الذى يهدد أملها فى الحكم الذاتى لأن أوغندا إذا ما دخلت فى إتحاد شرق أفريقيا فإن مصيرها سيكون معلقاً بمصير كينيا التى يسيطر عليها المستوطنون. هذا فضلاً عن أن رجال الأعمال المحليين فى أوغندا يخشون منافسة كينيا الإقتصادية.

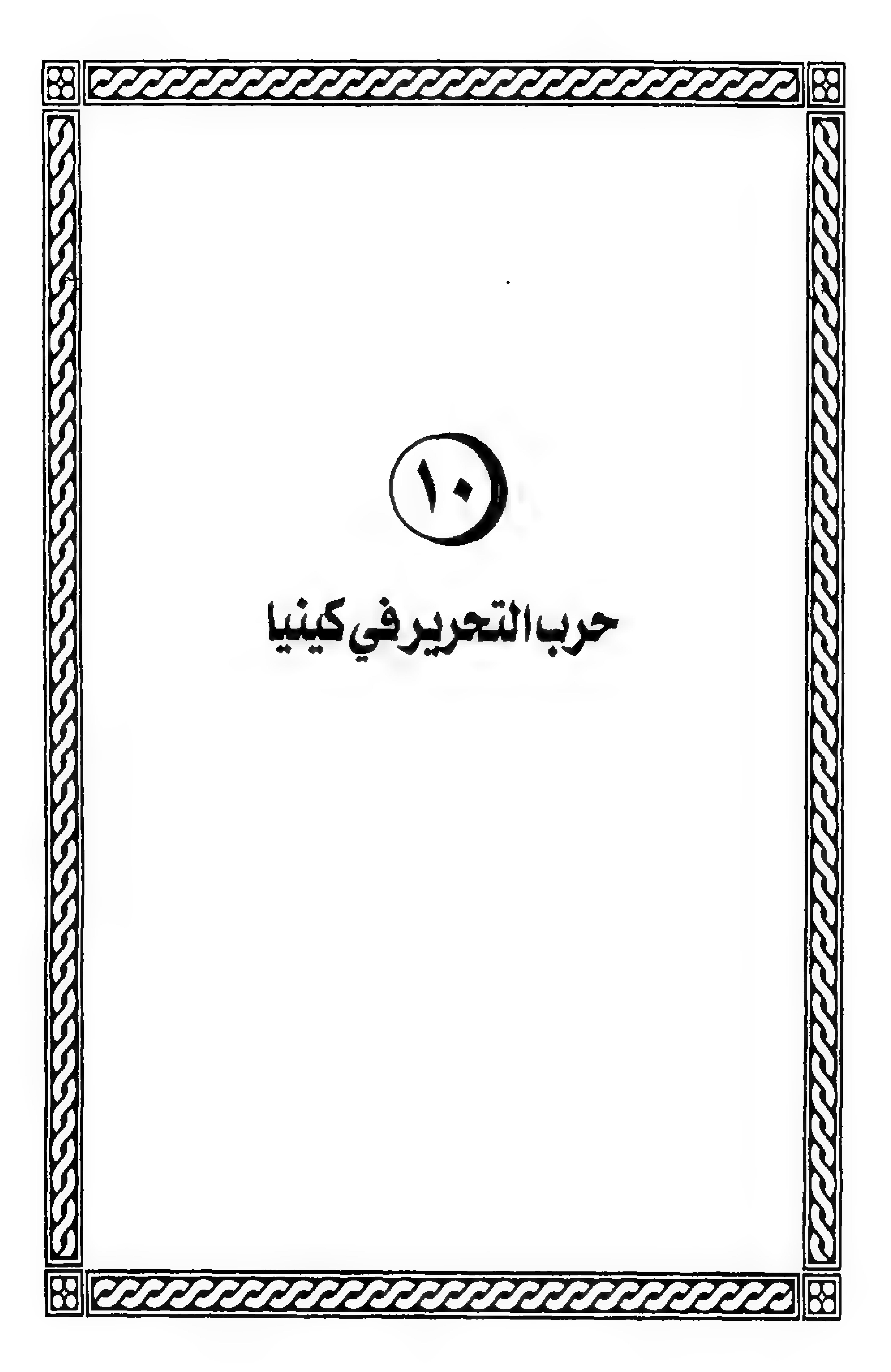
ولقد تدخلت الأمم المتحدة نظراً لأن تنجانيقا كانت تحت الوصاية

وبذلت جهوداً كبيرة لإحتفاظ تنجانيقا بشخصيتها الإقتصادية ووجهت نقداً مريراً للمجلس الصناعى بشرق أفريقيا، وهذا المجلس كان قد أمر بأنه لا يجوز لأى شخص أن يعمل فى صناعة القطن أو الصوف أو الخزف دون الحصول على ترخيص من المجلس الإقتصادى بمعنى إحتكار هذه الصناعات لبعض المستوطنين البيض. ومن جهة أخرى إهتمت الأمم المتحدة بتأكيد حرية تقرير المصير للمناطق شرق أفريقيا. وذلك نتيجة للشكوك التى أظهرها الأفريقيون لممثلى الأمم المتحدة وبعثاتها تجاه اللجنة العليا والسيطرة الأوربية فى كينيا وخوف تنجانيقا (تنزانيا) على مستقبلها.

وحتى عام ١٩٦٣م بدأ أن إتحاد شرق أفريقيا غامض بعض الشيء إذ أن النظام الإتحادى قد أصبح معلقاً على رغبة شعب كل منطقة من هذه المناطق ويرجع هذا الغموض إلى أن المستوطنين الأوربيين يحتلون مكان الصدارة فى الإقتصاد المحلى ومن ثم فإن الشكوك لابد وأن تتزايد تجاه مطامعهم الإستغلالية الأمر الذى يؤدى إلى عدم تمسك شعوب شرق أفريقيا بالنظام الإتحادى ولكن إذا ما خلصت هذه البلاد للأفريقيين، وإذا ما تنازل البعض عن مآربه الشخصية فى الرياسة فإن الإتحاد لابد وأن يتم بشكل أو بآخر إذ بدأ الأفريقيون يشعرون بأن مستقبل الأقاليم الثلاثة – كينيا وتنجانيقا وأوغندا – واحد إن خيراً فخير وإن شراً فشر. ولن تنفصل دولة من دول شرق أفريقيا الإستقلال الكامل إذ أن ذلك من الأمور الصعبة فأوغندا مثلاً تعتمد على اللجنة العليا فى إدارة الخدمات الحيوية التى لا تستطيع أن تقوم بها بنفسها، وكينيا تستمد التيار الكهربائى المتولد من مساقط أوين، وبدهى أنه لا يمكن قطع هذه الإتصالات كلية، أضف إلى ذلك أن الأفريقيين فى المناطق الثلاث قد أصبحوا يهتمون إهتماماً شديداً بمشاكل بعضهم البعض السياسية

ويرون أن مستقبلهم السياسي واحد. وقد تؤدى هذه الروح على مسير الأيام إلى مولد نظام إتحادى له طبيعة جديدة.

كما أن الإندماج الأفريقى فى كل إقليم يوماً بعد يوم فى الحياة السياسية لابد وأن يزيل الشكوك التى تفـصل كل إقليم عن الآخـر. ولاشك أن الأفريقيين يرحبون بالنظام الإتحادى إذا ما وثقوا بأن النفوذ الإستعمارى فى السياسة الإقتصادية لم يعد له وجود.



١٠

حرب التحرير في كينيا

حرب التحرير في كينيا

تعتبر كينيا مثلاً على الإستعمار فى أبشع صوره، لقد أجبرت الإدارة البريطانية الشعب الكينى على ترك أراضيه ثم حشرته حشراً فى مناطق محجوزة لا يكفى إنتاجها لداود من عليها. فضلاً عن نظام ضريبة الرؤوس وهو أحط نظم الضرائب، والهدف من ذلك هو توفير أكبر عدد من الأيدى العاملة الرخيصة لخدمة المزارعين المستعمرين الدخلاء، بالإضافة إلى جانب السخرة التى يفرضها القانون على الأهالى فتحتم عليهم العمل مدة شهرين دون أجر.. وقد اضطر الكينيون الذين لم يستطيعوا دفع ضريبة الرؤوس إلى ترك مزارعهم فترة من الزمن وعرض أنفسهم على المزارعين المستعمرين بأجور أقل من سد الكفاف.

ولقد حقق المستعمرون أرباحاً خيالية بإستغلال الأفريقيين، ليس فى كينيا فحسب بل فى كل أفريقيا. فضلاً عن ذلك فقد حرم الأفريقى من أبسط حقوقه الإجتماعية وهو التعليم. لقد بلغت نفقات التعليم للطفل الأوربى أكثر من مائة جنيه بينما لم تزد على جنيهين إثنين بالنسبة للقلة القليلة من الأطفال الأفريقيين الذين سمح لهم بتلقى العلم فيها.

وقد تبع هذا النظام الإجتماعى المجحف القائم على عبودية الشعب الأفريقى للأوربيين المستغلين نظام سياسى مماثل تطور فى عام ١٩٦٢ إلى مجلس تشريعى ليس له سلطة يرجع فى الرأى إلى الحاكم العام وإلى المجلس التنفيذى الذى يعينه هذا الحاكم العام ويمثل الأفريقيين الذين يبلغ عددهم ستة ملايين نسمة ١٤ نائباً، بينما يمثل الآسيويين الذين يبلغ عددهم ١٦٠ ألف شخص ستة أعضاء والأوربيين الذين لا يتجاوز عددهم أربعين ألف نسمة أربعة عشر نائباً جانب ١٦ نائباً غير منتخب يخضعون من الناحية

العملية لإختيار الحاكم العام. هذا نوع الديقراطية الذى تنفذه بريطانيا فى مستعمراتها.

وعلى الرغم من هذه العبودية التى يخضع لها الأفريقيون وعلى الرغم من سياسة التخريب التى يفرضها البريطانيون على كينيا لم يتوقف الكينيون عن كفاح ونضال ضد المستعمر من أجل بلدهم وقد قوبل كفاح الشعب الأفريقى بالشدة والقسوة من المستعمر الطامع فى خيرات أفريقيا وتسخير شعوبها.

وفى عام ١٩٥٢م/ هـ تحول الشعب الأفريقى الكينى إلى طريق المسالمة عندما تقدم إلى مجلس العموم البريطانى بعريضة الدعوى الخاصة بالأراضى المغتصبة. لم تقابل هذه الخطوة المسالمة من شعب كينيا إلى مجلس العموم البريطانى بالإستجابة بل اعتبرها البريطانيون جرأة ووقاحة، وكانت النتيجة أن وجهت الإدارة البريطانية جيوشها الجبارة ضد الأفريقيين العزل لتأديبهم ثم أغلقت جميع المدارس الأهلية التى كانت تقوم بتعليم أكثر من ٦٢ ألف طفل أفريقى من أموال الأهالى الأفريقيين ودون أى عون من الحكومة البريطانية المستعمرة.

ثم ألقت الإدارة البريطانية القبض على زعماء إتحاد كينيا الأفريقى، وحلت الهيئات الوطنية وحاولت الإدارة البريطانية تبرير أفعالها بأن ما قامت به كان ضرورياً لمكافحة موجة الإجرام الذى كانت تقوم به جماعة الماوماو، ومدعية أن إتحاد كينيا الأفريقى كان يعمل لها غطاء.

ورداً على حركة الإرهاب والتخويف الإستعمارية تشكلت الجمعيات السرية لمقاومة الإستعمار الغربى الذى لم يتورع عن إعلان الأحكام العرفية، بحجة أنها لمكافحة ما تقوم به جماعة الوطنية التى أطلقوا عليها «الماوماو»،

مع أن الأرقام البريطانية الرسمية كانت تؤكد فى إنحسار عدد الجرائم فى البلاد الأفريقية يوماً بعد يوم. وهذا ما ينفى مزاعم الحكومة البريطانية ضد الشعب الكينى.

لقد فاقت أعمال البريطانيين فى كينيا ضد الأهالى الكينيين، ما قام به النازيون من إرهاب شديد عم شعب كينيا دون الدخلاء من الإستعماريين.

وفى عام ١٩٥٤م/ ١٣٧٤هـ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم البريطانى أنها ألقت القبض على ما يقرب من ربع مليون أفريقى فى خلال حملاتها العسكرية ضد شعب كينيا التى إستخدمت فيها أكثر من ١٢ كتيبة عسكرية وأسطول كامل من سلاح الطيران وتشكيلة من رجال الشرطة بلغ ١٢ ألف جندى، وقد بلغ عدد من قتلهم البريطانيون من الكينيين ستة آلاف وستمائة وإعتقال الآلاف من الزعماء لوطنيين.

وفى عام ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ أعلنت حكومة كينيا أن عدد المعتقلين قد زاد ٤٩ ألف رجل بخلاف ثمانين ألف أسير واعترفت بأن الحالة فى كينيا لا تزال بعيدة عن الإستقرار وأن الثورة لا تزال تلقى تأييد الشعب الأفريقى فى كينيا. ثم قامت الحكومة البريطانية بتحويل غالبية المسجونين إلى السخرة للعمل فى إقطاعات المزارعين المستعمرين أو مشروعات الحكومة.

لقد كان من الأمور العادية فى كينيا أن يختفى رب العائلة أو إبنه الأكبر وأن تختفى النساء والأطفال وأن يجد الناس فى الصباح جثث أصدقاءهم مطروحة فى الشوارع. لقد كان من الأمور العادية أن يعلق البريطانيون المشانق فى أسواق المدينة وأحيائها الوطنية أو أن يزجوا بشباب كينيا الناهض فى معسكرات الإعتقال والسجون حيث لا يخرجون منها أحياء حتى لا ينضموا إلى الحركة الوطنية.

لقد كان من الأمور العادية التى تحدث كل يوم أن ينزل البريطانيون بالقرى عقاباً جماعياً فتدعها مدافعهم أو تمطرها طائراتهم بالقنابل من الجو وكأنهم فى سباق للصيد، وليس أمام شعب زعزل مسالم لا يهتم إلا بالحصول على قوت يومه. وكان البريطانيون يهاجمون المدن والمزارع ويجمعون الأفريقيين ثم يسوقونهم كالماشية إلى المعتقلات والسجون، وإذا تمكن بعضهم من الفرار إلى المناطق المجاورة أغاروا بدباباتهم وعساكرهم على هذه المناطق وأنزلوا بجميع أهلها الدمار والخراب وصادروا ما بها من حبوب وطعام وإذا ما تمكن أحدهم من الهرب إلى الجبال أو الغابات قامت قاذفات القنابل بالتفتيش عليهم وضربهم، ولقد سجلت البلاغات العسكرية أسبوعاً بعد أسبوع صفحة رهيبة من القتل المتعمد والمذابح ومن ذلك أن القوات البريطانية أظهرت شجاعتها وبسالتها فى إحدى غاراتها على قرية مسالمة فقتلت مائة شخص، وقد وصف البلاغ الحربى هذا النصر الفريد الذى سجله البريطانيون بأسلحتهم الأوتوماتيكية ضد الأفريقيين الذين لا يمتلكون سلاحاً فى العبارة التالية. «الأسبوع الماضى كان من أنجح الأسابيع منذ بداية الطوارئ» قتل البريطانيون ١٠٢ أفريقياً، أى فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٣م. وفى نوفمبر ١٩٥٣ قام البريطانيون بعملية إبادة ضد الشعب الكينى حيث بلغ عدد القتلى من الأفريقيين ٣٠٥ و ٤٩ من الجرحى والأسرى مما يؤكد أن المقصود من العمليات العسكرية الإبادة.

ففى الربع الأخير من عام ١٩٥٣م صدرت الأوامر إلى القوات البريطانية فى المناطق المحرمة على الأفريقيين، بإعتقال أى شخص تراه من الأفريقيين أو قتله إذا حاول الهرب.

والأغرب من ذلك أن البريطانيين وضعوا جائزة قدرها خمسة شلنات لكل رأس أفريقى، وكان من نتيجة هذا القانون البربرى الجائر أن هاجم

البريطانيون المدنيون أفراد الشعب الكينى العزل وشرعوا فى قتل أكبر عدد ممكن من الأفريقيين فى عملية صيد مباحة وكأنهم وحوش ضارية.

وهكذا راح البريطانيون يتبارون فى قتل أكبر عدد ممكن من الأفريقيين حتى يجمعوا أوفر كمية من الشلنات ليحتسوا بها الخمر فى المساء وقد تجمع الكينيون وإتفقوا على أن يتّحِدوا لمقاومة المستعمرين الإرهابيين الذين أباحوا لأنفسهم قتل الأبرياء من الأفريقيين دون ذنب جنوه. فكان إتفاق الأفريقيين على الإتحاد للمقاومة ضد المستعمر الدخيل وقد بلغت شدته حداً لم يسبق له مثيل حتى إنتشر خبر مقاومة المستعمرين فى جميع أنحاء العالم وبدأ الأحرار فى كل مكان يعلنون تأييد الشعب الأفريقى فى كفاحه ضد هؤلاء المستعمرين الغربيين الدخلاء.

وفى مارس ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ عرض المجلس التشريعى الكينى كما عرض جيش التحرير الزراعى المفاوضة مع الحكومة البريطانية لإيقاف إطلاق النار والوصول إلى تسوية سياسية معلناً أنه لا يمكن الوصول إلى حل للمشاكل الكينية بدون إباحة الحريات وتمتع الكينيين الأفريقيين بحكومة مستقلة، ولكن الحكومة البريطانية رفضت العرض متمسكة بوجوب تسليم جميع الزعماء الأفريقيين أنفسهم.

على أن فشل بريطانيا فى الحرب الكينية ولاسيما إخفاق القادة العسكريين البريطانيين فى حملتهم العسكرية الإرهابية وعدم إستطاعتهم تحطيم معنوية الشعب الكينى أدى ذلك كله إلى إعتراف دوائر عديدة بأن الحل الوحيد الذى يمكن أن يطبق فى كينيا هو إلغاء الأحكام العرفية ومنح الهيئات السياسية حريتها حتى تستطيع أن تهيئ الشعب الكينى للوصول إلى حريته وإستعادة الأراضى المغتصبة.

ومنذ عام ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ وحتى إستقلال البلاد حاول البريطانيون

حمل الكينيين تارة بالسياسة وتارة بإستخدام الشدة بقبول مطالب المستعمرين المستوطنين والذين هم فى حقيقة الأمر أصل البلاء وهم الذين أضعفوا من تقدم البلاد لجشعهم والسيطرة على الحكم، وحرمان الأفريقيين من مزاولة حقهم المشروع. ولقد اضطر البريطانيون إلى الإفراج عن الزعيم الكينى جومو كينياتا وهم يأملون فى إتباع سياسة معتدلة ولكنه أصر على عودة الأراضى المغتصبة إلى أصحابها الأفريقيين. إلا أن البريطانيين لم يستجيبوا لمطالب الزعيم الكينى حتى أرغمتهم حرب التحرير الكينية، التى مكنت الشعب الكينى من الوصول إلى حريته وحكم بلاده بنفسه، بعد إعلان إستقلال كينيا فى ١٢/١٢/١٩٦٣م/ ١٣٨٣هـ وتبعتها حركات التحرير الأفريقية حتى تحررت كل أفريقيا وخروج المستعمر الغربى مدحوراً.



١١

حرب التحرير في مصر

حرب التحرير في مصر

مرت مصر فى تجارب عديدة منذ أن إحتلها البريطانيون فى عام ١٨٨٢م/ ١٣٠٠هـ قبل أن تتمكن من الحصول على إستقلالها فى عام ١٩٥٤م/ ١٣٧٤هـ وتثبيت دعائم هذا الإستقلال عن طريق تأميم الشركات والمصالح الأجنبية بعد العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر عام ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ.

وقد صاحبت الظروف والتجارب التى مرت بها مصر والدول الأفريقية المجاورة والبعيدة وبأشكال جديدة. وقد حاول البريطانيون فصل الروابط التى كانت تجمع بين مصر وبلاد الشام فى الشمال الشرقى غير أن هذه المحاولات التى بدلتها بريطانيا لم تجد قبولاً بين المصريين وظلت البلاد تنفعل فيه المشاعر المناهضة للإستعمار ومن ثم توالت الثورات حتى عام ١٩٥٢م/ ١٣٧٢هـ عندما قامت الثورة بعد مهزلة فلسطين عام ١٩٤٨م/ ١٣٦٨هـ. وهى التمثيلية التى إشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وأمريكا لغرس جماعة من اليهود الصهاينة المشردين وسط العالم العربى وإقامة دولة على غرار جنوب أفريقيا تكون نقطة إرتكاز للإستعمار فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كانت بريطانيا صاحبة الإنتداب على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى وقد إتسمت سياستها بالضرر إذ وقعت إتفاقية مع زعماء العرب تعرف باسم إتفاقية مكماهون، تنص على تمتع العرب بإستقلالهم بمجرد أن تضع الحرب العالمية أوزارها.

وفى نفس الوقت تقريباً قام وزير خارجية بريطانيا وذلك فى عام

١٩١٧/ ١٣٣٦هـ بإصدار إعلان تحبذ فيه بريطانيا قيام وطن قومى لليهود فى فلسطين. وعلى الرغم من أن هذا الوعد لا يقوم على أساس قانونى لأن بريطانيا لم تكن صاحبة الكلمة فى فلسطين كما أن فلسطين لم تكون دولة محتلة تخضع لإشراف بريطانيا هذا فضلاً عن أن بريطانيا وفرنسا عقدتا فى نفس العام إتفاقية سايكس بيكو لتوزيع الأسلاب بينهما وتحديد مناطق النفوذ فى شمال أفريقيا والشرق العربى.

ولقد واجهت إنجلترا فى مصر منذ عام ١٩٢٨م/ ١٣٤٧هـ الثورات تشتعل بين حين وآخر، وظلت الثورة مستمرة ضد الإحتلال البريطانى حتى اضطرت بريطانيا عام ١٩٢٢م/ ١٣٤١هـ بعد ثورة عنيفة إلى إعلان إستقلال مصر وكان الإستقلال صورياً حيث إحتفظت لنفسها بحقوق وإمتيازات منها حماية الأجانب وتحويل البلاد إلى قاعدة عسكرية وحماية قناة السويس المصرية وغير ذلك.

وكانت إنجلترا تأمل بعد عام ١٩٢٢م فى أن تخلق بمصر جيلاً من الزعماء يميل إلى البريطانيين ويعمل على الإتصال معهم ويحمى مصالحهم وإحتكاراتهم وفى سبيل ذلك لجأت إلى سياسة التفرقة بين المصريين حتى تضمن السيادة لنفسها والوقوف موقف الحكم بين الأطراف المتنازعة. ولقد شجعت النظام الملكى الفاسد على إستحواز أكبر سلطة ممكنة، كما شجعت على تكوين الأحزاب المتنافرة، وأقامت جماعة من الإقطاعيين فى الزراعة والصناعة تعمل بالإتفاق مع المصالح البريطانية.

أما الشعب نفسه فكان يئن من فرط ما حط عليه من فقر وجهل وفرض، حتى جاء الوقت الذى شعر فيه الناس باليأس والقنوط وهبوا على بكرة أبيهم ينادون بالإصلاح وطرد المستعمر. وهكذا ظهر جيل جديد من الشبان المتمردين على الأوضاع الفاسدة المدركين لحقيقة الواقع من أن نظام الحكم

يقوم على فساد وأن البرلمانات الصورية التى أوجدها الإستعمار إنما هى تخضع لهوى القصر تارة وللحزبية المتفشية تارة أخرى وللأجنبى المستعمر تارة ثالثة وأيقن هؤلاء الشبان بأن بلادهم تحتاج إلى ثورتين: الأولى ضد الإستعمار والثانية ضد الإقطاع. وأنه ليس من الممكن إجراء أى إصلاح قبل القضاء على النفوذ الأجنبى والقيادات الحزبية الراكدة التى أوجدها الإستعمار.

قام هذا الجيل من بين طبقات هذا الشعب التى كانت تهتم بالجيش باعتباره هيئة مستقلة لا تخضع للتيارات الحزبية الداخلية ولا تهتم إلا بخدمة السواد الأعظم من الأمة، ولقد لمس هذا الجيل من الشباب الذل سواء فى الحياة المدنية أو العسكرية، فقد كانت المناصب وقفاً على أبناء الطبقة الغنية السائرة فى ركب الإستعمار، كما كانت القوات المسلحة خاضعة لبعثة أجنبية تتحكم فيها سواء من ناحية التسلح أو التدريب، ووجد الضباط من أبناء الطبقة المتوسطة أن الجيش الذى كانوا يظنونه أبعد ما يكون عن التيارات السياسية إنما أريد به أن يكون فى خدمة المستعمر، فقد كانت تصدر إلى ضباطه الأوامر بالتدخل ضد إخوتهم المدنيين الذين كانوا يشتركون فى المظاهرات إحتجاجاً على نفس الظروف والأوضاع الخاطئة السائدة فى البلاد، وهكذا ثارت هذه الجماعة من الضباط العاملين فى ٢٣/ يوليو ١٩٥٢م/ ١٣٧٢هـ من أجل تحقيق الإستقلال الحقيقى للبلاد ومن أجل إدخال الإصلاحات الإجتماعية أو الإبتعاد بالبلاد عن المؤامرات الدولية. ولقد إزداد الترابط بين هولاء الضباط الأحرار نتيجة حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨م/ ١٣٦٨هـ ضد المستوطنين الشرازمة الذين أوجدتهم بريطانيا وفرنسا وأمريكا بعد أن خاضوا معاً معركة بأسلحة فاسدة قامت بريطانيا بتوريدها للجيش المصرى حتى تقضى على أفراده، إذ كانت تنطلق القذيفة

من البندقية إلى الوراء لا إلى الأمام. ومما زاد فى حفيظة هؤلاء الضباط أن الدول الإستعمارية فرضت على مصر هدنة بالقوة حتى تستطيع تموين اليهود الصهاينة فى فلسطين بكميات جديدة من الزخيرة والذخائر بعد أن كادت الهزيمة تحط بهم مع منع الأسلحة عن مصر حتى لا تستطيع تحرير فلسطين العربية من أولئك المستوطنين الدخلاء. وهكذا إستطاعوا إغتصاب فلسطين وبعدها طردوا أصحاب البلاد الأصليين بتأييد من الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وفى عام ١٩٥٢م/ ١٣٧٢هـ قامت الثورة المصرية وأعلنت أهدافها وهى: التخلص من الإستعمار وأعوانه، القضاء على الإقطاع، التخلص من سيطرة رأس المال على الحكم، إقامة عدالة إجتماعية، إقامة جيش وطنى سليم، إقامة حياة ديمقراطية سليمة. ونجحت الثورة فى إجبار الجيوش البريطانية على الجلاء عن مصر. كما نجحت فى منع بريطانيا من ضم السودان إلى ممتلكاتها والتسليم بحق السودان فى تقرير مصيره والحصول على الإستقلال فى فبراير ١٩٥٣م/ ١٣٧٣هـ.

لقد عملت مصر على كسر شوكة الإستعمار وذلك بتدعيم حركات التحرير، فأيدت تونس والمغرب حتى حصلا على الإستقلال كما ساعدت الجزائر مساعدة كبيرة فى ثورتها عام ١٩٥٤ كما رفضت مصر الدخول فى حلف بغداد، فأوعزت الدول الغربية فى فبراير ١٩٥٥م إلى اليهود الصهاينة فى فلسطين بمهاجمة مصر فى الوقت الذى بدأت فيه مصر فى الإصلاحات الداخلية وفى غفلة من المؤامرة الغربية ضدها.

وقد بدأت مصر تبنى علاقات طيبة مع الدول الآسيوية وتبادلت معها البعثات والعلماء. وتكوين علاقات إقتصادية رافضة فى الوقت نفسه إعتراض

الإستعمار الغربى متمسكة بشخصيتها وذاتيتها. وكانت النتيجة أن قام الإستعمار الغربى بتمويل إسرائيل وتسليحها حتى أصبحت خطراً يهدد أمن مصر. ومنعت فى نفس الوقت السلاح عن مصر. إلا إذا إمتنعت مصر عن مساندة الدول الأفريقية فى دعوتها إلى الحرية والإستقلال.

مصر تكسر إحتكار السلاح:

فى فبراير ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ قامت إسرائيل بغارة وحشية على مدينة غزة تكشفت بعدها الأمور على حقيقتها، لقد تبين أن دولة إسرائيل ما هى إلا رأس حربة للإستعمار الغربى ومركز تجمع للقوى الإستعمارية الغربية ضد العالم العربى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأن مشكلة إسرائيل ليست مشكلة داخلية بل هى مشكلة عالمية تهدد أمن وإستقلال الدول العربية فى الشرق الأوسط وأفريقيا، ولذلك طلبت مصر السلاح من الدول الغربية إلا أن الدول الغربية لم تستجب لطلب مصر من السلاح. لقد رفضت الدول الغربية توريد السلاح لمصر إلا بشروط هى خضوع مصر فى سياستها الخارجية للمصالح الغربية ورفضت مصر شروط الدول الغربية.

لقد لجأت مصر إلى الدول الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وتم عقد صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ على أساس تجارى بحت ووفق حاجات الجيش المصرى، وبذلك، قضت مصر على إحتكار السلاح وصارت تحصل مصر على السلاح من الشرق من روسيا ومن كافة أنحاء العالم، بدون قيد أو شرط. وهكذا لم يعد الإستعمار الغربى يستطيع التحكم فى السياسة المصرية الخارجية وبذلك قضت مصر على النفوذ الغربى الإستعمارى فى مصر.

ولقد إختلف موقف الغرب الإستعمارى بالنسبة لمصر وإسرائيل لقد

سلمت الدول الغربية إسرائيل فى الوقت الذى منعت فيه السلاح عن مصر. فأخذ الغرب يمول اليهود الصهاينة بجميع أنواع السلاح، من أمريكا وبريطانيا وفرنسا. لقد أرادت أمريكا والغرب الأوربى أن تبقى مصر ضعيفة تخضع للإستعمار ولأطماعه.

وهكذا إنتهى إحتكار السلاح وإستطاعت مصر الحصول على الأسلحة اللازمة للدفاع عنها، وهاج الغرب وماج وأسرع فى نفس يوم وصول السلاح لمصر، بإرسال الطائرات من إنجلترا وأمريكا، إلا أنه قد قضى الأمر بكسر إحتكار السلاح وصارت مصر قادرة على توفير ما تحتاجه من سلاح دون الخضوع لمستعمر دخيل، ذو أطماع بغير حدود.

السد العالي والأطماع الغربية :

إهتمت مصر الثورة بإنشاء السد العالى عند أسوان لإحتجاز مياه الفيضان والإنتفاع بها فى الأوقات التى تشح فيها مياه النهر. إلا أن عقبات كثيرة واجهت المشروع أولها طريقة تمويله فلم يكن ما لديها يكفى لتغطية النفقات، واتصلت بالبنك الدولى للمساهمة فى التمويل بإعتبار أن مصر مشتركة فى هذا البنك.

ونظراً لأن الدول الكبرى هى التى ترسم سياسة البنك وتختار المشاريع التى يقوم بالإسهام فى تنفيذها، فقد أوعزت تلك الدول أن تراجع مصر موقفها مع الدول الغربية أولاً فضلاً عن مطالب أخرى تقدم بها البنك الدولى إعتبرتها حكومة مصر تدخلاً سافراً فى شئونها. ورفضت مصر شروط البنك.

وفى ظل تلك الظروف تقدمت الحكومة الروسية وأعلنت إستعدادها لتمويل السد العالى. وقد طلبت مصر من الحكومة الروسية تأجيل مناقشة

العرض الروسى حتى تنتهى محادثاتها مع البنك الدولى الذى أعلن موافقته على تمويل السد العالى ثم بعد إيعاز من الدول الغربية الإستعمارية الموجهة لسياسة البنك أعلن البنك سحب عرضه.

وعند ذلك لجأت مصر إلى مفاجأة أذهلت العالم وأثارت إعجابه، فلم يمض أيام على رفض البنك الدولى تمويل السد العالى حتى أعلنت مصر علس لسان زعيمها الرئيس جمال عبد الناصر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس المصرية.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

لقد أوجد تأميم قناة السويس تأثيراً هائلاً من شعور الكرامة والعزة القومية للشعوب الناهضة، وعندما فقدت فرنسا كلاً من تونس والمغرب اللذين حصلا على إستقلالهما فى أوائل عام ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ حرصت فرنسا على أن تسرع بالقضاء على الثورة الوطنية فى الجزائر، وقدرت أن القضاء على ثورة الجزائر لابد أن يسبقه الإطاحة بالرئيس عبد الناصر، وحاولت فرنسا أن تؤثر على السياسة المصرية تجاه الجزائر بمنعها من تقديم المعونات من السلاح والمال لثوار الجزائر، ولكن الرئيس عبد الناصر رفض وأصر على مناصرة الأحرار فى الجزائر وفى كل مكان فكان أن تحولت فرنسا إلى إسرائيل وأمدتها بالسلاح وبالطائرات.

وفى أوائل أكتوبر عام ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ عملت فرنسا وبريطانيا جهودهما للحصول على تأييد الدول المنتفعة بالقناة فى إستخدام القوة ضد مصر، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل، فقد أعلنت مصر حرية الملاحة فى القناة واستمرت السفن تتمتع بحرية المرور وجميع التسهيلات.

ولما بلغ الإحباط بالمستعمرين الغربيين مداه ولم يعد لهم حيلة، وأن لا

فرصة أمامهم للتفاوض، للوصول إلى إتفاق سلمى، أجمع المستعمرون أمرهم وقرروا الإلتجاء إلى القوة.

ففى ٢٨/ يوليو ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ قامت أمريكا وبريطانيا وفرنسا بتجميد أرصدة مصر للضغط عليها للرضوخ لمطالب الإستعمار، وكان هذا الضغط بهدف تجويع شعب مصر والتأثير فيه، ثم أخذت بريطانيا تستعد للحرب فأعلنت حالة الطوارئ وتعبئة القوات المسلحة والسفن للعدوان، وطلبت من رعاياها مغادرة مصر. وفى أول أغسطس من نفس العام قامت فرنسا فجمعت أسطولاً ضخماً فى ميناء طولون يضم بارجة وحاملتين للطائرات وطرادا وإحدى وعشرين مدمرة وست غواصات.

وفى ٢ أغسطس إجتمعت الدول الإستعمارية إنجلترا وفرنسا وأمريكا، وطالبت بالإشراف الدولى على القناة. ودعوا إلى عقد مؤتمر فى ١٦ أغسطس وفى نفس اليوم تم إستدعاء الإحتياطى البريطانى وصدرت الأوامر بإرسال قوة جوية بريطانية إلى مالطا ثم صدرت الأوامر بتحركات القوات المسلحة وفى نفس الوقت أعلنوا سفر لجنة خماسية يرأسها منزيس رئيس الوزراء الأسترالى، ثم أعلنت فرنسا بتحركات قواتها البحرية إلى مصر فى نفس اليوم الذى وصلت فيه اللجنة الخماسية إلى مصر.

ثم قامت الشركة المنحلة بإعفاء المرشدين الأجانب من العمل فى القناة بقصد تعطيل الملاحة بها، إلا أن المرشدين اليونانيين أعلنوا تضامنهم مع المرشدين المصريين واستمروا فى العمل فى القناة إلى جانب المرشدين الآخرين الذين تعاقدت معهم إدارة القناة وبذلك إستطاع الجميع السيطرة على الموقف تماماً.

فشل المستعمرين المعتدين :

تقدمت اللجنة الخماسية التى يرأسها منزيس رئيس وزراء أستراليا إلى الحكومة المصرية تعرض حلولاً سلمية لمسألة القناة من بينها إنتزاع جزء من أرض مصر وحرمان مصر من عائد قناة السويس، ولكن مصر رفضت هذا العرض من اللجنة الخماسية على الرغم من تحركات الشعوب الإستعمارية المسلحة تجاه مصر.

المؤامرة والعدوان :

فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ أعلن بن جوريون تأييد فرنسا وبريطانيا لإسرائيل فى قيامها بالإعتداء على مصر، وبدأت إسرائيل بالفعل عدوانها بشن غاراتها الحربية الجوية على مصر.

وفى ٢٩ أكتوبر وصلت أنباء الهجوم الإسرائيلى عبر خطوط الهدنة إلى القاهرة فراحت تبعث بالنجدات إلى موقع ثم لم تمض ساعات حتى صدرت الأوامر بإرسال نجدات قوية إلى سيناء لمقاومة العدوان الإسرائيلى ضد مصر.

لقد وقفت إنجلترا وفرنسا كتلة واحدة وراء إسرائيل فى حربها ضد مصر ولكن السلاح الجوى المصرى إستطاع أن يواجه إسرائيل بشجاعة فائقة وعندما أدركت بريطانيا أن مصر إستطاعت السيطرة على أرض المعركة لم يكد يمض يوماً على بدء العدوان الإسرائيلى حتى تقدمت بريطانيا وفرنسا بإنذار مشترك تطلبان فيه وقف القتال مع النص على إنسحاب القوات المصرية على بعد عشرة أميال من قناة السويس، وقبول إحتلال هذه القناة بقوات مسلحة تابعة لبريطانيا وفرنسا، وذلك من أجل حماية الملاحة فى القناة.

حدث هذا فى الوقت الذى كانت فيه الملاحة مستمرة وفى أمان، بينما كان جيش مصر واقف فى سيناء مستعد لمواجهة القوات الإسرائيلية المعتدية، وقد أخذت فى طردها من أرض مصر، وحددت بريطانيا وفرنسا مهلة ١٢ ساعة ترد مصر خلالها أو تقوم الدلتان بتنفيذ إنذارهما بالقوة. وقد ردت مصر بأنها ستدخل فى معركة مع الدول الثلاث وستقاتل.

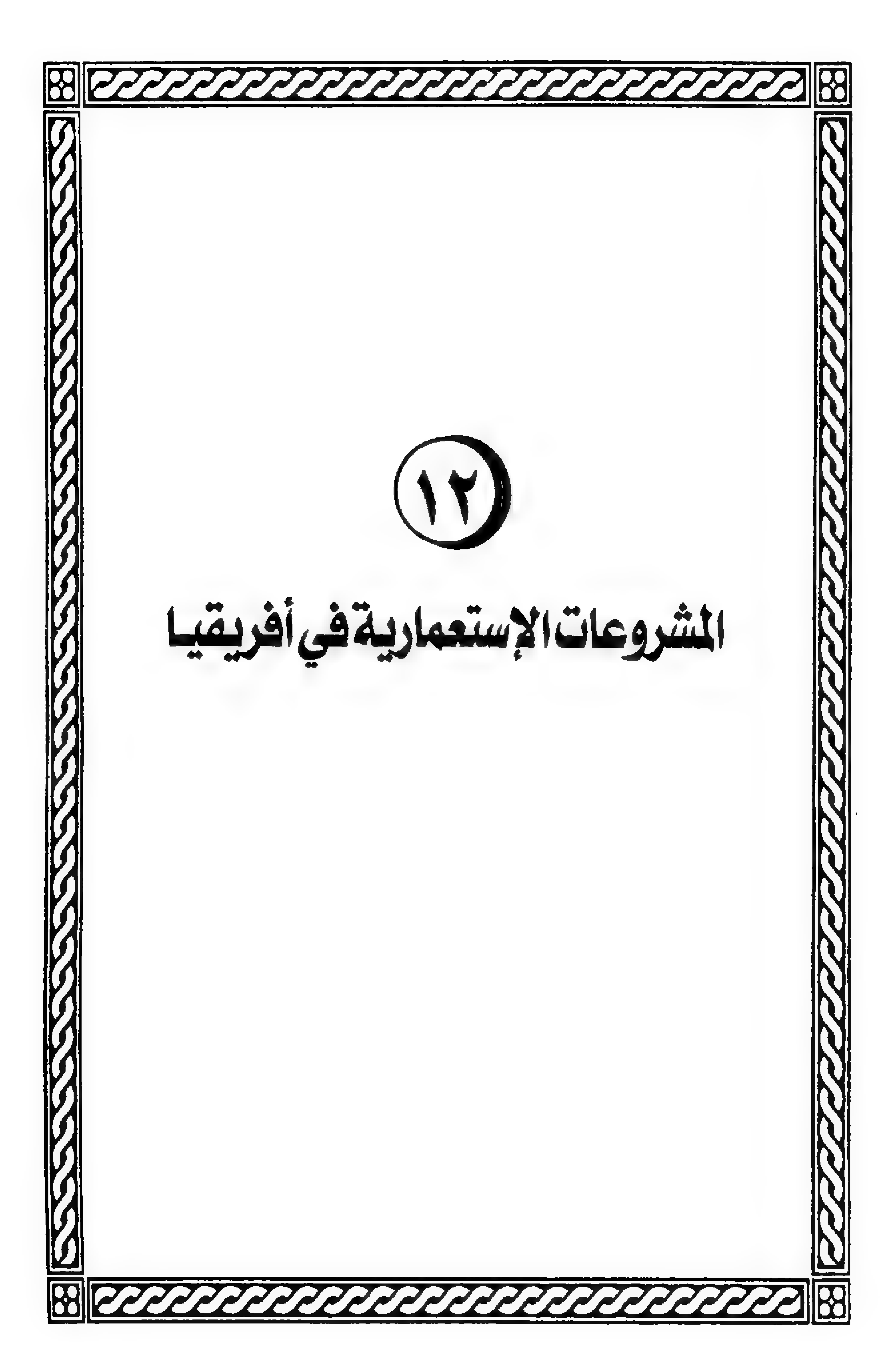
لقد قام الجيش بتوزيع الأسلحة – ٤٥٠ ألف بندقية إلى جانب المدافع الرشاشة العديدة على المصريين إستعداداً للمعركة الكبرى، فى بورسعيد والمناطق والقرى من حولها دون تمييز ودون تسجيل الزسماء. حتى يقاوموا العدوان بقواته التى جاءت عبر البحر أو زسقطتها الطائرات، ولقد كان أداء الشعب فوق الوصف قتالاً ونضالاً وإستبسالاً بأكثر مما كان متصوراً، لقد كان الإنتصار مصرياً بكل الإمكانات.

وفى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ بدأت بريطانيا غارات على مصر وعلى المدنيين فى المدن المسالمة بقصد شل حركة الإمدادات للقوات المصرية ومنعها من التقدم من النيل إلى قناة السويس، وهكذا فرضت بريطانيا وفرنسا القتال على المصريين. ثم قامت مصر فى نفس الوقت بعرض مسألة العدوان الثلاثى على مجلس الأمن واتخذت الأمم المتحدة قراراً بوقف القتال وإجلاء القوات المعتدية عن أرض مصر وقبلت مصر القرار ورفضته الدول المعتدية الثلاث. ولكنهم إضطروا فى النهاية إلى التسليم بقرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة. وفى ٢٤ نوفمبر أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيدها بإنسحاب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وتنفيذ قرار الإنسحاب فى الحال من مصر. وبالفعل أعلنت بريطانيا وفرنسا فى ٣ ديسمبر إنسحابهما من مصر.

كان من نتائج العدوان الثلاثى على مصر وهزيمة المعتدى، أن ظهر

للعالم ضعف الإستعمار الغربى فى جميع الأنحاء، وصارت بريطانيا وفرنسا كدولتين من الدرجة الثانية، وقد ترتب على تلك الهزيمة ضعف الإقتصاد الداخلى للدولتين، كما قوى مركز روسيا والولايات المتحدة وقد تأثرت حركات التحرير الأفريقية وقويت ثقتها بكفاحها من أجل التحرر من الأطماع الغربية الإستعمارية.

كما كان من نتيجة العدوان الثلاثى على مصر أن إستقلت أكثر من ٢٥ دولة أفريقية كما تم تأميم جميع الممتلكات البريطانية والفرنسية من بنوك وشركات التأمين. وتحرر الإقتصاد المصرى من سيطرة وأطماع الإقتصاد الأجنبى وكذا الإستفادة من عائد قناة السويس بإنفاقه فى المشروعات الإنتاجية ومنها مشروع السد العالى. وبدأت مصر للعمل بالإكتفاء الذاتى. ولقد فشل الإستعمار الغربى فى محاولته للعودة إلى المناطق التى سبق له الإنسحاب منها وصارت مصر سيدة قناة السويس، الباب الشمالى الشرقى الأفريقى، الذى طالما إستخدمه الإستعمار فى الأيام السالفة.



١٢

المشروعات الإستعمارية في أفريقيا

المشروعات الإستعمارية في أفريقيا

لقد بنى الإستعماريون الغربيون أطماعهم فى أفريقيا على أن الشعب الأفريقى مطيع طواعية العبد لا حول له ولا قوة ولا رأى له ولا مشورة، ولكنهم أدركوا خطأهم عندما أرادوا مضاعفة إستغلالهم للثروات الأفريقية بعد أن إستيقظ الأفريقيون وبدأوا ينادون بحقوقهم الشرعية التى إغتصبها المستعمر الغربى الطامع فى الثروات الأفريقية.

لقد تمادى المستعمرون فى أطماعهم فى الأرض الأفريقية وأصابوها بنكبات متلاحقة ولقرون عديدة، ومن ذلك إسترقاقهم للأفريقيين وخطفهم من بلادهم والإتجار بهم فى سوق الرقيق عند مستهل عهد الإستعمار لملئ الفراغ فى الأيدى العاملة بالأمريكتين. أما من جاء منهم إلى الأرض الأفريقية فإنهم لم يتورعوا عن إنتزاع الأراضى من أصحابها الأصليين وطردهم منها وتحويلهم إلى عمال زراعيين، هذا فضلاً عن البحث عن المعادن فى مناطق شاسعة وتحريم إستغلالها على الأفريقيين.

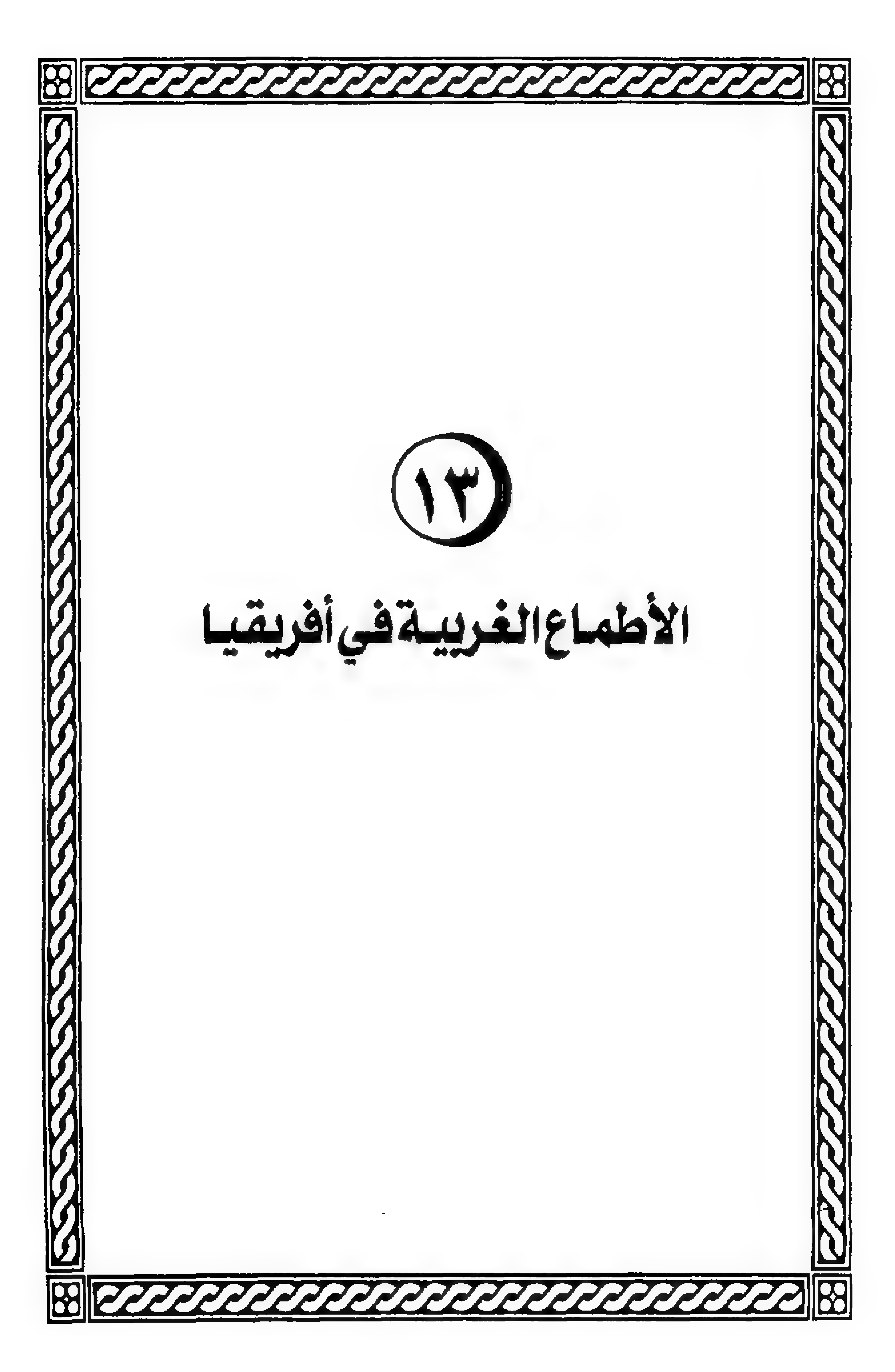
ولكن الأمور لم تبقى كما هى بل لقد هبت الشعوب الأفريقية من المغرب إلى أقصى الشمال إلى كينيا وأوغندا وتنجانيقا فى الشرق. لقد نفض الأفريقيون عن أنفسهم ثوب الإسترقاق وبدأوا يطالبون بالحرية والإستقلال وإلغاء التفرقة العنصرية والإنتفاع بالموارد الأفريقية.

لقد ثارت الشعوب الأفريقية وتطورت نقابات العمال ونهضت الأحزاب الوطنية بالرغم من قيام الإستعمار بتشتيت الزعماء الأفريقيين وسجنهم وتعذيبهم بوحشية فى معسكراتهم فى الإعتقال. لقد إمتدت اليقظة الأفريقية كما إمتد الصراع فى سبيل الحياة الحرة فشمل جميع المناطق فى أفريقيا

بالرغم من أعمال التعسف والكبت الشديدة وإستخدام البوليس للأسلحة الثقيلة فى قمع المظاهرات. لقد قام الشعب فى بتسوانا بالثورة على المستعمر فقامت الحكومة الإستعمارية بنفى سيرتسى خاما ثم إضطرت إلى إعادته إلى الحكم، وفى أوغندا عزلت بريطانيا كباكا بوجندا ثم أُرغمت على إعادته إلى وطنه نتيجة لإتحاد أوغندا.

وفى الشمال الأفريقى، قامت الثورات فى المغرب والجزائر وتونس، فى وجه الإستعمار الفرنسى ففازت كل من المغرب وتونس بالإستقلال فى عام ١٩٥٦م ثم كان إستقلال الجزائر فى عام ١٩٦٢م وفى السودان خضعت بريطانيا للحركة الوطنية السودانية وسلمت بإستقلال السودان فى عام ١٩٥٦م. وفى شرق أفريقيا ووسطها ثارت الشعوب الأفريقية وأرغمت بريطانيا على أن تفرج عن جومو كينياتا ومشاركته فى الحياة السياسية وفى روديسيا عاد الدكتور باندا إلى بلاده بفضل الثورة الوطنية، كما عاد نكومو الزعيم الوطنى فى روديسيا الجنوبية. كما نجحت الحركة الوطنية فى نيجيريا والكمرون فى مواجهة الإستعمار والتغلب عليه لتعديل سياسته فى البلاد الأفريقية وفى ساحل الذهب تمكن شعبها من التغلب على الإستعمار وحصلت البلاد على الإستقلال وصار إسمها غانا.

وهكذا أفل نجم الإستعمار على الرغم من تحايله بالحرب وبالسياسة لإطالة سيطرته وبسط سلطانه على أفريقيا إلا أن الحركات الوطنية للشعوب الأفريقية إستطاعت أن تهزمه فى النهاية. وهكذا ذهبت أحلام المستعمر الأوربى وأطماعه فى الثروات الأفريقية هباء.



١٣

الأطماع الغربية في أفريقيا

جنوب السودان :

جون قرنق: تلقى تعليمه فى الولايات المتحدة الأمريكية ودرس الفنون العسكرية بها ثم عادة إلى السودان فى عام ١٩٨١م/ ١٤٠٢هـ وكان عمره ٣٦ عاماً، وعين ضابطاً فى الجيش النظامى، ثم قام بالتدريس فى الأكاديمية العسكرية بالخرطوم، ثم كلفه الرئيس السودانى جعفر نميرى بعد عامين لإخماد التمرد الذى قامت به كتيبة من الجنوبيين عددها ٥٠٠ جندى وضابط ومنحه رتبة العقيد، لكن جون قرنق وهو من قبيلة الدنكا القوية الثرية تمرد وأعلن نفسه قائداً عليهم. وشكل نواة الجيش الشعبى لتحرير السودان لتكون الجناح العسكرى للحركة الشعبية لتحرير السودان.

وفى عهد الرئيس جعفر نميرى ١٩٦٩ - ١٩٨٣م/ ١٣٨٩ - ١٤٠٤هـ فى عام ١٩٨٣ أطيح بجعفر نميرى وبدأ جون قرنق فى التفاوض مع الرئيس المؤقت عبد الرحمن سوار الذهب حول تهدئة الأمور المتوترة بين الشمال والجنوب ووقعت إتفاقيات لم يجر إحترامها. وبقى جون قرنق على فترات متفرقة أطولها المدة التى بدأت منذ عام ١٩٨٣م حتى عام ٢٠٠٤م حين بدأت المفاوضات بينه وبين ممثلى السلطة فى الخرطوم والتى إنتهت بتوقيع أكثر من إتفاقية سلام وعلى أساسها تم توزيع الثروة والسلطة والمناصب الرسمية وكان نصيبه منها أن يكون نائباً لرئيس الجمهورية. ولكنه قتل فى حادث هليكوبتر هو وستة من مساعديه. لقد كان جون قرنق صاحب هدف يسعى إليه ونجح فيه بالمعرفة والثقافة وبالسلاح.

ثم تولى بعده الفريق «سلفاكير ميارديت» رئيس الحركة الشعبية لتحرير

السودان وأعلن تمسكه بنهج سلفه الراحل جون قرنق. وقد أدى اليمين الدستورية فى ١١ أغسطس ٢٠٠٥ نائباً للرئيس السودانى عمر البشير ورئيساً لحكومة جنوب السودان وإلتزامه بالدفاع عن الدستور. كما تعهد كير بالولاء لحكومة السودان وإتباع قوانين البلاد.

وفى ظل هذه الظروف يأتى التدخل الأجنبى فى جنوب السودان ومن ذلك أن السفارة الأمريكية فى الخرطوم قامت بنقل العشرات من الفتية الجنوبيين إلى أمريكا وتعهدت بتعليمهم وإعاشتهم إلى حين مباشرة أعمالهم ووظائفهم كنواة لإدارة الأجهزة الإدارية والإقتصادية والأمنية وبعدها يتم سداد ما أنفق عليهم من مرتباتهم.

وفى أغسطس ٢٠٠٥م/ ١٤٢٦هـ قامت مجموعة من الخبراء الدوليين من الأمريكيين الأعضاء فى مفوضية ترسيم حدود منطقة «أبيى» بنزع ملكية المنطقة من قبيلة «المسيرية» العربية ومنحها لقبيلة الدنكا وخاصة مناطق البترول فضلاً عن تحريضه على وقف إمتياز شركة النيل الأبيض بالتنقيب عن البترول فى المنطقة، وقال أن قبيلة المسيرية فى ضوء حقائق التاريخ والجغرافيا التى تؤيد أحقيتها فى المنطقة أعلنت رفضها القاطع لنتائج التقرير وأكدت أنه لن يجد طريقه للتطبيق العملى مطلقاً.

دارفور:

سلطنة دارفور: (١٦٣٧ - ١٨٠٥م/ ١٠٤٧ - ١٢٢٠هـ) قامت دارفور فى الأطراف الغربية للسودان وكوّنها قوم من الكنجارة وترجع أصولهم إلى إقليم بحيرة تشاد.

مملكة تقلى: (١٥٧٠ - حتى آخر أيام القرن ١٩م/ ١٣هـ) أسسها رجل من الجموعية فى جبال النوبة وأول من تولى أمرها (جيلى أبوجريدة).

ولكن مع تعدد هذه الممالك وتواجدها كلها معاً فى القرنين ١٧، ١٨م/ ١١، ١٢هـ، حيث كانت أرض الفنج (وهم من سلالة عربية أموية هربت من حكم العباسيين) مركزاً للعلوم الإسلامية. بل كان النابهون من علماء الدين فى المناطق الأخرى يسارعون إلى الرحيل إلى أرض الفنج وكان سلاطين دارفور وغيرهم من المناطق الأخرى يستعينون بفقهاء جزيرة سنار لنشر علوم الدين فى أراضيهم.

والمسجد هو الفرض البارز فى السودان وإن كانت تشارك المساجد فى تطلع الناس إليها المزارات الكثيرة ذات القباب البيضاء لقبور أولياء الله الصالحين، وكان بعض الجماعات الزنجية فى دارفور وأرض الفنج والمستعمرون من الحاميين والطارئين على الزنج فى شمال السودان يفخرون بدينهم ويؤمنون بسيادة الإسلام على غيره من المعتقدات ثم يرتبطون بولاء كبير للدين وينظرون إلى الحياة نظرة إسلامية صحيحة، ولا يتأثرون بالتقاليد البدائية، وقد إجتذب الصالحون إنتباه الناس بسلطانهم منذ فجر الإسلام ولكن لم تتطور العقيدة فى هذه السلطة حتى بدأت طبقات المتصوفة ونظمهم فى القرن ١٢م/ ٦هـ.

وتنقسم مديرية دارفور إلى منطقة الفاشر وعاصمتها الفاشر ومنطقة شرق دارفور ومجلسها الريفى ومنطقة شمال دارفور ورياستها فى أم كدادة – كوتوم، ومنطقة جنوب دارفور ورياستها فى نيالا ومنطقة غرب دارفور ورياستها فى زلنجى ومنطقة دارمساليت وسلطنة دارمساليت ورياستها فى الجنينة.

وتبلغ مساحة دارفور ٥١٠ ألف كم^{2} وعدد السكان حوالى ٦ ملايين وتشترك حدودها مع ثلاث دول هى ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وقبائل دارفور متعددة وتنقسم إلى أعراق زنجية وحامية وسامية وسكانها جميعهم

مسلمون. ويسكن غالبيتهم فى الريف وأقليتهم يشتغلون رعاة رحل أو يقيمون فى بعض المدن مثل الفاشر ونيالا وزالنجى.

وكان إنضمام دارفور إلى السودان فى عام ١٩١٦م/ ١٣٣٥هـ ولكنها كانت تابعة للسودان فى الفترة من ١٨٨٤ إلى ١٨٩٨م/ ١٣٠١ - ١٣١٦هـ ثم خضعت بعد ذلك لدولة المهدية، ثم عادت مستقلة بعد ذلك منذ عام ١٨٩٨م/ ١٣١٦هـ إلى عـــام ١٩١٦م/ ١٣٣٥هـ تحت حكم السلطان على دينار إلى أن خضعت ثانية للحكم الثنائى منذ عام ١٩١٦م/ ١٣٣٥هـ حتى إستقلال السودان عام ١٩٥٦م/ ١٣٧٦هـ.

وقد إختلفت القبائل على الأرض والمرعى أحياناً ولكنها سرعان ما يختفى الصراع ويتم التصالح فيما بينهما دون تدخل من خارجها. ولما قامت الحرب الأهلية فى تشاد فى السبعينات والثمانينات تأثرت الأحوال وإنعكست على القبائل فى دارفور التى تربطها مع تشاد الروابط القبلية عبر الحدود المفتوحة حتى صارت دارفور مدعمة بالسلاح وذلك فى غفلة من الحكومة السودانية.

وفى عهد حكومة الصادق المهدى إنتشر السلاح حيث عمدت الحكومات إلى تزويد بعض القبائل بالسلاح وتكوين المليشيات المحلية بهدف منع الحركة الشعبية لتحرير السودان من مد نفوذها إلى غرب السودان. إلا أن هذه القبائل إستخدمت هذا السلاح فى حل صراعاتها على المياه والمراعى.

وتنتمى الحركات المقاتلة فى معظم قياداتها الإجتماعية إلى قبيلتى الفو والزيخاوة بينما تنتمى ميليشيا الجنجويد التى إرتبط إسمها بأعمال النهب الملح إلى القبائل العربية وفى دارفور ثلاث تنظيمات ترتبط بالقتال الجارى فيها. على أن التنظيم الأكثر نشاطاً فى العمليات العسكرية هو جبهة تحرير

السودان وجناحها العسكرى جيش تحرير السودان. وتهدف هذه الجبهة إلى تحقيق مطالب لها تحت مظلة الدولة السودانية الموحدة حيث أن قادتها يشكون من التهميش الذى أصاب إقليم دارفور وإستبعاد أبنائه من المناصب الإدارية فى الدولة السودانية وإنعدام الخدمات الأساسية وهيمنة الوسط النيلى على أقدار السودان، وأن سكان دارفور لم يكن أمامهم من خيار سوى حمل السلاح.

وحركة العدل والمساواة هى التنظيم الثانى فى دارفور وقد تأسست فى مارس عام ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ وجعل قادتها من لندن مركزاً لهم وإتخذوا من الطرح العلمانى لحركتهم هدفاً لهم ليتلاءم مع الجغرافيا الثقافية لمنطقة غرب السودان.

التنظيم الثالث، المشارك فى أحداث دارفور هو حزب التحالف الفيدرالى، ويرى حزب التحالف أن العمليات العسكرية تعبر عن تحالف عريض من أبناء دارفور. على أن ما يحدث فى دارفور تقوم به مجموعات متعددة بعضها ذو طابع قبلى تنتهى أجندته فى حدود جغرافية دارفور، والبعض الآخر تتمدد حتى تصل إلى الخرطوم وكل السودان، على أن المجموعات القائدة للعمليات العسكرية ما تزال فى دور تذويب الخلافات العسكرية والسياسية، للوصول إلى محاولة إنشاء حزام طوقى دائرى يعتمد على تجميع الأطراف للقضاء على مركزية الوسط السودانى.

على أن الخطاب المعارض بدارفور، يعانى من أزمة عدم قدرته على تحديد أجندته بشكل واضح ودقيق فهناك ثلاثة إتجاهات متعارضة وهى؛
الإتجـــاه الأول: هو أن الصراع على المكونات الطبيعية من مزارع ومراع وظروف بيئية فرضت فى ندرة الموارد ترتب عليها صراع مصالح.

الإتجـاه الثــاني: يقسم دارفور على أساس أثنى ما بين القبائل الأفريقية والعربية، ويصور الصراع بأنه ضد الوجـود العربى بدارفـور ويعتبـر المركز كإمـتـداد لذلك الوجـود وكـداعم لـه ضـد المجـمـوعـات الأفـريقـيـة لـذا يجب مناهضته.

الإتجـاه الثـالث: يصور الصراع على أساس جغرافى بإعتبار أن دارفور جزء من قطاع واسع يضم الجنوب والشرق وأقاصى الشمال يتم تهميشه من قـبل المركز النيلى المحـدد بمثلث «الخرطـوم وكـوستى وسنار» وهو مـركـز متصور كمسيطر على السلطة والثروة. وهذه الإتجاهات تعكس أزمة الهوية، فـهنـاك إلتبـاس فى تحـديد الذات. ومن ثم تحـديد العدو. هل هو عـدو أثنى مـحدد أم ثقافى أم عـدو جغرافى، فكل خـيار من هذه الخيارات يفترض لغة وخطاباً مغايراً للخيارات الأخرى.

إن هناك من يرى أن البلد فيه ظلم وإستعمار ويرى ضرورة إنتهاء هذه السيطرة على مقادير البلد، وهذه الدعوى التى أطلقتها الحركة الشعبية فى ظهورها الأول عام ١٩٨٣م/ ١٤٠٤هـ.

وهذه الحركة الشعبية تتجاهل الظروف الإقتصادية بالغة الصعوبة فى السودان كله. يرى البعض أنها ستؤدى إلى تفكيك السودان، إذ أنها تعنى القضاء على المركزية للوسط السودانى المستقطب لتفاعلات الهوية السودانية والجاذب لمقوياتها الشرقية (إمتداد الشرق الأفريقى فى شكل الثقافة البجاوية فى الشرق) ومقوماتها السودانية الغربية (الممتدة من غرب النيل الأبيض حتى السنغال) ومقوماتها الشمالية (الثقافات والحضارات المتوسطية عبر مصر) ومقوماتها الإستوائية (التى تشمل عناصر الجنوب القبلية).

إن أطراف السودان تتفاعل مع بعضها عبر إلتقائها فى الوسط وأن عزل

الوسط الطبيعى عزل بؤرة التفاعل بين ثقافات السودان المختلفة التى لا يوجد ما يربطها بها سوى الوسط الذى تلتقى وتتفاعل فيه ومن خلاله.

إتجاهات الصراع:

أثارت أحداث دارفور الكثير من القلق فى السودان وخارجه بعد أن تخطى عدد النازحين النصف مليون وعدد القتلى يربو على ثلاثة آلاف، ولا يخفى أن الحكومة الأمريكية والغرب عموماً يمارسون الكثير من الضغط على الخرطوم، وتعمل حكومة الخرطوم على إيجاد حل سياسى بدلاً من الحل العسكرى. ومن ذلك إستجابتها للمبادرات العديدة التى تهدف إلى التسوية السلمية ومنها مبادرة أبناء الزغاوة ومبادرة ملتقى السلام السودانى، وذلك بهدف تجنب تدويل المشكلة، حيث كلما تأخر الحل فإن ذلك يزيد من الضغوط الدولية التى يخشى عدم السيطرة عليها.

على أن متمردو الجيش الشعبى لتحرير السودان فى الجنوب وحكومة الخرطوم قد حققوا تقدماً فى المفاوضات على صعيد إنهاء نحو عشرين عاماً من الحرب الأهلية خلال محادثاتهم فى كينيا.

وفى ١٥ يوليو ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ أسرعت الولايات المتحدة بالتهديد بفرض عقوبات على السودان ما لم يسارع بنزع أسلحة ميليشيات الجنجويد فى دارفور، إن التهديدات بفرض عقوبات دولية على الخرطوم لن تحل الكارثة الإنسانية المتفاقمة فى دارفور بل ربما ستزيدها توتراً وتعقيداً وتضيف إلى المشكلة عنصراً جديداً إذا ما أقدمت حكومات غربية على تنفيذ تهديداتها وإرسال قواتها للسودان كى تشتعل فتيل نار جديدة تقضى على الأخضر واليابس فى غابات أفريقيا، وتحصد أرواح مئات الألوف من البشر بالإضافة إلى الأرواح التى أزهقت فضلاً عن التداعيات التى ستطفو على السطح فى اللحظة التى لن تنفع معها تراجع أو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

والسودان الذى لم يكن يوماً ما يصنف على أنه دولة مارقة يسعى الآن إلى حل أزماته المعقدة عبر الحوار وبالطرق السلمية سواء فيما يتعلق بالخلافات التاريخية مع الجيش الشعبى لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ومن خلال إتخاذ الإجراءات الضرورية لنزع أسلحة وميليشيات الجنجويد فى دارفور وإحلال السلام بين سكانه.

وطالما أن هناك إتفاقاً بين حكومة الخرطوم والأمم المتحدة على خطوات محددة خلال فترة زمنية مدتها ثلاثة أشهر وطالما أن هناك إتفاقاً أيضاً على أن الوضع الإنسانى يشهد تحسناً ملحوظاً فى دارفور بعد نحو شهر واحد فقط من ذلك الإتفاق فلمصلحة من إذن يأتى هذا التعجيل لإستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات على الخرطوم.

إن حكومة الخرطوم لا تسعى إلى تصعيد هذه المشكلة المعقدة، إنها جادة وراغبة فى حلها، على أن الحل لن يأتى دفعة واحدة، وأن وقف إطلاق النار بين القبائل المتصارعة فى دارفور لن يأتى فى ليلة واحدة، بل وسيتم على مراحل، وسيحتاج إلى مهلة وتريث ومتابعة حتى تؤتى ثمارها وتتمكن حكومة السودان من الوفاء بتعهداتها وإلتزاماتها.

لقد إختلطت فى قضية دارفور الحقوق والمصالح والمظالم بالمطامع والتعقيدات الداخلية بالتدخلات الخارجية وحركة السلاح بأخطاء السياسة العصبية والقبلية بالمشكلات الإجتماعية والإهمال والتجاهل السودانى والعربى بالضغوط والتصعيد الدولى والأزمة الإنسانية بالإنتخابات الأمريكية، حتى قامت جميعاً فى نهاية المطاف إلى تفاقم الأوضاع على جميع المستويات. وأصبح السودان فى مواجهة توقيع عقوبات دولية وتدخل عسكرى دولى فى أراضيه، وقد مثلت تطورات الأزمة وتداعياتها التى بلغت ذروتها فى تطور دراماتيكى سريع للغاية، صدمة لجميع القوى السودانية

التى أسقط أيديها جميعاً ولا تدرى ما تفعل أمام هذا الإصرار الدولى على العقوبات والتدخل وأصبحت فى مواجهة مسئوليات جسام تفرض على الجميع نوعاً جديداً من إدارة الأزمة لتفادى التدخل الدولى الذى سيكون وبالاً على الجميع.

والأزمة فى دارفور تحيط بالجميع فعلاً بعد أن تجاهلت الحكومة السودانية مطالب حقيقية وحقوقاً أساسية بدارفور فى ظل إنشغال بالوضع فى الجنوب، وأخطأت فى إدارة الأزمة سياسياً وإعلامياً، ولم تشترك باقى القوى السياسية السودانية فى الأمر. كما لم تطلع الشعب السودانى على الحقائق بشفافية وصدق للأزمة، كذلك أزمة القوى السودانية التى لم تكف يوماً عن التكتيكات والمكائد السياسية من أجل مصالح حزبية ضيقة، وحصرت معظم الفعل السودانى على مدى خمسة عقود من الزمن بعد الإستقلال فى رقعة ضيقة للغاية، فى العاصمة السودانية وعرقلت التقدم نحو بناء دولة حقيقية تملك مقومات البقاء والإستقرار.

وفى الأزمة الأخيرة رأت تلك القوى أو بعضها أن إشعال الموقف بدارفور أو تركه يتأزم على الأقل هو ضربة للحكومة التى لم يستطيعوا التحرك ضدها فى المركز.

والوضع الحالى هو أزمة كذلك للمتمردين فى دارفور الذين أعلنت بعض قياداتهم أخيراً رفض التدخل العسكرى الدولى أو فرض عقوبات على السودان لأن ذلك يلحق الضرر بالبلد والمواطن السودانى وذلك بعد أن قادت تحركاتهم ذلك التدويل فى ظل مماطلتهم فى الجلوس إلى مائدة المفاوضات وهو أزمة للمتمردين لأن الحديث العالمى أصبح يدور حول الصراع بين القبائل العربية الأفريقية فى دارفور وحول مزاعم بالإبادة والتطهير العرقى وليس مطالبهم السياسية بتقسيم عادل للثروة والسلطة وليس حول قضايا

التهميش والمظالم وإفتقاد التنمية التى يعانون منها ويعانى منها الإقليم، وهو ما حول مسار قضيتهم ووجهة إقليمهم ووطنهم بأسره.

كما أن التطورات الأخيرة قد أصابت النسيج الإجتماعى فى دارفور بشرخ خطير قد يؤدى إذا لم يتم تداركه إلى حرب أهلية حقيقية فى إقليم ظلت القبائل العربية والأفريقية فيه تتداخل وتتمازج وتتصاهر حتى لم يعد هناك عربى أو أفريقى صرف. وظلت تلك القبائل لعقود من الزمن دون حاجة إلى رجل شرطة واحد. لأن النظم القبلية كانت فعالة فى إحتواء أى خلافات تحدث ولأن أهل دارفور وكلهم من المسلمين. كذلك كانوا الأكثر فى السودان تماسكاً بروح الإسلام ونهجه بأن دم المسلم على المسلم حراماً. ثم جاءت الإضطرابات الأخيرة كتشكيك آخر فى مشروعية الإسلام كموحد للناس على الإختلاف فى الأعراق من وجهة نظر الغرب وتصاعد الأوضاع فى دارفور يشكل كذلك أزمة لمصر والدول العربية فمصر ترهقها الأوضاع المتأزمة فى السودان، ولذا فهى تتحرك لمحاصرة الأزمة فأعلنت أن العقوبات لن تحل الأزمة المعقدة أصلاً وستعمل على مزيد من التعقيدات، وقد جاءت زيارة كولين باول وزير الخارجية الأمريكية للقاهرة وزيارة السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية والوزير عمر سليمان إلى ليبيا وإستقبال مصر بعض متمردى دارفور وإتصالاتها وتحركاتها الإقليمية والدولية فى هذا الإطار وتستطيع مصر والدول العربية القيام بدور مهم فى حل جذور الأزمة والتقريب بين أطرافها، وفى الإغاثة.

وقد أكدت مصر لباول خلال زيارته أن بإمكان السودان حل أزمة دارفور دون قرار من مجلس الأمن، وطالبت بمنح الحكومة السودانية مزيداً من الوقت لتنفيذ تعهداتها وقد تراجعت وشنطن عن إستخدام الحل العسكرى فى السودان ولكن بصورة مؤقتة، خاصة أن اللجوء لإستخدام القوة العسكرية

لن يكون سهلاً، ويبقى على السودان التقدم لإصلاح الأوضاع فى السودان منعاً من أن تعم الفوضى الشاملة والتدخل الدولى، ولإصلاح تلك الأوضاع لابد من إجماع وطنى سودانى شامل تتفق القوى السودانية من خلاله على معالجة أزمة دارفور بحل شامل يمكن للسودانيين بعدها أن يخرجوا قضية دارفور بل والسودان كله من دائرة الضغوط الدولية.

كما أن فرض أى عقوبات دولية على السودان هو أمر مخالف للشرعية الدولية التى لا تجيز عرض أى قضية على منظمة دولية مادام يتم حلها فى إطار إقليمى حيث ينبغى إعطاء فرصة كاملة للإتحاد الأفريقى لحل الأزمة، حيث أن فرض أى عقوبات سيزيد الأمور تعقيداً، ولن يكون تدخل عسكرى دولى فى دارفور فى حال حدوثه نزهة للقوات البريطانية التى أعلنت إستعدادها إرسال ٥٠ ألف مقاتل أو لغيرها وهى لم تتخلص بعد من أوحال خيباتها فى الحروب التى فجرتها هنا وهناك حيث لا مصلحة إلا الأطماع الذاتية، والعودة للأفكار الإستعمارية الباغية التى مضى عدها إلى غير رجعة.

إن المشكلة فى دارفور لم توجدها القوى الخارجية ولكنها تستغلها من أجل مصالحها. وهى لا تنفعل بالقضية من أجل عيون المواطن السودانى فى دارفور وإنما تحركها الأطماع فى الثروات المدفونة فى باطنها.

إن الحل ينبع من الداخل ويمكن فى توسيع قاعدة الحكم وإشراك باقى القوى السياسية فى حكومة قومية تقوم على برنامج قومى محدد يوقف الحلف الأمريكى ومخططاته وأطماعه تجاه السودان، والذى يتخذ من البكاء والعويل على الإنسانية المعذبة فى دارفور ذريعة للتدخل والعدوان طمعاً فى ثروات السودان. لذلك يجب أن تتوحد القوى السودانية من أجل الحفاظ على وحدة سيادة البلد ودفع التدخل الأجنبى عنه.

* * *

قد تردد فى أوساط الحركات المعارضة فى دارفور عن عدم ممانعتهم فى إجراء مفاوضات مباشرة فى أوساط الحكومة السودانية على أساس تحقيق الأمن والإستقرار والتنمية للمشاركة السياسية فى الحكم - ومن هؤلاء ميليشيا الجنجاويد التى تضم أفراداً من القبائل العبرية وبعض أبناء الدول المجاورة وكذلك الميليشيات من القبائل الأفريقية ومنها كمثال ميليشيات «البشمرجة» التى تحمل إسم أكراد العراق و«تورابورا» التى أخذت الإسم من جبال أفغانستان المشهورة لأن أفراد هذه الميليشيات يعيشون فى جبال مماثلة لغرب السودان. وقد إستجابت الحكومة السودانية وأعلنت موافقتها على هذا ومستعدة للبدء فيه وأعلنت الحكومة أيضاً أن الإتفاق الذى وقعته الحكومة مع جون قرنق على أساس المشاركة فى الثروة والسلطة ينسحب على كل أنحاء السودان ويطبق على كل مناطقه فالمواطنة فى الأساس ولكل مواطن حقه.

* * *

إن للسودان قدرات وثروات وموارد زراعية ونفطية كبيرة أسهمت فى تكالب بعض الدول عليها وبروز مطامع أجنبية فى خيراتها.

* * *

إن دول الإستعمار الغربى تحركها الأطماع فى الثروات المدفونة فى أرض دارفور، وإن لدى الرئيس السودانى البشير أسبابه القوية التى تزيد من هواجسه ومخاوفه من الإحتمالات لسوء إستخدام التحالف الغربى خصوصاً البريطانيين والأمريكيين لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إذا سمح لهذه القوات أن تمارس مهامها فى دارفور بديلاً لقوات الإتحاد الأفريقى التى تعانى نقصاً حاداً فى التمويل والمعدات تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ الذى يهدر عدداً من الحقوق تتعلق بسيادة السودان ويسقط شرط موافقة حكومة

الخرطوم على عمل هذه القوات على أراضيها. كما أكدت قرارات دولية سابقة ويوسع من نطاق مسئولياتها خارج حفظ السلام فى دارفور لتشمل إقامة جهاز قضائى مستقل وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله ويسمح لهذه القوات بإستخدام كل الوسائل الممكنة بما فى ذلك القوة ليس فقط من أجل حماية أفرادها ومعداتها، ولكن بدعوى دعم التنفيذ المبكر والفعال لإتفاق السلام، كما يعطيها حق التحقيق ومحاكمة أشخاص سودانيين يمكن أن يكونوا أعضاء فى حكومة السودان أمام المحكمة الجنائية الدولية تطبيقاً لقرارات دولية سابقة.

وقرار مجلس الأمن الذى يعترض عليه السودان ويرفض تنفيذه يفتقد الكثير من التوازن فى ممارسة الضغوط على حكومة السودان دون أن يمارس الضغوط ذاتها على الجماعات المتمردة فى دارفور كى يلزمها بالإنضمام إلى إتفاق السلام، أو بمنعها من التصرف على نحو يعيق تنفيذ بنوده، بما زاد شكوك الخرطوم حول البواعث الحقيقية التى أدت إلى صدور القرار على هذا النحو غير المتوازن وعزز مخاوف السودان من أن يكون الهدف الحقيقى إضعاف حكومة الخرطوم، وإعادة السودان إلى سطوة النفوذ الأجنبى.

لقد تم إتفاق السلام الثالث بين الخرطوم والقوى المحلية فى دارفور بعد إتفاقية الجنوب التى وقعها الرئيس البشير والزعيم الجنوبى جون قرنق. وبعد إتفاقية الشرق التى وقعتها حكومة الخرطوم مع قبائل البجة برعاية الرئيس الأريترى أسياس أفورقى ودون تدخل أية أطراف دولية.

إلى الدرس المستفاد من هذه الخبرات الثلاث أنه كلما طال أمد النزاع الداخلى دون حل وتقاعست الحكومة المركزية فى الخرطوم عن مواجهة المشاكل بفاعلية أو سرعة، أدت فرص التدخل الخارجى على حساب إستقلال السودان وسيادته.

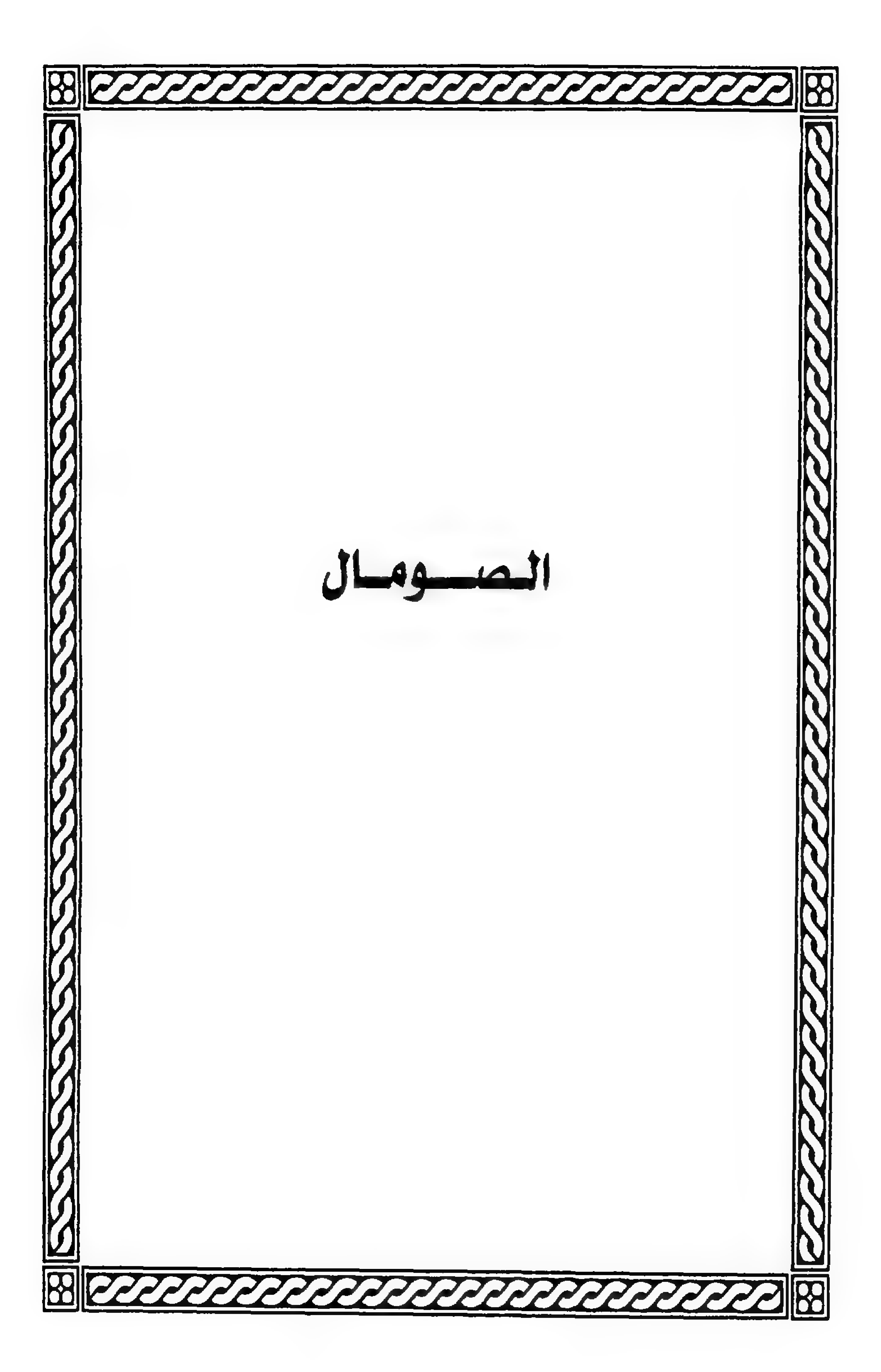
* * *

إن التغيرات المناخية فى دارفور مثل طول فترة الجفاف إلى ما يزيد على عقد، مما دفع قبائل الشمال من الرعاة من ذوى الأصول العربية إلى النزوح فى جنوب دارفور الأكثر عشباً ومياهاً لإنقاذ ثروتهم الحيوانية من الأبقار والجمال من الموت عطشاً بما تسبب فى إذكاء فرص الصدام مع مزارعى الجنوب من قبائل دارفور الزنجية المستقرة فى قراها وهو صدام قبلى تقليدى يتكرر فى مناطق التخوم بين الأرض الصحراوية حيث يعيش الرعاة، والأراضى الأوفر حظاً فى المياه حيث يعيش المزارعون. إلا أن الصدام القبلى التقليدى بين الرعاة والمزارعين فى مواسم الجفاف والذى كان يجد حله الصحيح فى مصالحات تقليدية تقوم على قواعد نظمتها الأعراف والتقاليد القديمة تحول هذه المرة إلى مشكلة ضخمة نتيجة كثرة الأسلحة فى أيدى الجانبين بتأثير النزاعات العسكرية فى المناطق القريبة ونتيجة سوء علاقات السودان مع بعض دول الجوار الأفريقى خصوصاً تشاد.

وبرغم أن ما حدث فى الجنوب يشكل فى بعض الحالات إنتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، خصوصاً النساء فإنه لم يكن ينطوى على أية جرائم تتعلق بالتطهير العرقى أو العنصرى لكن التحالف الغربى صنع من هذه القضية مشكلة إنسانية كبرى ليبرر تدخله فى السودان.

على أن حكومة السودان التى وقعت على إتفاق أبوجا، عليها أن تعمل على حماية النازحين من دارفور نتيجة الصراعات بين القبائل، وتأمين عودتهم إلى قراهم وحصار ميليشيا الجنجويد فى أماكن محدودة بعيدة عن معسكرات اللاجئين والإسراع بنزع سلاح هذه الميليشيات، وأن تكون الخرطوم أكثر مرونة لدفع باقى الفصائل المتمردة إلى الإنضمام إلى إتفاق سلام، لأن ذلك هو أقصر الطرق لإغلاق فرص التدخل الأجنبى فى أسرع وقت.

إن على الخرطوم أن تعمل على ترسيخ وقف إطلاق النار وتنفيذ كل الإجراءات الأمنية وتحقيق إستقرار الإقليم، وإنهاء المرحلة الإنتقالية بالإستفتاء على تقرير وحدة إقليم دارفور خصوصاً أن إتفاق أبوجا أنهى كل مشاكل المنطقة بتقسيم السلطة والثروة.



الصومال

الصومال

تحتل جمهورية الصومال موقع إستراتيجى ممتاز فهو يقع فى مدخل البحر الأحمر جنوباً ويواجه الجزء الجنوبى من شبه جزيرة العرب كما يقع على ساحل المحيط الهندى، وهذا الموقع الممتاز جعل الدول الإستعمارية ترسم سياسات بعيدة المدى لربطه بها حتى تتحكم فى هذه المنطقة الهامة من أفريقيا، فضلاً عن ذلك ففيه ثروات معدنية وزراعية ويحتاج إلى بذل قليل من الجهد العلمى والمادى ليملأ البلاد خيراً.

ففى عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م إجتمع زعماء الإقليم الشمالى والإقليم الجنوبى من مقديشيو وأصدروا بياناً يعلن إستقلال ووحدة الإقليمين الصوماليين، وتم إنتقال السلطة من الحاكم الإيطالى إلى الحاكم الوطنى آدن عبد الله عثمان الذى صار رئيساً للجمهورية الصومالية المستقلة.

ولم تترك القوى الإستعمارية الدولة الصومالية لتنمو وتتطور فى طريقها الصحيح. وتدخلت يد الإستعمار لتوقع بين الأشقاء وحل الخلاف بين زعماء القبائل محل الوفاق وتحول الخلاف حتى وصل إلى المواجهات المسلحة. وصدرت قرارات مجلس الأمن لحظر السلاح ومنع تصديره إلى الصومال وعلى الرغم من هذا الحظر الذى صدر فى العقد الأخير من القرن ١٤هـ/ ٢٠م إلا أن السلاح وصل مهرباً من الأقاليم المجاورة للصومال حتى يستمر الموقف مضطرباً والأمن مفقوداً، ثم أصدر مجلس الأمن فى أوائل ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م قراراً بإستمرار الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للصومال.

وتقوم الجامعة العربية بمحاولات للتصالح والعمل على تعزيز الجهود فى هذا السبيل، وقد عقد مؤتمر المصالحة الصومالية فى نيروبى حيث شكلت

لجنة الصلح من عشرة أعضاء على مستوى المندوبين من الجامعة العربية فى ١٤٢٣هـ/ مايو عام ٢٠٠٠ لبحث تعزيز الدور العربى فى المصالحة الصومالية قبيل إنعقاد مؤتمر المصالحة فى نيروبى. بينما الفصائل الصومالية تتقاتل بالسلاح وذلك لعدم وجود حكومة فعالة فى البلاد الممزقة لإنعدام الثقة بين زعماء الميليشيات. وفى إنتظار تشكيل حكومة جديدة فى كينيا وذلك للسعى من أجل تحقيق مصالحة حقيقية على مستوى القاعدة العريضة فى البلاد تشمل الزعماء وكبار السن والنساء والشبان.

وفى أغسطس عام ٢٠٠٥م/ هـ تمكنت الحكومة الإنتقالية من إتمام المصالحة ولم يبق إلا نزع السلاح والبدء فى المشاركة (فى الحياة السياسية).

وعندما إجتمع المسئولون لإختيار مقراً للحكومة ظهر الإختلاف بين المسئولين هل يكون مقر الحكومة مقديشيو أم جوهر التى تقع على بعد ٩٠ كيلو شمالى مقديشيو.

لكن بعض الوزراء من ذوى النفوذ ورئيس البرلمان شريف حسن يصرون على ضرورة أن تكون العاصمة مقديشيو كما ينص الميثاق المؤقت.

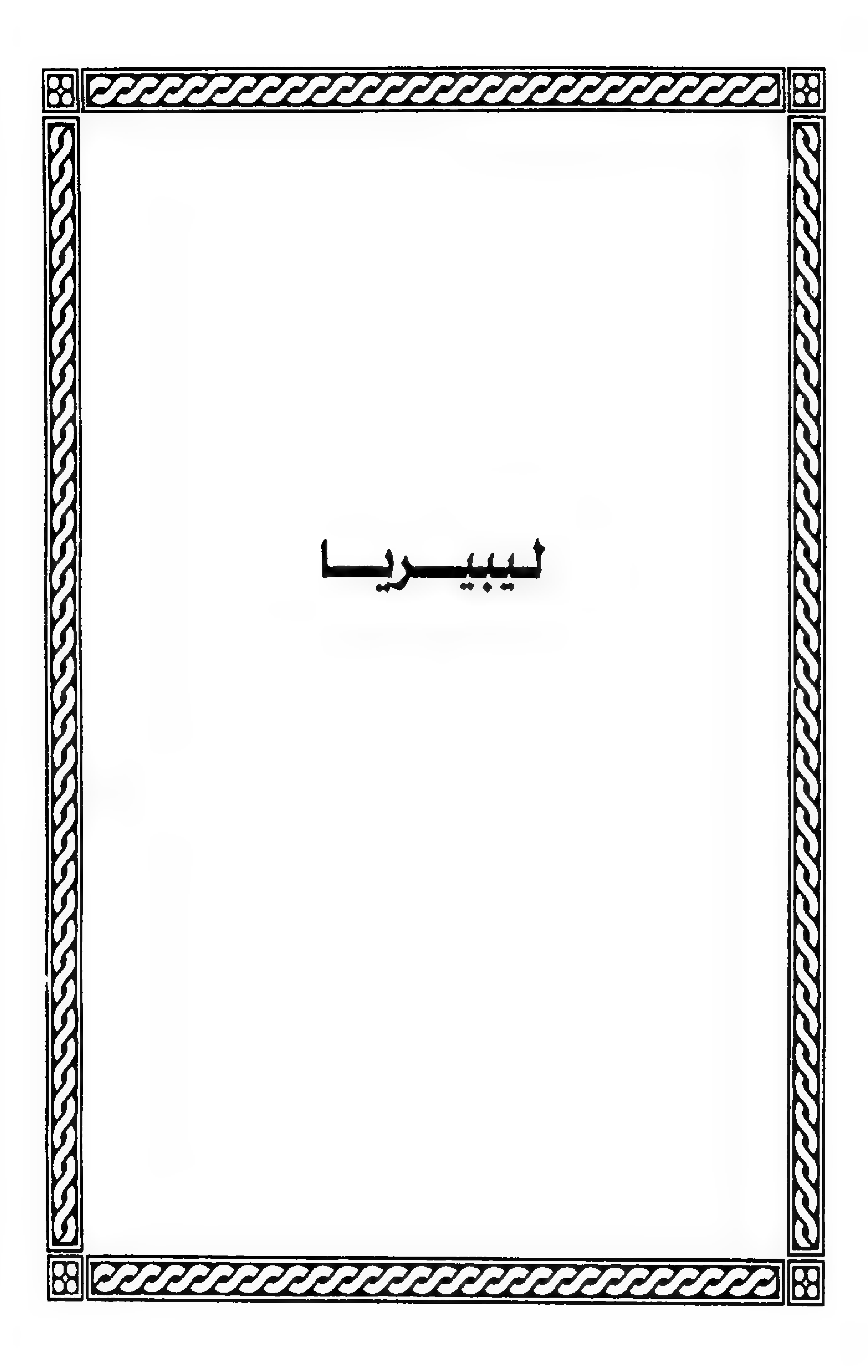
وقد توجه وزير الداخلية فى الحكومة الإنتقالية إلى مقديشيو وفقاً لما إتفق عليه فى نيروبى فى ١٢ يونيو ٢٠٠٥م/ ١٤٢٦هـ. ولتهدئة المخاوف من عدم توافر وجود أمن للحكومة فى العاصمة فقد أعلن عيديد وزير الداخلية فى الحكومة الإنتقالية أنه المسئول عن مقر الدولة (مقر إقامة الرئيس) ومكتبها (الرئاسة) حتى تنتقل الحكومة بشكل كامل من جوهر ومن مناطق أخرى.

وفى يونيو عام ٢٠٠٦م/ ١٤٢٧هـ فى إجتماع عقد فى العاصمة الأثيوبية فى أديس أبابا، ناقش دبلوماسيون أفارقة وغربيون مسألة نشر قوات

حفظ سلام في الصومال، وأوضح (أسان با) المتحدث باسم الإتحاد الأفريقى أن الإجتماع ليس مخصصاً لإتخاذ قرار نشر هذه القوات، وقال إنه يجب أن يرفع مجلس الأمن الدولى أولاً الحظر المفروض على توريد الأسلحة للصومال منذ عام ١٩٩٢م/ ١٤١٢هـ وذلك حتى يمكن العمل دون إنتهاك للقانون الدولى. وفى ذلك الإجتماع الشيخ شريف شيخ أحمد زعيم إئتلاف المحاكم الشرعية فى الصومال رفض أى شروط مسبقة للدخول مع الحكومة الإنتقالية فى مفاوضات من أجل المصالحة وأضاف قائلاً أن وضع شروط مسبقة غير مفيد للتفاوض بينما يرى الرئيس الصومالى عبد الله يوسف أحمد، أن على المحاكم الشرعية أن تنزع سلاحها أولاً.

وهكذا يتبين بوضوح أن يد الإستعمار الغربى ما تزال تتدخل فى شئون الصومال لتوقع بين الأشقاء. ومن ذلك قيام الولايات المتحدة بدعم التدخل الأثيوبى لصالح الحكومة الإنتقالية التى يرأسها عبد الله يوسف أحمد، كما دعمت الولايات المتحدة زعماء الحرب الذين أطاحت بهم ميليشيات المحاكم الشرعية وفروا هاربين من الصومال على سفينة أمريكية.

ولايزال الإستعمار الغربى لم يستفد من مأساة الصومال مع الإستعمار الأمريكى عام ١٩٩٣م/ ١٤١٤هـ عندما قتلوا عشرات من الجنود الأمريكان وسحلوا بعضهم فى الشوارع.



ليبيريا

ليبيريا

فى عام ١٨٢٠م/ ١٢٣٦هـ وصلت على متن سفينة أمريكية جماعة من العبيد الأمريكيين المحررين، إلى المكان الذى أختير لإقامة الدولة الجديدة فى جنوب غرب أفريقيا والتى إختاروا لها إسم ليبيريا، وقد كان الدافع لنقل تلك الجماعة إلى غرب أفريقيا إنشاء دولة تجمعهم ذو أغراض إقتصادية فعلى أكتاف هؤلاء العبيد قامت إمبراطورية صناعة المطاط الأمريكية وقد توالى وصول دفعات من العبيد الأمريكيين (المحررين) إلى تلك البقعة من أفريقيا وبداية المناوشات بينهم وبين القبائل الأفريقية المحلية التى لم تستطع الصمود أمام يحملون نفس الوجوه السوداء وإن كانوا يتكلمون لغة مختلفة عنهم ويحملون قيماً غريبة وديانة مختلفة، الأهم من ذلك أسلحة من نفس أسلحة الرجل الأبيض المستعمر، وفى غضون سنوات قليلة نجح هؤلاء السود من العبيد الأمريكيين المحررين فى دحر إخوانهم من القبائل المحلية من مناطق الساحل إلى داخل البلاد، وليتم تأسيس دولة ليبيريا فى عام ١٨٤٨م/ ١٢٦٥هـ.

ثم بدأت رؤوس الأموال الأمريكية تأتى إلى ليبيريا بهدف الإستغلال الإقتصادى، والذى ميزه رجل أعمال أمريكى يدعى هارفى فايرستون لزراعة المطاط، والتى قامت على أساسها صناعة المطاط، لنفس الرجل. وقد أسفرت حركة الإستيطان تلك عن مدن مستنسخة أسماؤها من مدن الولايات المتحدة الأمريكية التى عاش بها هؤلاء المحررون عبيداً.

ففى ربوع ليبيريا توجد مدن ميريلاند، فرجينيا، نورفولك جورجيا، بروفيد ينسى آيلاند وغيرها من أسماء ومدن الولايات الأمريكية. وحتى

العاصمة مونروفيا فهى تحمل إسم الرئيس الأمريكى جيمس مونرو. أما الدستور الليبيرى فقد صيغ على غرار الدستور الأمريكى، وأما علم الدولة فهو نفس العلم الأمريكى ويختلف عنه فى أنه يحمل نجمة واحدة. كما إختار الليبيريون عملتهم من الدولار الليبيرى وهو قريب من النسخة الأمريكية فى الطباعة.

وقد قدمت ليبيريا للولايات المتحدة على مدى ١٥٠ عاماً خدمات جليلة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. كما فتحت ليبيريا أراضيها أمام القوات الأمريكية وسهلت لها إستخدام قاعدة روبتسى فيلد الجوية الإستراتيجية القريبة من العاصمة منروفيا كقاعدة لشن هجماتها على قوات المحور فى شمال أفريقيا. كما منحت ليبيريا فى زمن الحرب الباردة الولايات المتحدة الحق فى إقامة أكبر محطة تقوية فى العالم خارج الولايات المتحدة لإذاعة صوت أمريكا، كما صرحت لأمريكا إقامة محطة تنصت كبيرة على أراضيها كانت بمثابة حياة أو موت فى المواجهة الأمريكية السوفيتية فى أفريقيا.

على أن نظام العبودية السافر الذى كان سائداً فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت إنغرس فى أذهان العبيد المحررين وبالتالى بدأوا فى ممارسته ضد إخوانهم من السكان الأفريقيين الأصليين، وسرعان ما شكل هؤلاء العبيد الأمريكيون المحررون طبقة مميزة عن السكان الأصليين الذين شكلوا عمالة رخيصة وخدماً وكلما كان المهاجر يتمتع ببشرة غير داكنة، إرتفع مستواه الإجتماعى.

وبعد حصول ليبيريا على إستقلال رسمى وتولى وليام تويمان وهو ينتمى إلى الأقلية من الليبيريين الأمريكيين منصب الرئاسة فى عام

١٩٤٤م/ ١٣٦٤هـ. فقد تبنى الرجل نظاماً عنصرياً عانى بسببه أبناء الشعب من السكان الأصليين من قبائل كران والجيو والمانو وهى القبائل الثلاث الرئيسية فى ليبيريا.

على أن ليبيريا وهى تعانى من مرض العنصرية الذى تحول إلى ظاهرة مزمنة، فحتى بداية الخمسينات لم تكن الأغلبية من أبناء السكان الأصليين يتمتعون بحق المواطنة وهو ما ترتب عليه حرمانهم من أية حقوق كانت فى الدولة.

وفى عام ١٩٧١م/ ١٣٩١هـ توفى توبمان وهو أول رئيس تولى الحكم بعد الإستقلال، وتولى نائبه وليام تولبرت الحكم وهو أيضاً ينتمى للأقلية من الأمريكيين الليبيريين، إلا أن تولبرت، بدأ يعتمد على سياسة خارجية مختلفة عن سلفه. وذلك بسعيه للتقارب من الصينيين والروس وهو ما أثار الأمريكيين عليه، خوفاً من ضياع هذا الموقع الإستخباراتى فائق الأهمية وبالتالى لم يكن مثيراً للدهشة أن يأتى الإنقلاب سريعاً على يد الجاويش صاموبل دو الذى إقتحم بنفسه غرفة نوم الرئيس تولبرت لكى يقتله بالرصاص ويتولى السلطة فى أبريل ١٩٨٠م/ ١٤٠١هـ. كأول رئيس للبلاد ترجع أصوله إلى السكان الأصليين.

وعلى الرغم من أن صمويل دو بدأ حكمه على تأسيس دولة الرعب غير المسبوقة فى التعامل مع كل من الأقلية من أصل أمريكى والأغلبية من السكان الأصليين، فلم يكد يمضى أسبوعين من الإنقلاب حتى قام بإعدام أغلبية أعضاء الحكومة السابقة للرئيس تولبرت، ومع ذلك فقد ساندته الحكومة الأمريكية حيث إستقبله الرئيس رونالد ريجان فى البيت الأبيض عام ١٩٨٢م/ ١٤٠٢هـ ووصفه بأنه «أحد الزعماء الأفريقيين» ولما تمادى

«دو» فى سياسته الطائشة بدأت تظهر المعارضة فى التحول للعمل المسلح حيث خاضت حرباً ضروساً ضد قوات «دو» وفى الأحراش قويت حركة المقاومة واشتدت ضراوتها بعودة «تشارلز تايلور» من الولايات المتحدة حيث كان يعيش ويعمل فى مدينة بوسطن كحارس أمن. ونجحت المقاومة ضد «دو». ولكن بتولى تايلور الحكم عادت الأقلية التى من أصل أمريكى إلى الحكم حيث ينتمى تايلور لهم.

وهكذا بدأ الصراع من جديد بين أقلية تتوهم أنها تحافظ على مكتسبات طبيعية إجتماعية وسياسية بالتمسك بالسلطة والإنفراد بها. وأغلبية تتوهم بأن واحداً من قادة فصائل التمرد يمكن أن ينصفهم بعد غيبة قرن ونصف قرن. ويشكل الليبيريون المنحدرون من أصل المهاجرين من عبيد أمريكا المحررين ٥٪ من تعداد السكان. وعندما يتحدث أحفاد هؤلاء المهاجرين من الليبيريين الحاليين حول تلك المسألة فإنهم يقولون أن أجدادهم لم يروا الحياة إلا من منظور أنها تقوم على أناس يخدمون وأناس يقومون على خدمتهم وعندما تم تحريرهم فإنهم توقعوا أن يقوم على خدمتهم أناس آخرون وكانوا هم السكان الأصليين فى أفريقيا.

لقد أوصلت تلك العنصرية إلى إفرازات إجتماعية وإقتصادية وسياسية هى التى أدت بعد ١٥٠ عاماً إلى إنزلاق البلاد جحيم الحرب الأهلية.

* * *

لقد منحت الولايات المتحدة تايلور تأييداً قوياً بعد أن تولى السلطة فى ليبيريا فى بداية التسعينات من القرن العشرين م/ ١٤هـ وتناست التهم التى كان تايلور مطلوباً فيها.

إن تايلور فشل فى سياسته الخارجية مع جيرانه، وبسبب أطماعه فى

الحصول على الماس من سيراليون من خلال صفقات السلاح التى كان يمد بها المتمردون بزعامة سانكو، كما كان يواجه المعارضين المسلحين ضد نظامه والذين ينتمون أصلاً إلى السكان الأصليين من قبائل «الكران».

لم يتنبه تايلور إلى أن مصالح الدول الكبرى تتغير وأنه يتعين عليه أن يتابع التغيرات الدولية طالما أنه قبل أن يسير فى ركابها. وكان التدخل البريطانى ومقتل زعيم المتمردين «سانكو»، فازدادت قوى المعارضة المسلحة وامتدت إلى داخل ليبيريا حتى سقطت العاصمة منروفيا فى أيديهم.

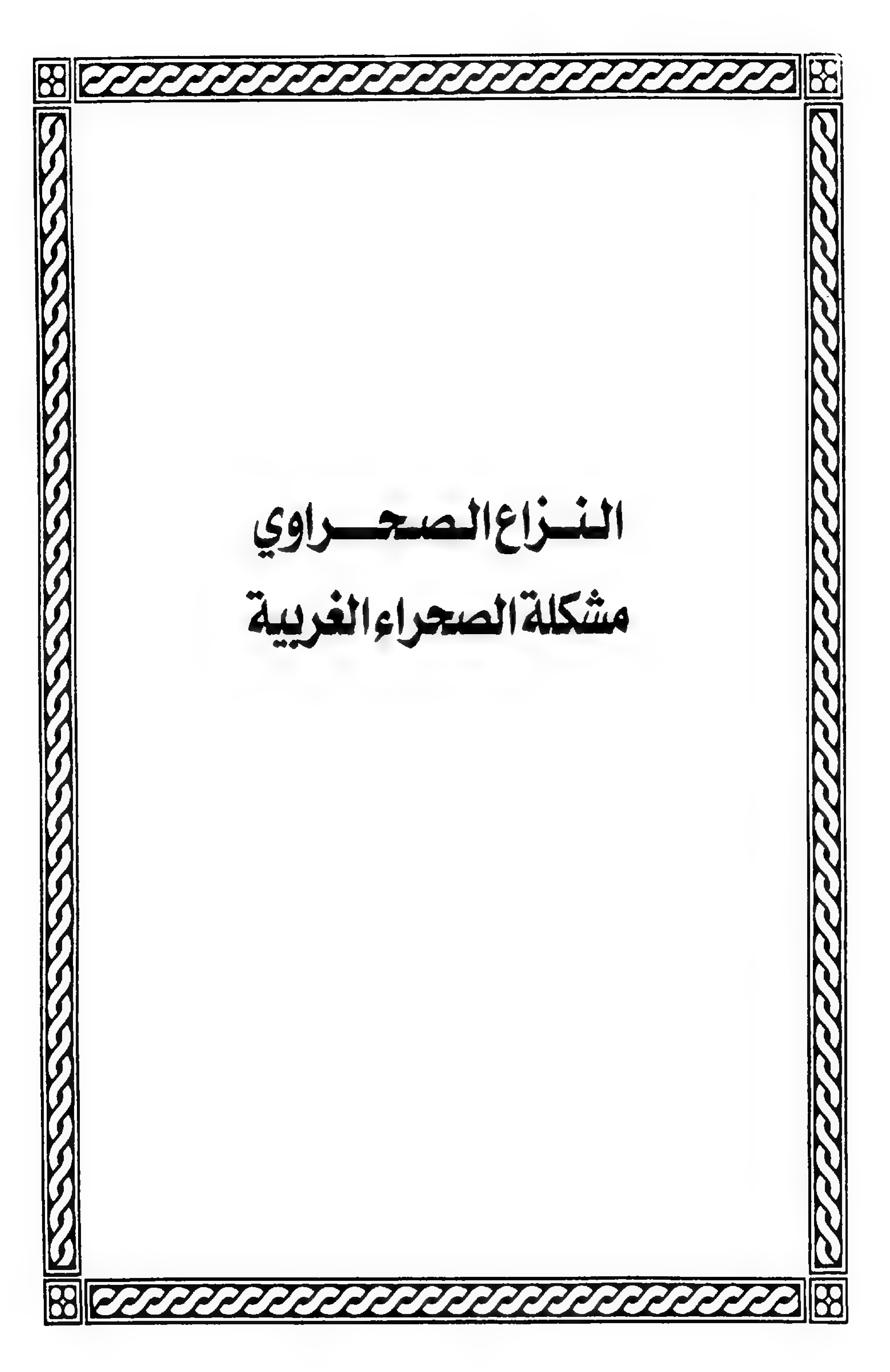
وبالرغم من المذابح التى جرت فى ليبيريا فإن الولايات المتحدة تجاهلتها ورفضت التدخل لوقف تلك المذابح فى ليبيريا، تلك التى تطول المدنيين الأبرياء. وفى ١١/ أغسطس ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ كان رحيل تايلور إلى نيجيريا، كمنفى إختيارى له بعد أن غرقت البلاد فى سلسلة من الحروب والصراعات الأهلية والإقليمية طوال ١٤ عاماً.

لقد تجاهل تايلور خلال مدة حكمه إحتياجات شعب ليبيريا الذى يقع أكثر من نصفه تحت خط الفقر وتمادى فى سياسته الرامية إلى إحكام السيطرة على ثروات البلاد من الألماس، ولنفس السبب زج تايلور بشعبه فى صراعات إقليمية شرسة فى كل من سيراليون وغينيا وكوت ديفوار. فقد كان يمد الحركات المتمردة فى سيراليون على سبيل المثال بالأسلحة مقابل الشحنات المهربة من الماس مما دفع القوى الدولية لفرض عقوبات إقتصادية على ليبيريا ضاعفت من شقاء مواطنيها. ومن جانبها ردت حكومات هذه الدول الصاع صاعين لتايلور بدعم حركة التمرد الرئيسية فى ليبيريا والتى نجحت فى السيطرة على أكثر من ٦٠ ٪ من أراض البلاد.

لقد سقط ٢٥٠ ألف ليبيرى كضحايا لهذه الصراعات طيلة ١٤ عاماً

الماضية من حكم تايلور للبلاد. وقد إتهم تايلور الولايات المتحدة بالمسئولية عما جرى فى ليبيريا بسبب دعمها للمتمردين.

وفى مارس ٢٠٠٦م/ ١٤٢٧هـ أعلنت السلطات النيجيرية التى إختارها تايلور كمنفى إختيارى بعد تنحيه عن السلطة فى عام ١٩٩٣م/ ١٤١٤هـ إعتقال الرئيس الليبيرى السابق تشارلز تايلور المشتبه بإرتكابه جرائم حرب فى ولاية «بورنوى» شمال نيجيريا ليكون فى أيدى السلطة الليبيرية.



النـزاع الصحـــراوي
مشكلة الصحراء الغربية

النزاع الصحراوي

مشكلة الصحراء الغربية

منذ عام ١٩٧٥م/ ١٣٩٥هـ تاريخ جلاء أسبانيا عن الصحراء والبوليساريو تقاوم من أجل الإستقلال. ولكن المغرب يطالب أيضاً بضم الصحراء المغربية المستعمرة الأسبانية السابقة فمنذ عام ١٩٧٩م/ ١٤٠٠هـ إحتل المغرب المنطقة التى تخلت موريتانيا عن مطامعها بضمها من جهتها، تعتبر جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر أن حق تقرير المصير سيؤدى إلى حصول الصحراء على إستقلالها فى مرحلة أولى. إستفادت الدول المجاورة من النزاع فى سياق تثبيت سلطانها كدول مستقلة ذات سيادة لكن النزاع سيحول تدريجياً دون قيام التعاون الثنائى ودون بناء إتحاد المغرب العربى، وهذا ما تهدف إليه الولايات المتحدة الأمريكية، فهى التى أوعزت إلى أسبانيا بالرنسحاب من الصحراء المغربية لتكون سبباً فى قيام نزاع مغربى جزائرى على هذه الأرض الصحراوية ويتعذر بعدها بناء إتحاد المغرب العربى وذلك طمعاً فى بسط النفوذ الغربى على منطقة المغرب العربى، طالما ظل مفككاً وغير موحد.

خلال النصف الثانى من السبعينات من القرن العشرين رفض المغرب التفاوض حول الصحراء معلناً إنتماءها إلى المغرب على إطار سيادته على أرضه، لكن البوليساريو تمكنت من توجيه الضربات للقوات المسلحة الملكية فى حرب غوار مستفيدة من معرفتها بالأرض. وفى عام ١٩٨١م وافق الملك الحسن الثانى على مبدأ الإستفتاء حول تقرير المصير مع السعى لتغيير ميزان القوى.

فمن خلال جدار دفاعي يحمي المناطق المأهولة من هجمات البوليساريو، نجح الجيش المغربي في وضع حد للعمليات العسكرية وحول النزاع لصالحه عن طريق حرب الإستنزاف. فبمنعه الخصم من السيطرة على الأرض، وضع النزاع ضمن إطار القانون الدولي. واعتقد الملك أنه ربح المواجهة في المدى المنظور. وفي عام ١٩٨٨م جاء حدثان يؤكدان له هذا الإعتقاد. فمن جهة، وبعد ١٢ عاماً من تعليقها، أعادت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط، ومن جهة ثانية كانت قيادة البوليساريو تعاني أزمة بسبب هيمنة قبيلة الرقيبات على سائر القبائل فغادر العديد من الصحراويين منطقة تندوف. وانضموا للمغرب متجاوبين مع نداء الملك للإلتحاق بالوطن المتسامح. وعمل المغرب على إدراج النزاع ضمن سياق السياسة الداخلية ونزع الطابع الدولي عنه واعتقد العاهل المغربي أن إنضمام الصحراويين للمغرب يجعل الإستفتاء بلا جدوى، ويأتي التسامح من تقليد تتوسع به المملكة المؤلفة من القبائل مع تزايد إعلانات الولاء. وقد حاول دمج شعوب الصحراء المغربية من خلال سياسة لتنظيم الإقليم وتقسيمه إلى مناطق إدارية وبالتالي رفض الحسن الثاني التفاوض مباشرة مع جبهة البوليساريو.

وقد تقدمت الأمم المتحدة بإقتراح خطة سلام بهدف إجراء إستفتاء حول تقرير المصير لكن الإستفتاء الذي كان متوقعاً عام ١٩٩٢م/ هـ والذي وافق عليه الطرفان لم يتم بسبب الخلاف حول الهيئات الناخبة، منذ ذلك التاريخ إصطدمنت الإقتراحات الدولية برفض هذا الطرف أو ذاك. هذا ما واجه مشروع جيمس بيكر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في منح فترة الحكم الذاتي تمتد إلى ما بين أربعة أو خمسة أعوام قبل إجراء الإستفتاء فالتصويت كان سيحدد الطرف الذي سينتصر في النهاية.

منذ بداية النزاع تمسكت كل من البوليساريو والجزائر بفكرة الإستفتاء

تحت إشراف الأمم المتحدة، أما المغرب فراهن على الدوام على تراجع الدعم الجزائرى للصحراويين. فرأت الرباط الشاذلى بن جديد، بعد وفاة الرئيس الجزائرى هوارى بوحدين رجل التقارب الجزائرى المغربى، كذلك خلال الحرب على الإرهاب الإسلامى فى التسعينات.

لكن اليوم. ومع إعادة تمحور السلطة التنفيذية فى الجزائر حول رئيس الجمهورية لم يتم تهميش الجيش والأجهزة الأمنية. وقد شكل التوافق فى وجهات النظر حول الصحراء وبشكل أوسع حول العلاقات مع المغرب تكذيباً لمن إعتقدوا أن عبد العزيز بوتفليقة رجل التوافق. كما أن الجزائر. وهى الحليف الثمين لواشنطن فى مكافحته للإرهاب الدولى أصبحت شريكاً تجارياً هاماً مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالجزائر إستعادت موقعها على الساحة الدولية ونفوذها فى القارة الأفريقية.

وفى عام ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ أدى إعتراف جنوب أفريقيا بالجمهورية العربية الصحراوية إلى تقارب بين البلدين. بينما يجد المغرب نفسه معزولاً فى القارة، فالرباط رفضت بشكل خاص الإنتساب إلى الإتحاد الأفريقى بسبب إقرار المنظمة بالطموحات الصحراوية. وبالرغم من تعيين العربى بلخير سفيراً لها فى الرباط فإن موقف الجزائر لم يلين لكونها تملك الوسائل الكفيلة بالصمود.

فى المقابل يصعب على المغرب أن يسمح لنفسه بهذا القدر من العناد، فهو يقترح رسمياً حكماً ذاتياً موسعاً للصحراء الغربية بيد أنه لا يوضح محتواه ويرجع السبب فى هذا التردد إلى التغيرات السياسية التى يفترضها الحكم الذاتى من إقامة نظام مؤسساتى جديد يتطلب إعادة النظر فى الدستور.

فى الواقع يجد المغرب نفسه مضطراً إلى التوفيق بين سياسة الدولة فى

الشكل والحكم الذاتى الفعلى لشعب يحتاج فيه إلى تأكيد حقه فى الإستقلال، ذلك أن المطروح ليس إعطاء هامش من الحرية إلى منطقة من مناطق المغرب بل إلى الصحراويين الذين لم تدمرهم ثلاثة عقود من النزاع والمستعدين لمواجهة أى قمع لسيادتهم.

لقد حدد المغرب بوضوح محتوى الحكم الذاتى وعندما أعلن أن كل الأمور خاضعة للنقاش بإستثناء الطابع البريدى والعلم إعتقد المغرب أن رسالته هذه موجهة إلى أنصار البوليساريو، كون الباقين مقتنعين بموقفه ولكن الصحراويون فى العيون وسمارة وعلى درجات متفاوتة من الحدة حاولوا التفاوض حول مصيرهم من خلال رفعهم شعار الإستقلال.

وتطورت الظروف الإقليمية والداخلية بصورة واضحة بالرغم من إحتكار السلطتين المغربية والجزائرية للملف الصحراوى إلا أن الجمعيات المدنية والأحزاب أبدت الرغبة فى متابعة الأحداث والمشاركة عند الضرورة فى البحث عن الخارج فالأحزاب السياسية المغربية توقفت عن التوصل إلى الحل الذى تنشده. ويعتبر حزب الإستقلال - وهو من أعرق الأحزاب المغربية الذى رسم خارطة المغرب الكبير الذى يتجاوز حدود المملكة الحالية ليضم جزءاً من مالى وموريتانيا والصحراء الغربية - أن دوره الطبيعى فى الدفاع عن الكيان المغربى قد إنتزع منه وهو معارض مبدأ الحكم الذاتى يفضل عليه بناء إقليمياً يمكن للصحراء الغربية الإندماج فيه.

أما حزب العدالة والتنمية الإسلامى المعتدل فهو يتخذ موقفاً حاسماً من قضية الصحراء، عربون ولاء منه للعرش المغربى فالحزب قائم منذ عام ١٩٩٨م/ ١٤١٩هـ وله ٤٢ نائباً فى البرلمان، ومنذ تحميله المسئولية المعنوية عن إعتداءات الدار البيضاء راح مسئولو الحزب يدفعون فى إتجاه المزايدات

الوطنية بالنسبة إلى أحزاب أخرى مثل التحالف والحرية. فإن أزمة الصحراء تشكل مناسبة التحول الديمقراطى فى حياة المغرب علماً بأن التحالف والحرية حزب ليبرالى جديد يقف فى وسط الرقعة السياسية.

* * *

إن إنفتاح الحيز السياسى هو مقدمة ضرورية لإيجاد حل لقضية الصحراء كما أنه لا يمكن تحقيق مشروع الحل على المدى الطويل إذا إستمرت التوترات الراهنة التى قد تؤثر فى إستقرار البلاد. لقد تطور الوضع منذ سبتمبر ١٩٩٩م/ ١٤٢٠هـ بعدما تعرضت مظاهرات سمارة والعيون للقمع العنيف. لقد تظاهر الطلاب الصحراويون مطالبين بزيادة مبالغ المنح المخصصة لهم وتحسين الأوضاع فى وسائل النقل، وقد قامت المملكة بإرسال وزراء عديدين إلى الصحراء بغية الإصغاء إلى الصحراويين وتطمينهم وإذا كانت المطالب فى عام ١٩٩٩ إجتماعية إلا أنها تحولت إلى شعارات سياسية فى مايو ٢٠٠٥م/ هـ وبدون أن يكون لهم علاقات واضحة بالبوليساريو، طالب المتظاهرون بالإستقلال ولما لم تتجاوب السلطات المغربية مع مطالب المتظاهرين، تحول موقف الصحراويين إلى التصلب من الرباط.

إن الولايات المتحدة تقف وراء الإهتمام المتجدد بالصحراء الغربية وذلك لرغبتها فى توسيع نطاق تدخل حلف شمال الأطلنطى وإمكانية جعل القوات المسلحة المغربية أداة فى سياسة الإستقرار الإقليمى مما يتطلب عدم توسط المغرب فى نزاعات محلية لاسيما مع الجزائر أن الولايات المتحدة تسعى إلى المزيد من الرقابة على منطقة الساحل التى تعتبرها ملجأ للإرهابيين الإسلاميين الذين يمكن أن ينضم إليهم الصحراويون الفاقدون لآمالهم ومرجعيتهم.

إن على الولايات المتحدة الأخذ فى الإعتبار طموحات الشعوب وإظهار

شيء من الإبتكار، فالحل يمكن أن يكرس إنتصار فريق على آخر من دون أن يفضى إلى المزيد من التوتر فى المستقبل، مع ذلك وضع حل للنزاع يعنى إضفاء شرعية على أحد الأطراف ونزع الشرعية عن الآخر علماً بأن كلاً منهما ربط نظامه السياسى بهذا الصراع، فالمغرب لم يتوقف عن إستخدام مبدأ المحافظة على أراضى المملكة بينما جعل الجزائريون من حق تقرير المصير مبدأ رئيسياً.

* * *

بقى التوتر والمد والجزر لمجمل العلاقات المغربية الجزائرية عنواناً دائماً لتعطيل مسيرة الإتحاد المغاربى منذ نشأته، ولبرامج التعاون السياسى والإقتصادى المتوقفة بين دوله الخمس، وآليات التقارب المؤجلة إلى أجل غير مسمى.

لقد تعذر إحتواء تداعيات الفشل فى إنهاء الخلافات المغربية الجزائرية بشأن قضية الصحراء الغربية أو أزمة الحدود، فلم يكن من نصيب دول الجوار الجغرافى أو التعثر المغربى بل تعداه إلى دور الأمم المتحدة التى دخلت بقوة فى السنوات الماضية على خطوط الأزمة وقررت أن الحل السحرى لهذه الخلافات يكمن فى إنهاء نزاع قضية الصحراء على الفور عبر مبادرة جيمس بيكر المبعوث الدولى للصحراء بين البلدين ذات النقاط الأربع ولكن بعد أكثر من ثلاث سنوات من الرحلات والجهود المكوكية قرر بيكر بنفسه الإستقالة وإتباع إستراتيجية الهروب إلى الأمام بعد قناعة مفادها أنه يستحيل حل خلافات البلدين أو إحداث تقارب بشأن نزاع الصحراء وبالتالى لابد من الحل على يد الأجيال القادمة.

إن حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى أرغمت أسبانيا

على الخروج من الصحراء الغربية فى ظروف ظهور الإتحاد المغاربى وما كان يتبعه هذا الظهور من قوة عربية تواجه النفوذ الغربى وتصده عن الوطن العربى حيث أن ما حدث فعلاً هو توقف نشاط الإتحاد المغاربى عن إستكمال الخط الوحدوى، وإلا لماذا لم تخرج أسبانيا من سبته مثلاً.

* * *

مستقبل النظام العالمي :

لقد بدأت فى الظهور نزعة تصحيحية لتوازنات القوة العالمية تنهض بدورها على عمليات إعادة فرز وبناء تحالفات تأخذ أشكالاً تطورية منها: معارضة المجتمع المدنى العالمى والتى بدأت تأخذ شكل مناهضة العولمة نتيجة للشك المتزايد فى قادتها والعمل من ثم على تحديها ليس فى بعدها التاريخى الموضوعى الذى لا حيلة لأحد فى رده وإنما فى بعدها القانونى السياسى الذى يسعى إلى تقنين حالة اللاتكافؤ التى تفرزها حركتها التاريخية والموضوعية تلك فى شكل فجوة إستقطابية علمية وتكنولوجية وإقتصادية تقسم العالم إلى بنيتين متطرفتين فى الثراء والفقر والقوة والضعف، وليس لما يوصى به مصطلح القرية العالمية والذى يشمل من معانى التلاحم والتكافل والحميمية.

لقد إستطاعت القوى المعارضة للمجتمع المدنى العالمى المستمر للعولمة وتبرير هذه المعارضة بنزعة الهيمنة الأمريكية على العراق أو غيره إلى تفجير إستقطاب فى المجتمع الأمريكى جعله متردداً إزاء حرب جديدة (دارفور مثلاً) وقد إستطاع المجتمع الأمريكى أن يدفع بعجلة السياسة الأمريكية إلى الحزب الديمقراطى المعارض لسياسة الحكومة الأمريكية والمناهض لسياسة الحرب الإستباقية التى تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الحالية. وإيقاف السيناريو الإمبراطورى.

إن القوى الكبرى المعارضة للهيمنة الأمريكية تتجه إلى تجديد قدراتها الذاتية بإمتلاك مركب القوة الذى تفتقده فى الجغرافيا الإقتصادية مثل روسيا والصين لرفع قدرتها المنفردة على تحدى الهيمنة الأمريكية وهو ما يقود إلى إعادة توزيع عميقة للقوة الإستراتيجية العالمية.

إن التحالفات والتضامنات تنمو وتزداد بين القوى الكبرى المناوئة للهيمنة الأمريكية.

لقد عاد التضامن الروسى الصينى ليقف كبناء سد أمام نزعة الهيمنة الأمريكية دونما إنتظار لعملية ترميم القدرة الذاتية المنفردة وهو أمر سوف يزيد من درجة الإستقطاب بين هذه القوى وبين الولايات المتحدة على نحو سيعتبر النظام القائم إلى سياسات توازن القوى وهو ما يعنى أن العالم سوف يتحرك إلى نحو القرن الواحد والعشرين وليس إلى القرن التاسع عشر م/ ١٣هـ لقد إنتهى عهد الإستعمار البغيض إلى غير رجعة.

المراجـع

أولاً: المراجع العربية:

١- الدكتور محمد أنيس: ثورة ١٩٥٢ وأثرها فى الحركات التحررية العالمية.

٢- محمود الشرقاوى: التحررية العالمية.

٣- د. محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربى.

٤- محمود كامل المحامى: العمل لمصر.

٥- و. أ - ابراهام: كيف تفكر أفريقية؟ (مترجم).

٦- محمد عبد العزيز أحمد وفاروق مخلوف: العالم والسوق الأوربية المشتركة.

٧- وفيق عبد العزيز فهمى وعبد الرحمن شبل: قصة كفاح شعب.

ثانياً: المجلات والنشرات:

١- مجلة العلوم السياسية.

٢- الأهرام الإقتصادية.

٣- نشرة النشاط الإقتصادى الأفريقية - الأمم المتحدة.

٤- مجلة الأهرام الإقتصادى.

٥- بعض الجرائد المصرية اليومية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1- A. G. Russel: Colour, Races and Empire.

2- A. C. Haddon: The Races of Mankind.

3- Arther de Gopineau: Traité sur l'inégalité des Races Humainés.

4- Bear: Africa Question In Paris Peace.

5- Beck: Congo Belge.

6- Gregory: The Mensce of Colour.

7- Huxley and Haddom: We Europeans.

8- Jame: History of Negro Revolt.

9- Keller: Colonisation.

10- Mancini: La Vie de Peuples Dans L'humanité.

11- Mac Crome: Race Attituce in South Africa.

12- Walker: History of South Africa.

13- Orde Browne: African Labourer.

14- Smith Hempstone: Katanga Report.



الفهرس

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع :	٢٠٠٨/٢١٥٥
الترقيم الدولي :	I.S.B.N 977-212-124-4


أفريقيا والأطماع الغربية
أفريقيا والأطماع الغربية